

الأحاديث التي أعلها الرازيان وأخرجها البخاري
ومسلم في صحيحهما
"من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم"

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة
الماجستير من قسم الحديث الشريف بقسم أصول الدين بجامعة
العلوم الإسلامية العالمية ونوقشت بتاريخ ٢٠/٧/١٤٣٤ هـ الموافق

الأستاذ في قسم السنة النبوية بكلية الدراسات الإسلامية

الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا الأمريكية

د. غسان إسماعيل طاهر



المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۖ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) (١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) (٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۗ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) (٣).

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وسلم-،
وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد:

فإن علم الحديث من أهم العلوم الشرعية، وذلك لأن الشريعة قائمة على أصلين
أثنين هما:

أولاً: كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من
حكيم حميد أنزله الله حجة لهم وعليهم فيه شرفُ الناسِ ورفعُهم إذا ما آمنوا وتمسكوا به،

(١) سورة آل عمران: آية (١٠٢).

(٢) سورة النساء: آية (١).

(٣) سورة الاحزاب: آية (٧٠-٧١).

﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(١)

ثانياً: سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- المبعوث رحمة للعالمين الذي أوحى الله له القرآن والسنة النبوية فقام بهما دينه تبارك وتعالى .

قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٣)، ولذلك أمر الله تبارك وتعالى بطاعته وامتهال أوامره واجتناب نواهيه مع التصديق والإيمان بأخباره -صلى الله عليه وسلم-، فقال تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٤)، ولذلك أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- أن الله تعالى آتاه القرآن والسنة، فقال -صلى الله عليه وسلم-: «(ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا أي أوتيت القرآن ومثله معه)»^(٥)، فكتاب الله تعالى محفوظ بالصدر والسطور متواتر النقل، فعجز أعداء الإسلام من الطعن فيه أو تحريفه.

وأما سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقد هيأ الله تعالى لحفظها علماء يحفظونها ويذوبون عنها، فحفظوا حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، وعُنوا بنقله، فميزوه عما يشوبه من كلام غيره -صلى الله عليه وسلم-، فسلم حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- من الزيادة فيه أو النقص منه، ولذلك عُني علماء الحديث بنقل الحديث سنداً وامتناً ليميزوا بين صحيحه من سقيم، فاجتهدوا في ذلك غاية الاجتهاد، فطافوا البلاد لسماع الحديث، والتأكد من صحته من خلال سلامة ناقله فنشأت الرحلة في علم الحديث في وقت مبكر.

(١) سورة الأنبياء: آية (١٠).

(٢) سورة النساء: آية (١١٣).

(٣) آل عمران: آية (١٦٤).

(٤) سورة آل عمران: آية (١٣٢).

(٥) أخرجه أحمد (١٧١٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، حديث صحيح.

ولما ظهر من ينتسب إلى علم الحديث من الكذابين، والوضاعين، والقصاصين، وغيرهم ممن وضع الحديث لأسباب مختلفة، تصدى لهم أئمة الحديث ونقاده، فإظهارهم كذبهم وميزوا ما أدخلوه في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولم يكتف نقاد الحديث في ذلك بل بينوا خطأ الرواة ووهمهم، وما نُسب إلى الرواة الثقات مما ليس من كلامهم.

فوضع علماء الحديث قواعدَ يضبطون بها معرفة صحيح الحديث من سقيمها، فمن ضمن تلك القواعد المقررة أن مدار معرفة الصحيح من السقيم من الحديث على الإسناد، والنظر في الإسناد يكون في اتصاله وثقة رجاله، وانتفاء شذوذه وعلته وهذا ما اهتم به المحدثون ولم يغفلوه وذلك أن الثقة قد يهيم، وربما أدخل في دين الله ما ليس منه بسبب أوهام الثقات، فمن هنا نشأ علم علل الحديث.

وما هذا منهم إلا نصيحة للأمة، وحفظاً لسنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي: «وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعللة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات.

فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهري^(١) من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجواهر مما دُلَّسَ به^(٢).

وكما أن المحدثين عُتوا بإسناد الحديث، فعرفوا الراوي والمروي، أما الراوي فعرفوه من

(١) البهري ويقال: البهري: هو الرديء من الشيء، وكل رديء من الدراهم وغيرها: بهري. انظر: لسان العرب (٢/٢١٧ و٣٧٣).

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي (٢/١٩٤)، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، الأردن.

حين ولادته إلى حين وفاته وتابعوا أحواله، ومتى يصيب، ومتى يخطيء، ومتى يقع بالخطأ، ومتى يقع بالوهم، وفي أي بلد، وعن أي راوٍ تقبل روايته، وعمن لا تقبل، وهكذا عرفوا كل شيء عن الراوي كل هذا صيانة لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم-.

كذلك عُنفوا بمتن الحديث واعتنوا به، فلكثر ما عايشوا حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-، أصبحوا يعرفون حديثه صلى الله عليه وسلم بمجرد النظر إليه، وليس هذا إلا لجهاذة الحفاظ النقاد حتى قال الربيع بن خثيم: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل»^(١).

فعلم العلل علم لا يتكلم فيه إلا جهاذة العلماء كشعبة، والقطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد، وابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومسلم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم، فهو علم دقيق صعب مهم لهذا شيد علماء هذا الفن منهجاً رصيناً ليحفظوا سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وممن شارك في تشييد صرح هذا المنهج أبو حاتم وأبو زرعة رحمهما الله تعالى، ومن كتبهم النافعة كتاب العلل الذي جمعه عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله تعالى.

وكتاب العلل لابن أبي حاتم من الكتب المهمة التي قد عُني بها العلماء، فقد أودع فيه ابن أبي حاتم كل ما استفاده من إجابات أبيه وأبي زرعة للأسئلة التي وجهها إليهما مما يتعلق بالحديث، وله إضافات في ثنايا الكتاب، وقد ابتدأ ابن أبي حاتم الكتاب بمقدمة توضح أهمية معرفة علل الحديث فيروي بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي قوله: «لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث»^(٢)، إلخ.

وبعد ما ذكر المقدمة قسم ابن أبي حاتم بعض الأحاديث التي وردت فيها العلل على

(١) الراهمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، والحاكم، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٠٦/٩).

أبواب الفقه: العبادات، ثم المعاملات وهكذا، فترتيب ابن أبي حاتم يعطي كتابه مزية هامة على كثير من الكتب التي ألفت في هذا المجال، إذ أنه ييسر للفقيه أن يقف على الأحاديث المعلولة بعلّة قاذحة فيتجنب الاستشهاد بها أو أخذ دليله منها.

فكتاب العلل من أبداع ما صنّف في علل الحديث، وأنه لم يقتصر على رأي مصنّفه فقط - كما هو الحال في معظم كتب العلل - بل شمل آراء كثير من الأئمة: كشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي الوليد الطيالسي، ويحيى بن معين، والإمام أحمد بن حنبل، ومسلم بن الحجاج، وعلي بن الحسين بن الجنيد، ومحمد بن عوف الحمصي، بالإضافة إلى ابن أبي حاتم.

أهداف الدراسة:

١- بيان العلل التي أعلّ الرازيان بها هذه الأحاديث وبيان مدى تأثيرها على صحة الحديث.

٢- بيان من وافقهما من أهل النقد في تعليل الأحاديث وما تفردا به من التعليل.

٣- جعل مقارنة بين تعليل الرازيين لهذه الأحاديث وبين طريقة إخراج الشيوخ لها وبيان مقصودهما من إيراد هذه الأحاديث في صحيحهما.

٤- التأكيد على المنهج العلمي الدقيق الذي اتبعه العلماء من نقاد الحديث في قبول ورد الأحاديث ودقتهم في ذلك.

٥- خدمة السنة والصحيحين خاصة والدفاع عنهما لأنهما يعدّان مصدراً أساسياً من مصادر حديث النبي صلى الله عليه وسلم، بل هما أعظم تلك المصادر وأصحها على الإطلاق.

الدراسات السابقة:

بعد اطلاعي على ما في المكتبات العلمية فإني لم أجد دراسة قد تناولت هذا الموضوع، وإنما وجدت دراساتٍ تناولت جوانبَ أخرى من تلك الدراسات:

١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دراسة وتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي.

تناول الباحث جهود أبي زرعة الرازي في السنة النبوية بوجهها العام وتكلم عن منهج أبي زرعة في تعليل الأحاديث من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم وأفردها في فصل، ولكنه لم يتطرق إلى تعليل أحاديث قد أخرجها صاحبها الصحيحين.

٢- ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث، للدكتور رفعت فوزي.

تناول الباحث آثار ابن أبي حاتم في عدة كتب، وتكلم عن كتاب العلل في الباب الثاني حيث عرف به.

٣- الحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، عبد السلام أحمد أبو سمحة، رسالة ماجستير.

تناول الباحث الحديث المنكر من خلال كتاب العلل لابن أبي حاتم، تكلم عن دلالة المنكر وأسباب وقوعه وأنواعه عند أبي حاتم وأبي زرعة، فبحثه دائر حول الحديث المنكر وليس له صلة بموضوع البحث.

٤- تحقيق كتاب العلل حيث حققه فريق من الباحثين بإشراف: الدكتور سعد الحميد، والدكتور خالد الجريسي، حيث أشارا إلى أن في كتاب العلل أحاديثَ أعلها أبو حاتم وأبو زرعة وقد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأشارا إلى سبعة أحاديث فقط، وقد استفدتُ من هذا التحقيق كثيراً.

منهجي في الدراسة:

وتناولت هذه الرسالة وما حوته من أحاديث وأسانيد بالدراسة والبحث.

وتتلخص هذه الدراسة في الآتي:

١- تفهم كلام أبي حاتم وأبي زرعة وليس هذا بالأمر اليسير دائماً بسبب الإيجاز والإجمال في معظم المواضع.

٢- فحص الدليل والرجوع إلى المصادر لتتبع الروايات من المتابعات والشواهد مما يؤكد كلام أبي حاتم وأبي زرعة أو يعارضه.

٣- نقل كلام العلماء في الحديث من ناقد أو مدافع عنه.

٤- الحكم على نقد كلام أبي حاتم وأبي زرعة بالموافقة أو المخالفة في ضوء قواعد علماء نقد الحديث.

٥- وضع ابن أبي حاتم كتاب العلل مرتباً على الأبواب الفقهية، والأحاديث التي استخرجتها لا تتناسب مع هذا الترتيب، فرأيت أن أرتبها على ما أعلاه أبو حاتم أو أبو زرعة أو هما جميعاً، لأن الرسائل المقدمة لنيل الشهادات يتطلب فيها الدقة والتنظيم، وأضع رقماً لكل حديث، أي لتسلسل الأحاديث من بدايتها إلى نهايتها وآخر هو رقمها في كتاب العلل ولا أذكر مقدمات في بداية الفصول والمباحث لأن الأمر صار كثير التكرار.

٦- أما بالنسبة للتراجم فأني اكتفيت غالباً بأحكام الحافظ ابن حجر إلا ما رأيت أنه يحتاج إلى مزيد بيان بحسب الحاجة إلى ذلك خشية الاطالة سواء كانت هذه الترجمة في المتن أو الهامش حسب الحاجة.

٧- وقد اتبعت في تخريج الأحاديث تواريخ الوفيات إلا الكتب الخمسة وهي:

البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، فإني أقدمها على غيرها.

منهجية البحث:

قامت هذه الدراسة على إعمال منهجين من مناهج البحث العلمي هي:

١- المنهج التحليلي: وذلك بشرح تعليقات الرازيين وبيان أنواعها، وتحليلها لإدراك التعليقات وسببها.

٢- المنهج النقدي: ويكون بمقابلة الروايات وبيان الاختلاف فيها، وعرض نقد العلماء ونظراتهم فيها، ثم بيان موقف الباحث لكل حديث.

خطة البحث:

الفصل التمهيدي: واشتمل على ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: التعريف الموجز بالإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.

المبحث الثاني: تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثالث: مكانة الصحيحين.

أحاديث الدراسة:

الفصل الأول: الروايات التي أعلمها أبو حاتم.

المبحث الأول: ما أعلمه أبو حاتم وأخرجها البخاري.

المبحث الثاني: ما أعلمه أبو حاتم وأخرجها مسلم.

المبحث الثالث: ما أعلمه أبو حاتم وأخرجها البخاري ومسلم.

الفصل الثاني: الروايات التي أعلها أبو زرعة.

المبحث الأول: ما أعله أبو زرعة وأخرجها البخاري.

المبحث الثاني: ما أعله أبو زرعة وأخرجها مسلم.

المبحث الثالث: ما أعله أبو زرعة وأخرجها البخاري ومسلم.

الفصل الثالث: الروايات التي أعلها أبو حاتم وأبو زرعة.

المبحث الأول: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها البخاري ومسلم.

المبحث الثاني: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها البخاري.

المبحث الثالث: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها مسلم.

الفصل التمهيدي: واشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التعريف الموجز بالإمامين أبي حاتم وأبي

زرعة الرازيين

المبحث الثاني: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

المبحث الثالث: مكانة الصحيحين

المبحث الأول: التعريف الموجز بالإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

١- التعريف بأبي حاتم الرازي.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ومولده.

محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي، أبو حاتم الرازي الحافظ، قيل: إنه مولى تميم بن حنظلة الغطفاني، وقيل: كان يسكن درب حنظلة بالري فنسب إليه^(١).

ولد سنة خمس وتسعين ومئة، وهو من نظراء البخاري، ومن طبقتة، ولكنه عُمر بعده أزيد من عشرين عاماً^(٢).

ثانياً: رحلته في طلب العلم.

طلب العلم وهو في الرابعة عشرة من عمره سنة تسع ومائتين، وبدأ الرحلة في طلبه وعنده ثمانية عشر عاماً، أي: في عام ٢١٣هـ، حيث خرج من الريّ في هذه السنة، واستمر في هذه الرحلة ما يزيد على سبع سنوات زار فيها مدائن كثيرة منها: مكة، والمدينة، والكوفة، وبغداد، والبحرين، ومصر، وبيت المقدس، وعسقلان، ودمشق، وحمص، وغيرها.

وقد زار بعض هذه المدن في تلك الرحلة أكثر من مرة حتى يكتب ويسمع أكبر قدر من الحديث، ويستدرك ما فاتته في المرة الأولى، فقد رجع إلى حمص، لأنه كان قد بقى شيء من حديث أبي اليمان، وقام أبو حاتم برحلة ثانية ابتدأت عام اثنين وأربعين، واستمرت ثلاث سنوات.

وفي الرحلة الثالثة كان معه ابنه عبد الرحمن الذي قد بلغ من العمر آنذاك خمس

(١) وتهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن المزري (٥٠٥٠)، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، بيروت.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٤٧/١٣-٢٦٣)، تحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت.

عشرة سنة وكانت هذه الرحلة عام خمسة وخمسين ومائتين، وفي هذه الرحلة التقى هو وابنه بكثير من الشيوخ وخاصة أصحاب ابن عيينة ووكيع.

وكان أبو حاتم يستسهل الصعب من أجل طلب العلم، فقد نقل في رحلته الأولى أنه كان يمشي على قدميه في تنقله، فزاد على ألف فرسخ، ثم ترك الإحصاء من كثرة ما مشى، ويقول مبيناً ذلك: "كل هذا في سفري الأول، وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين".

وأيضاً: من معاناته في سفره أنه عندما ذهب إلى البصرة في سنة أربع عشرة ومائتين كان ينوي أن يقيم فيها سنة، لكن الزاد نفذ منه بعد ثمانية أشهر، فلم يكن هذا مقنعاً له كي يقطع رحلته ويرجع إلى وطنه، بل واصل الرحلة، وباع من ثيابه القطعة بعد القطعة حتى يفي حاجته من النفقة، ولم يبق عنده من ثياب إلا ما على جسده، ومع هذا لم ينقطع عن الشيوخ.

وفي رحلته إلى مصر عانى من الصعاب الكثير بقى هو ورفاقه في البحر ثلاثة أشهر حتى نفذ ما معهم من الزاد إلا قليلاً، وخرجوا إلى البر، وساروا حتى نفذ كل ما معهم، ولولا رحمة الله بهم لفنوا من شدة الجوع والعطش^(١).

ولم يكتف أبو حاتم بالحفظ والتحصيل، ككثير من المحدثين، بل كان يتأمل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخرج منه وجوهاً من المعاني والاستنباطات، ويرجح حديثاً على آخر بناء على ما ثبت عنده من المرجحات، وكان اعتماده في الفقه على هذه المرجحات والاستنباطات، فيقول أبو حاتم: "قال لي أبو زرعة: ترفع يديك في القنوت؟ قلت: لا، فترفع أنت؟ قال: نعم. قلت: فما حجتك؟ قال: حديث ابن مسعود. قلت: رواه ليث بن أبي سليم. قال: فحديث أبي هريرة؟ قلت: رواه ابن لهيعة. قال: حديث ابن

(١) انظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٤٩/١-٣٧٥)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ، حيدرآباد، والأنساب، السمعاني (٢٧٩/٢-٢٨٠)، تحقيق محمد أمين، بيروت، والمنظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي (١٠٧/٥-١٠٨)، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ، بيروت.

عباس؟ قلت: رواه عوف. قال: فما حجتك في تركه؟ قلت: حديث أنس بن مالك: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "كان لا يرفع يديه في شئ من الدعاء، إلا في الاستسقاء". فسكت^(١).

فقد كان أبو حاتم إماماً حافظاً حتى قال عنه الذهبي: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبني على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال "الصحيح": ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك»^(٢).

وقد سمع من خلقٍ لا يُحصون كثرة، قال الخليلي: «قال لي أبو حاتم اللبَّان الحافظ: قد جمعتُ من روى عنه أبو حاتم الرازي، فبلغوا قريباً من ثلاثة آلاف»^(٣).

ثالثاً: مذهبه وعقيدته ووفاته.

فقد كان مذهبه هو مذهب أهل الحديث، وعقيدته هي عقيدة السلف الصالح، قال الحافظ أبو القاسم اللالكائي: «وجدتُ في كتاب أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي، مما سمع منه، يقول: مذهبنا واختيارنا اتباع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه والتابعين، والتمسك بمذاهب أهل الاثر، مثل الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، ولزوم الكتاب والسنة، ونعتقد أن الله -عز وجل- على عرشه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ

(١) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٥٣/١٣)، الحديث أخرجه النسائي في الكبرى (١٨١٧).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٦٠/١٣).

(٣) المصدر السابق (٢٨٤/١٣).

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾^(١)، وأن الايمان يزيد وينقص، ونؤمن بعذاب القبر، وبالحوض، وبالمسألة في القبر، وبالشفاعة، ونترحم على جميع الصحابة... وذكر أشياء^(٢).

قال أبو الحسين بن المنادي وغيره: مات الحافظ أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين، وقيل عاش ثلاثاً وثمانين سنة^(٣).

٢- التعريف بأبي زرعة الرازي.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ومولده.

هو: عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ بن داود مولى عياش بن مطرف بن عبيد الله بن عياش بن أبي ربيعة القرشي المخزومي^(٤).

وروى ابن عساكر في تاريخه بسنده إلى أبي زرعة أنه من موالي عياش بن مطرف فكان ينسب نفسه فيقول: عبيدالله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ مولى عياش بن مطرف^(٥)، ونسب إلى مدينة الريّ لأنها مسقط رأسه، وفيها نشأ وطلب العلم، ودرس فيها في مسجده حتى وفاته - رحمه الله -.

أما كنيته أبو زرعة بضم الزاي فيشترك فيها معه ما ينيف على الخمسين علماً ممن سبقه، أو عاصره، أو أتى بعده. وكنيته هذه غطت من اشتهر بها فإذا ذكرت مجردة من غير نسبة، فالمقصود بها هو، ولقد أطلق عليه هذه الكنية الرازيون الذين زاروا دمشق، والتقوا أبا زرعة الدمشقي فكنّوه بنفس الكنية تيمناً. ذكر ذلك ابن عساكر في تاريخه حيث روى بإسناده إلى أبي زرعة الدمشقي أنه قال: بكنيتي كنى أبا زرعة الرازي، وذلك أن جماعة من

(١) سورة الشورى: آية (١١).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٦٠/١٣).

(٣) المصدر السابق (٢٦٢/١٣).

(٤) تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن المزي (٣٦٦٠).

(٥) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (١٥/٣٨)، تحقيق عمر العمروي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.

أهل الريّ قدموا علينا بدمشق قديماً منهم أبو يحيى مزحويه، فلما انصرفوا إلى الريّ فيما أخبرني غير واحد، منهم أبو حاتم رأوا هذا الفتى قد كانوا يعنون أبا زرعة الرازي فقالوا له: نكنيك بكنية أبي زرعة الدمشقي ثم لقيني أبو زرعة الرازي فجالسني بدمشق، وكان يذكر لي هذا الحديث وقال لي: تكنيت بكنيتك^(١).

أما بالنسبة لولادته فقد اختلفوا إلى عدة أقوال:

١- قال خليل بن أبيك الصفدي أنه: ولد سنة تسعين ومائة فيما قيل، ويقال: سنة مائتين^(٢).

٢- أنه ولد سنة مائتين، وهذا رواه الخطيب بسنده إلى أبي زرعة^(٣).

٣- أنه ولد بعد نيف ومائتين، نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء، وقال: «وقد ذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سمع من: عبد الله بن صالح العجلي، والحسن بن عطيه بن نجيح، وهما ممن توفي سنة إحدى عشرة ومئتين، فيما بلغني. فإما وقع غلط في وفاتهما، وإما في مولده، وإما في لقيه لهما...».

ثم قال: «والظاهر أنه ولد سنة مائتين، والله أعلم»^(٤).

٤- أنه ولد سنة أربع وتسعين ومائة، نقله الحاكم في كتابه: الجامع لذكر أئمة الأمصار المزكين لرواة الأخبار^(٥).

والذي يترجح عندي أن ما ذكره الحاكم هو الراجح وذلك لعدة أسباب:

(١) انظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر (١٦/٣٨)، وسير أعلام النبلاء، الذهبي (٦٧/١٣).

(٢) الوافي بالوفيات، الصفدي (٣١٢/٦)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، بيروت.

(٣) تاريخ بغداد، الخطيب (٣٢٨/١٠).

(٤) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٧٧-٦٥/١٣).

(٥) أورد كلام الحاكم الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧٨/١٣).

١- أن الحاكم ذكر هذا التاريخ عن شيخه عبدالله بن محمد بن موسى سماعاً وشيخه أيضاً سمعه من شيخه أحمد بن محمد بن سليمان الرازي الحافظ الذي عاصر أبا زرعة وهذا يجعل مجال التردد لقرب المدة ما بين الحاكم، وأحمد ابن محمد، والتصريح بالسماع.

٢- قد ذكر الحاكم في تاريخ نيسابور حادثة مهمة تتعلق بتحديد تاريخ ميلاد أبي زرعة مفادها أن علي الرضا ابن موسى بن جعفر بن محمد الباقر حينما قدم إلى نيسابور عرض له في السوق أبو زرعة، ومحمد بن أسلم الطوسي، ومن المعلوم أن علياً الرضا توفي سنة ٢٠٣ هـ في شهر صفر، وهذا الخبر الذي ذكره الحاكم في تاريخ نيسابور ينسجم مع تاريخ ولادته التي ذكرها في كتابه: (الجامع لذكر أئمة الأمصار المزكين لرواة الأخبار)، وعليه يكون يوم التقى علياً الرضا بنيسابور ابن تسع وهذا يحتمل منه لاسيما وأنه قد وصف بالفطنة والحفظ، والله تعالى أعلم.

ثانياً: رحلته في طلب العلم.

يعد القرن الثالث الهجري العصر الذهبي للسنة النبوية حيث تضافرت فيه جهود المحدثين في مختلف مجالاتهم ضمن علومها الواسعة، من حيث تمييز الحديث الصحيح وإفراده بالتصنيف دون كلام الصحابة والتابعين.

فأبو زرعة كان من الجوالين المكثرين هكذا وصفه المزي^(١)، وقد ارتحل وهو ابن ثلاث عشرة سنة وأقام بالكوفة عشرة أشهر، ثم رجع إلى الري، ثم خرج في رحلته الثانية، وغاب عن وطنه أربع عشرة سنة، وجلس للتحديث وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة^(٢). وقد ارتحل رحلة ثالثة

(١) تهذيب الكمال، المزي (٣٦٦٠).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي (٧٠/١٣).

فيقول أبو زرعة: «أقمت في خرجتي الثالثة بالشام والعراق ومصر أربع سنين وستة أشهر فما أعلم أني طبخت فيها قدرًا بيد نفسي»^(١).

وقد ارتحل أبو زرعة عدة رحلات إلى قزوين ونيسابور وبغداد وواسط والبصرة ومكة والمدينة وبلاد الشام ومصر وغيرها، وقد بلغ عدد شيوخه أكثر من خمسمائة شيخ، أما تلاميذه فقد بلغوا أكثر من ستين تلميذًا.

ثالثاً: مذهبه وعقيدته ووفاته.

شهدت الريّ كغيرها من بلاد خراسان من انتشار مذاهب أهل الرأي وأهل الحديث وغيرها، وكان الكثير من أهل الريّ على مذهب أهل الرأي، وكان أبو زرعة أحد الأتباع أيام حداثة سنة، قال أبو زرعة: «كان أهل الريّ قد افتتنوا بأبي حنيفة، وكنا أحداثاً نجري معهم، ولقد سألتُ أبا نعيم، عن هذا، وأنا أرى أني في عمل، ولقد كان الحميدي يقرأ كتاب الرد، ويذكر أبا حنيفة، وأنا أهم بالوثوب عليه...»^(٢).

فقد كان في تلك المدة من حياته مهتماً بفقهِ الإمام أبي حنيفة، ثم أخذ يبتعد عن أهل الرأي، وانكب على حفظ الأحاديث النبوية، وأول ما بدأ بحفظه حديث الإمام مالك فيقول عن نفسه: «أول شيء أخذت نفسي تحفظه من الحديث، حديث مالك، فلما حفظته، ووعيته طلبت حديث الثوري وشعبة، وغيرهما...»^(٣).

ثم اعتنى بفقهِ الشافعي فدون جميع كتبه في أثناء إقامته في مصر يقول أبو زرعة: «كنت عزمت في بدر قدومي مصر أني أقل المقام بها فلما رأيت كثرة العلم بها وكثرة الاستفادة عزمت على المقام ولم أكن عزمت على سماع كتب الشافعي فلما عزمت على المقام

(١) مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١/٣٤٠).

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ص (٩١).

(٣) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء ص (٣٢).

وجهت الى اعرف رجل بمصر بكتب الشافعي فقبلتها منه بثمانين درهما ان يكتبها كلها واعطيته الكاغذ وكنت حملت معي ثوبين ديبقيين لأقطعهما لنفسى فلما عزمت على كتابتها أمرت ببيعها فبيعا بستين درهما واشترت مائة ورقة كاغذ بعشرة دراهم كتبت فيها كتب الشافعي^(١).

وقد اطلع على مذهب شيخه الكبير أحمد بن حنبل، فقد ذكره القاضي أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء في جملة من نقل الفقه عن الإمام أحمد قال أبو بكر الخلال: «أبو زرعة وأبو حاتم خال أبي زرعة إمامان في الحديث روي عن أبي عبد الله مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة كلها غرائب وكانا عالمين بأحمد بن حنبل يحفظان حديثه كله»^(٢)، وهذا يدل على اهتمامه بالحديث وأن مذهبه هو حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وإن كان قد عدّه بعضهم أنه من الحنابلة.

أما عقيدته، فقد دون ابن أبي حاتم أجاباته في العقيدة، ونقلها غير واحد من أهل العلم، فعقيدة أبي زرعة هي عقيدة السلف فنقل بعض أقواله، قال أبو زرعة: «الأخبار التي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الرؤية وخلق آدم على صورته والأحاديث التي في النزول ونحو هذه الأخبار المعتقد من هذه الأخبار مراد النبي -صلى الله عليه وسلم- والتسليم بها حدثني أبو موسى الأنصاري قال: قال سفيان بن عيينة ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره ليس لأحد أن يفسره إلا الله»^(٣).

(١) مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١/٣٤٠).

(٢) طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى (١/١٩٨).

(٣) المصدر السابق (١/٧٩).

وقال: «القرآن كلام الله غير مخلوق والذي يقف فيه على الشك هو والذي يقول مخلوق شيء واحد أحمد ابن حنبل يقول تفرقت الجهمية على ثلاثة أصناف صنف قالت القرآن مخلوق وصنف وقف وصنف قالت لفظنا بالقرآن مخلوق»^(١).

وقال: «الإيمان عندنا قول وعمل يزيد وينقص ومن قال: غير ذلك فهو مبتدع مرجيء»^(٢).

وقال: «إذا رأيت الكوفي يطعن على سفيان الثوري وزائدة: فلا تشك أنه رافضي، وإذا رأيت الشامي يطعن على مكحول والأوزاعي فلا تشك أنه مرجيء، واعلم أنه ناصبي، وإذا رأيت الخراساني يطعن على عبد الله بن المبارك فلا تشك أن هذه الطوائف كلها مجمعة على بغض أحمد بن حنبل لأن مامنهم أحد إلا وفي قلبه منه سهم لا براء له»^(٣).

أما وفاته فقد كانت يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء سلخ ذي الحجة سنة أربع وستين ومائتين^(٤).

(١) طبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى (٢٠١/١).

(٢) المصدر السابق (٧٩/١).

(٣) المصدر السابق (٧٨/١).

(٤) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (٣٣٥/١٠)، وطبقات الحنابلة، ابن أبي يعلى (٢٠٣/١)، وتهيب الكمال، المزي (٣٦٦٠).

المبحث الثاني: تعريف العلة لغة واصطلاحاً

١- تعريف العلة في اللغة.

إن معنى العلة قد أشبعت بحثاً في الدراسات الحديثة لكن ينبغي التنبيه عليه.

إن معنى العلة راجع إلى ثلاثة معاني على حسب الاستعمال بين الفعل اللازم والمتعدي والمعاني هي:

أ- من عل يعل بالكسر والضم ويستخدم الفعل لازماً ومتعدياً ومعناه تكرر أو تكرير مأخوذ من العلل وهي الشربة الثانية ويقال علل بعد نهل.

ب- من علله بمعنى ألماه وشغله ويكون بمعنى العائق الذي يعوق والشغل الذي يشغل صاحبه عن وجهه.

ج- العلة بالكسر المرض وصاحبها معتل أي مريض ومنه العليل.

قال ابن فارس: «العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف الشيء».

فالأول العلل، وهي الشربة الثانية. ويقال علل بعد نهل. والفعل يعلون علا وعلا، والإبل نفسها تعل علا، قال: عافتا الماء فلم نعظنهما إنما يعطن من يرجو العلل.

وفي الحديث: "إذا عله ففيه القود"، أي إذا كرر عليه الضرب. وأصله في المشرب^(١).

قال الفيروزآبادي: «العلُّ والعلُّلُ محرَّكَةٌ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَةُ أَوْ الشُّرْبُ بَعْدَ الشُّرْبِ تَبَاعاً.

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٨/٤).

عَلَّ يَعْلى وَعَلَّه يَعْلهُ وَيَعْلهُ عَلًا وَعَلَّاهُ وَأَعَلُّوا: عَلَّتْ اِبْلُهُمْ. وَطَعَامٌ قَدْ عُلَّ مِنْهُ: أَكَلَ مِنْهُ. وَتَعَلَّلَ بِالْأَمْرِ: تَشَاغَلَ أَوْ بَجْزًا كَاعْتَلَّ وَالْمَرْأَةُ: تَلَهَّى وَمَنْ نَفَّاسِهَا: خَرَجَتْ كَتَعَلَّتْ. وَعَلَّه بِطَعَامٍ وَغَيْرِهِ تَعْلِيلًا: شَعَلَهُ بِهِ».

وقال: «والعلة بالكسر: المرَضُ. عَلَّ يَعْلى وَاَعْتَلَّ وَأَعَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ مُعَلٌّ وَعَلِيلٌ وَلَا تُقَلُّ مَعْلُولٌ وَالْمِتَكَلِّمُونَ يَقُولُونَهَا وَلَسْتُ مِنْهُ عَلَى تَلَجٍّ»^(١).

٢- العلة في الاصطلاح:

يكاد يتفق أهل الاصطلاح على أن معنى العلة هي العلة الخفية القادحة فإن غالب إطلاقاتهم تدل فكلام الحاكم وابن الصلاح وابن حجر والسخاوي وغيرهم يدل على هذا الإطلاق.

وقال الحاكم: «معرفة علل الحديث وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل ...» .

وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»^(٢).

وقال ابن الصلاح: «إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه».

فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن ظاهره

(١) القاموس المحيط ص (١٣٣٨).

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص (١٧٤).

السلامة منها»^(١).

وذكر ابن حجر كلام ابن الصلاح ثم عقب بعد ذلك بأن كلامه تحريف لكلام الحاكم ثم قال: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي رواه مجهول معلولاً أو ضعيف وإنما يسمى معلولاً إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود»^(٢).

وقال الحافظ السخاوي: «أي طلعت بمعنى ظهرت للناقد فاطلع عليها فيها أي في تلك الأسباب غموض أي عدم وضوح وخفاء أثرت أي قدحت تلك الأسباب في قبوله.... وحينئذ فالمعلل أو المعلول خير ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاده»^(٣).

ومن خلال ما تقدم يمكن أن أجمل إطلاقاً لهم للعللة على ما يلي:

الأول: أحاديث الثقات وهذا هو الغالب في الإطلاق وهذا يفهم من كلام الحاكم وابن الصلاح.

الثاني: الأحاديث التي ظاهرها السلامة والصحة، فكل حديث يشتمل على أسباب الصحة من ثقة الرواة واتصال الإسناد في الظاهر ثم ظهر فيه ما يوجب ضعفه يسمى معللاً، وهذا واضح من كلام ابن الصلاح وابن حجر والسخاوي.

الثالث: وقد يطلق لفظ العلة أو اسم المعلل على رواية الضعفاء أو ما في إسناده نوع انقطاع، والذي يحملهم على ذلك عدة أمور:

١ - أن كثيراً من العلماء من يذكر أحاديث الضعفاء بجانب أحاديث الثقات لبيان

(١) ابن الصلاح، علوم الحديث ص ٥٢، تحقيق عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٤ هـ.

(٢) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر (٢/٧١٠).

(٣) السخاوي، فتح المغيب (١/٢٤٤-٢٣٦)، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ، بيروت.

عللها ومخالفتها للأحاديث الصحيحة، ومنهم من يذكرها لعدم اشتراط الصحة في مصنفه، فيقع الخفاء في أحاديث الضعفاء فيجب التنبيه عليها وإظهار علتها وضعفها.

٢- أن أحاديث الضعفاء التي أعلها الأئمة وأطلقوا عليها اسم المعلل لنوع خفاء فيها كأن يكون الراوي عن الضعيف ثقة أو أن الانقطاع الذي فيه لا يعرف بمجرد الإطلاع على ظاهر الإسناد، وهذا يفهم من كلام ابن حجر حيث قال: «فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي رواه مجهول معلولاً أو ضعيف وإنما يسمى معلولاً إذ آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك. وفي هذا رد على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود»^(١).

٣- قد يكون إطلاق لفظ العلة أو اسم المعلل على أحاديث غير الثقات للإخبار عن أمر خفي ألا وهو عدم وجود طريق آخر لهذا الحديث، فكأنما يخبر الناقد بتفرد هذا الراوي الضعيف، وهذا يفهم من كلام السخاوي حيث قال: «ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف فكأن المعلل أشار إلى تفرد»^(٢).

٤- ويحتمل أن الأئمة يفرقون بين لفظ العلة وبين لفظ المعلل أي أنهم يفرقون بين الصفة والأسم فيطلقون الصفة على سبب يضعف الحديث سواء أكان هذا السبب ظاهراً أم خفياً وسواء أكان الراوي له ثقة أم ضعيفاً ويطلقون الأسم على نوع خاص من ذلك وهو الأحاديث التي ظاهرها السلامة ثم أطلع بعد التفتيش على قاذح.

٥- أن هذا القيد وهو الخفاء في الحديث المعلل إنما هو أمر أعلي وليس هو بأمر مطرد بدليل وجود أحاديث ظاهرة غير خفية ولا غامضة أعلها الأئمة بما لا يقدر فيها،

(١) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر (٢/٧١٠).

(٢) فتح المغيبي، السخاوي (١/٢٣٤).

وهذا يفهم من كلام الصنعاني حيث قال: «وكان هذا تعريف أغلبي للعلة وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث»^(١).

فوجود أحاديث الضعفاء في كتب العلل كثير لا يمكن لأحد أن يدفع ذلك ومهما كان السبب الداعي لذلك فمقصود الأئمة بيان الأحاديث التي لا تصح نسبتها للنبي -صلى الله عليه وسلم-، أضف إلى ذلك أن قيد الخفاء قيد نسبي لا يمكن أن يكون عاماً فقد يكون الحديث المعين خفي على عالم ظاهر على غيره، وكذلك قيد القدح فقد يكون الحديث قد اطلع أحد العلماء على أمر قادح فيه مع أن هذا السبب قد لا يكون قادحاً عند غيره ولهذا يختلف العلماء في تضعيف الحديث وتصحيحه، والله تعالى أعلم.

الرابع: وقد يكون لبعض العلماء استعمال خاص كاستعمال الخليلي للفظ العلة على كل سبب سواء أكان السبب قادحاً أم غير قادح، وكاستعمال الترمذي للفظ العلة وإطلاقها على الحديث المنسوخ^(٢).

(١) توضيح الأفكار، الصنعاني (٢٧/٢).

(٢) انظر: فتح المغيبي، السخاوي (٢٢٧/١)، وتوضيح الأفكار، الصنعاني (٣٤/٢).

المبحث الثالث: مكانة الصحيحين^(١)

لقد اعتنى العلماء قديماً بالصحيحين اعتناءً ليس له مثيل من قبل ولا من بعد، إلا ما كان من اعتنائهم بالقرآن الكريم، وهذا واضح من كثرة المؤلفات التي ألفت عليهما من شروح ومستخرجات ومستدركات وتعليق وملخصات، وغيرها.

وقد أجمعت الأمة أن صحيح البخاري ومسلم أصح كتابين بعد كتاب الله تعالى، وسأنقل بعض كلام أهل العلم في ذلك، قال النووي: «أول مصنف في الصحيح المجرد، صحيح البخاري، ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن»^(٢).

وقال في تهذيب الأسماء: «وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»^(٣).

وقال في شرح صحيح مسلم: «اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول...»^(٤).

والعراقي في معرض كلامه عن مسألة تفضيل مسلم على البخاري ومن قال به ثم قال: «وعلى كل حال فكتاباهما أصح كتب الحديث»^(٥).

وقال العيني: «اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخاري ومسلم»^(٦).

وقال ابن تيمية: «ليس بعد القرآن كتاب أصح من صحيح البخاري ومسلم، وإنما

(١) وقد كتب الدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر كتاباً بهذا العنوان، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

(٢) التقريب والتيسير، النووي ص (٢).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات، النووي (٩٠/١)، تحقيق مصطفى عبد القادر.

(٤) شرح صحيح مسلم، النووي (١٢٨/١)، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، بيروت.

(٥) شرح التبصرة والتذكرة، العراقي (٤٠/١).

(٦) عمدة القاري، العيني (١١/١)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

كان هذان الكتابان كذلك لأنه جرد فيهما الحديث الصحيح المسند ولم يكن القصد بتصنيفهما ذكر آثار الصحابة والتابعين ولا سائر الحديث من الحسن والمرسل وشبه ذلك، ولا ريب أن ما جرد فيه الحديث الصحيح المسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أصح الكتب؛ لأنه أصح منقولاً عن المعصوم من الكتب المصنفة»^(١).

وقال في موضع آخر: «وأما كتب الحديث المعروفة: مثل البخاري ومسلم. فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن»^(٢).

وقال الطيبي: «وتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه، وأول من صنف في الصحيح المجرد: الإمام البخاري، ثم مسلم، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز...»^(٣).

وقال السنخاوي: «وبالجملة: فكتابهما أصح كتب الحديث...»^(٤).

بل إن كل من هون أو انتقص الصحيحين، فهو واقع في بدعة، قال ولي الله الدهلوي: «أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين»^(٥).

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٣٢١/٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٤٧/١٨).

(٣) الخلاصة في أصول الحديث، الطيبي ص (٣٦).

(٤) فتح المغيث، السنخاوي (٣٠/١).

وقد ظهر بعض من ينتسب إلى العلم ببدعة وهي: قولهم: في تخريجهم للحديث "هذا حديث رواه البخاري أو مسلم وهو صحيح"، وهؤلاء الناس إما أن يقولوا ذلك عن غير قصد منهم في الطعن والتشكيك ورفع الثقة، فهذا جهل فاضح، وأما أن يكون عن قصد، فهذا ناشيء عن غرور في نفس قائله، وضرب لإجماع الأمة، وإعراض عن تلقي الأمة لهذين الكتابين.

(٥) حجة الله البالغة، الدهلوي (٢٥٨/١)، تحقيق السيد سابق، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

إذاً هنا قاعدة مهمة قد اتفق العلماء عليها وهي: أن جميع ما في الصحيحين هو صحيح عند البخاري ومسلم.

فأقدم بمقدمة مجملّة تبين مراد صاحبا الصحيحين:

قد اشترط أن يذكرنا أصح ما عندهما من الأحاديث على وفق الشروط التي اعتمدوا عليها من سلامة النص النبوي من نكارة.

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح: «وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته ولا سيما ما أنضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما هذا إذا خرج له في الأصول فإما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم...»^(١)، وهذا هو الأصل فالحكم على الرواة حكم على الحديث، فأصول صحيح البخاري، وصحيح مسلم صحيحه عندهما.

أهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفع الاعتراض^(٢)، فقبولهم زيادة الثقة إذا لم تكن فيها نكارة.

قال الإمام مسلم في التمييز: «والحديث للزائد والحافظ، لأنه في معنى الشاهد الذي قد حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه»^(٣).

(١) هدي الساري، ابن حجر ص (٣٨٤)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، بيروت.

(٢) المصدر السابق ص (٣٤١).

(٣) التمييز، مسلم ص (١٩٩).

وقال الحافظ ابن رجب في معرض مناقشته لكلام البرديجي: «وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وإن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة فليس بمنكر»^(١).

وإن عنعنة الراوي غير المدلس في صحيحيهما محمولة على السماع، وقد يصرحان بالتحديث في التي يُشك أن الراوي لم يسمع من شيخه، أو متهم بالتدليس^(٢).

وقد يذكران وجوه كثيرة للحديث ليبينان أنها كلها صحيحة وإن الاختلاف لا يضر فيه^(٣)، وإن كان في الحديث خلاف فإنهما لا يهملان حكاية ذلك بالعادة^(٤)، فالاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح إحدى الروايات أو أمكن الجمع على قواعدهم^(٥).

وقد يرويان للراوي أكثر من شيخ ليبينان أنهما صحيحان، وقد يرويان الرواية على الشك احتياطاً وإلقاء العهدة على الراوي، وإذا كان في الحديث قصة دلّ على أن راويه حفظه^(٦).

وقد يخرج الإمام البخاري في صحيحه الحديث منقطعاً، ويخرجه من وجه آخر متصلاً، فهو يعتمد على الوجه المتصل.

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٥٧/٢).

(٢) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٣٥٤/١)، و(٤٥/١٠).

(٣) انظر: هدي الساري ص (٣٤٨ و ٣٥١ و ٣٥٤ و ٣٥٨).

(٤) انظر: المصدر السابق ص (٣٤٩).

(٥) المصدر السابق ص (٣٥٨).

(٦) المصدر السابق ص (٣٥٤)، استدلال ابن حجر بكلام الإمام أحمد.

والوهم اليسير في متن الحديث لا يقدر في الحديث خاصة إذا أخرجنا كلا الوجهين^(١).

وأما الأحاديث في المتابعات والشواهد والتعليق، فهو يتفاوت درجات من أخرج له الإمام البخاري على ما قرره الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه لصحيح البخاري كما تقدم. فالإمام البخاري لا يشدد بالرواية في فضائل الأعمال كما في غيرها، وأما المعلقات فبحسب المواضع فتارة يريد أن يبين سماع الراوي من شيخه، وتارة يريد أن يبين زيادة، أو بيان الاختلاف، أو بيان خطأ.

وقد صرح الإمام مسلم في مقدمة صحيحه حيث قال: «وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح»^(٢)، هذه العبارة ظاهرها أنه سيذكر أحاديث معللة ويبين عللها في كتابه.

اختلف بعض أهل العلم في هذه العبارة:

فذهب الحاكم، والبيهقي، وبعض من تابعهما إلى أن الإمام مسلماً توفي قبل أن يتم هذا المشروع، وأنه لما أخرج الأحاديث الصحيحة...

وكان يريد أن يتم الكتاب ويذكر القسم الثاني وهو الأحاديث المعللة اخترمتها المنية فلم يستطع أن يكمل هذا المشروع الذي ذكره.

(١) انظر: هدي الساري ص (٣٤٤-٣٤٥).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٤/١).

وذهب آخرون من أهل العلم وعلى رأسهم أبو مسعود الدمشقي صاحب كتاب "أطراف الصحيحين"، والقاضي عياض، والنووي، وجمع كبير ممن جاء بعدهم، إلى أن مسلماً قد وثق بهذا الشرط، وأنه قد أخرج أحاديث مُعَلَّةً وَبَيَّنَّ عللها في "الصحيح"^(١).

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى أن ترتيب الإمام مسلم لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي إذ أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث استحضروا في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها وذلك تطبيقاً لما وعد في مقدمته، وأن بيان العلة في صحيح مسلم ليس على طريقة كتب العلل بأن يقول في أثناء الكلام واختلف على فلان أو خالفه مثلاً كما هو معروف في كتب العلل، بل يكون البيان بذكر وجوه الاختلاف من غير أن يتعرض لقوله: خالفه فلان، أو اختلف على فلان مثلاً^(٢).

وهذا الأمر مردود لعدة أمور:

أولاً: إن أبا حامد بن الشرقي روى عن مسلم قوله: «ما وضعت شيئاً في هذا المسند إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة»^(٣)، وأنه تقصى أخبار أهل الحفظ والإتقان والاستقامة، ولا تجد في كثير من الأبواب إلا أحاديث هذا القسم، أما أهل الصدق والستر وتعاطي العلم القسم الثاني، فإنه يخرج من حديثهم ما له طرق كثيرة يعضد بعضها بعضاً، وهذا مقصده بالمتابعات ليرفع بها التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول إذا وجدت الحاجة لذلك.

ثانياً: يرى العلماء أن مسلماً التزم الصحة في كل كتابه لهذا يرى بعضهم انه أدخل بهذا الالتزام في بعض الأحاديث، ومن هؤلاء: الإمام أبو الفضل ابن عمار الشهيد،

(١) انظر: شرح مسلم، النووي (٢٣/١).

(٢) هذا ما ذهب إليه الدكتور حمزة المليباري فيما علقه على "غاية المقصد في زوائد المسند".

(٣) تاريخ الإسلام، الذهبي (١٨٩/٢٠)، تحقيق عمرو تدمري، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، بيروت.

والدارقطني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو علي الجبائي، فلم يفهم أحد من العلماء السابقين أن وسيلة مسلم في بيان العلل في صحيحه هي التقديم والتأخير.

ثالثاً: إن الخطأ الواقع في الفكرة السابقة هو عدم فهم قول مسلم في أهل الطبقة الأولى: "فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش"^(١)، فظن أنه يتوخى تقديم الأخبار في أوائل الأبواب، ثم يعرج على ذكر الأخبار المعللة ساكتاً عنها^(٢).

فالإمام مسلم بيّن أن هناك أحاديث معللة سيدكرها في الأماكن التي يليق بها وبيّن أنه سيوضح هذه الأخبار المعللة، الذي يفهم من كلام مسلم أنه سيبين ويوضح ذلك، لكن هناك من توسع في ذلك وقد توصل بعضهم إلى نتيجة تختلف عن نتيجة الآخرين، والأمر يحتاج إلى إستقراء صحيح مسلم، ولا يكفي بذكر بعض الأمثلة والنماذج، وقد بيّن المعلمي اليماني منهج الإمام مسلم في ترتيب روايات الحديث حيث قال: "عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدم الأصح فالأصح"^(٣)، وقال في موضع آخر: "من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح... فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال أو خطأ"^(٤).

وكلام العلامة المعلمي يدل على استقراءه لصحيح الإمام مسلم، والأمر يحتاج إلى دقة ونظر في روايات الحديث.

(١) مقدمة مسلم (٥/١).

(٢) انظر: منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله، للدكتور ربيع بن هادي، فقد استفدتُ منه ونقلتُ منه بتصرف.

(٣) الأنوار الكاشفة ص (٢٨).

(٤) المصدر السابق ص (٢٤٥).

تنبيه: وقع انتقاد من أبي زرعة لصحيح مسلم وأنا أنقله بطوله مع الجواب عنه لأهميته.

قال البرذعي: "شهدت أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم بن الحجاج ثم الفضل الصائغ على مثاله، فقال لي أبو زرعة: "هؤلاء قوم أرادوا التقدم، قبل أوانه فعملوا شيئاً يتشوفون به، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها".

وأناه ذات يوم، وأنا شاهد، رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة "ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير، فقال لي: وهذا أطم من الأول قطن بن نسير، وصل أحاديث عن ثابت. جعلها عن أنس"، ثم نظر فقال: "يروى عن أحمد بن عيسى المصري في كتابه الصحيح"، قال لي أبو زرعة: "ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى. وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه كأنه يقول: الكذب"، ثم قال لي: "يحدث عن أمثال هؤلاء ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويترك لأهل البدع علينا فيجدون السبيل بأن يقولوا الحديث إذا احتج عليهم به ليس هذا في كتاب الصحيح"، ورأيت يذم وضع هذا الكتاب ويؤنبه. فلما رجعت إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرت لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زرعة عليه روايته في هذا الكتاب، عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد ابن عيسى.

فقال لي مسلم: "إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن، وأحمد، ما قد رواه الثقات، عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول، فأقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات" وقدم مسلم بعد ذلك إلى الريّ فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وارة فجفاه، وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله أبو زرعة إن هذا يترك لأهل البدع علينا.

فاعتذر إليه مسلم وقال: "إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح، ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيف ولكني إنما أخرجت هذا من الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني فلا يرتاب في صحتها، ولم أقل إن ما سواه ضعيف"، ونحو ذلك مما اعتذر به مسلم إلى محمد بن مسلم، فقبل عذره، وحدثه^(١).

جواب مسلم على انتقادات أبي زرعة:

١- أنه لم يدع الاستيعاب وأنه إنما وسم كتابه بالصحيح ولم يقل إنه جامع لكل الصحيح، ويؤيد هذا أيضاً: ما ذكره أبو إسحاق^(٢) في صحيح مسلم في حديث: "وإذا قرأ فانصتوا" عندما سأل أبو بكر^(٣) مسلماً عنه فقال مسلم: "هو عندي صحيح. فقال: لم تضعه ههنا؟ فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه^(٤)".

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة ص (٦٩).

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن سفيان، وهو أحد رواة صحيح مسلم، وقد أضاف هذا الراوي على صحيح مسلم بعض الروايات في تسعة عشرة موضعاً وهذا منها.

(٣) هو: أبو بكر النيسابوري ابن أخت أبي النضر.

(٤) صحيح مسلم (٣٠٣/١).

وقاد اختلف أهل العلم في مراد مسلم في قوله: "ما أجمعوا عليه" على عدة أقوال منها:

١- أنه أراد إجماع أربعة من مشايخه الحفاظ خاصة، والأربعة هم: (يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور)، قاله البلقيني. تدريب الراوي، السيوطي ص ٧٣.

٢- أراد إجماع من مشايخه الحفاظ خاصة، والأربعة على هذا القول هم: (يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي)، نقله الديوبندي، ولم ينسبه لأحد. فتح الملهم (١٠٤/١).

والذي يترجح أن مقصود مسلم هو: ما أجمع عليه مشايخه من القواعد والشروط العامة لتصحيح الأحاديث، وليس المراد الأحاديث بأفرادها حديثاً حديثاً، فهو لم يشذ باعتماده معايير لم يعتمد عليها علماء عصره، ولكن قد يختار حديثاً يراه سالماً من العلة، ويراه غيره أن فيه علة.

أما القولان المتقدمان فالذي أراه أنه لا يصح لأن الإمام أحمد قد أعل أحاديث قد أخرجها مسلم في صحيحه، وكذلك أبو حاتم وأبو زرعة، وأما قول مسلم: ((عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة أخرجته))، فهذا لا يصح عن الإمام مسلم لأن ابن الصلاح أورده بقوله: "بلغنا"، ولم يسنده أحد رواه عن الإمام مسلم. انظر: صيانة صحيح مسلم، ابن الصلاح ص (٧٥).

٢- انتقاد أبي زرعة الإخراج لثلاثة من الرواة وهم: أسباط بن نصر وقطن بن نسير وأحمد بن عيسى، فبيّن الإمام مسلم أنه لم يخرج لهم ما تفردوا به، وإنما أخرج لهم ما توبعوا عليه، وأما روايته عنهم في الصحيح دون رواية الثقات الذين هم أوثق منهم نازلة.

يبقى هل يعدّ الإمام مسلم هؤلاء الرواة ضعفاء ومع ذلك أخرج لهم في صحيحه؟.

والجواب عليه من عدة أمور:

١- إن الإمام مسلماً ذكر في مقدمة صحيحه أنه سيخرج لأهل الحفظ والإتقان، وهؤلاء هم شرطه الأكبر، ثم إنه إذا أخرج في المتابعات لمن هم دونهم لا ينزلون عن مرتبة المقبول وضرب لذلك مثلاً لثلاثة رواة، وقال: «فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم...»^(١).

٢- قاعدة مهمة: قال ابن القيم: «وهنا يعرض لمن قصر نقده وذوقه عن نقد الأئمة وذوقهم في هذا الشأن نوعان من الغلط ننبه عليهما لعظيم فائدة الاحتراز منهما.

أحدهما: أن يرى مثل هذا الرجل قد وثّق، وشهد له بالصدق والعدالة، أو خرّج حديثه في الصحيح، فيجعل كلّ ما رواه على شرط الصحيح.

وهذا غلط ظاهر، فإنه إنما يكون على شرط الصحيح، إذا انتفت عنه العلل والشذوذ والنكارة وتوبع عليه، فأما مع وجود ذلك أو بعضه، فإنه لا يكون صحيحاً، ولا على شرط الصحيح.

ومن تأمل كلام البخاري ونظرائه في تعليقه أحاديث جماعة أخرج حديثهم في صحيحه علّم إمامته وموقعه من هذا الشأن، وتبين له حقيقة ما ذكرناه.

(١) مقدمة صحيح مسلم (٥/١).

النوع الثاني من الغلط: أن يرى الرجل قد تُكلم في بعض حديثه، وضعّف في شيخ أو في حديث، فيجعل ذلك سبباً لتعليق حديثه وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم.

وهذا أيضاً غلط، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب تضعيف حديثه مطلقاً، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافقه فيه الثقات.

وهذه كلمات نافعة في هذا الموضوع، تبين كيف يكون نقد الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيم، ومعلوله من سليم، ومن لم يجعل الله له نوراً، فماله من نور^(١).

وقد نبه على هذا الاعتبار الحافظ ابن حجر^(٢)، وتلميذه السخاوي^(٣).

٣- الرواة الذين انتقدهم أبو زرعة هم:

أ- أسباط بن نصر^(٤).

(١) الفروسية، ابن القيم ص ١٨١-١٨٣، تحقيق زائد النشيري، دار عالم الفوائد، جدة.
(٢) انظر: لسان الميزان (١٧/١)، ابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ، حيدر آباد.
(٣) فتح المغيث، السخاوي (٣٧٦/١).
(٤) قال حرب بن إسماعيل: ((قلت لأحمد: كيف حديثه؟ قال: ما أدري. وكأنه ضعفه)).
وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ((ثقة)). وقال أبو حاتم: ((سمعت أبا نعيم يضعف أسباط بن نصر، وقال: أحاديثه عامته سقط مقلوب الأسانيد)). وقال محمد بن مهران الجمال: ((سألت أبا نعيم عنه فقال: لم يكن به بأس، غير أنه كان أهوج)).
وقال النسائي: ((ليس بالقوي)). تهذيب الكمال (٣٢١).
وقال أبو زرعة العراقي: ((هذا بعضه غير مفسر وبعضه غير محقق)). البيان والتوضيح، أبو زرعة العراقي ص (٤٤).
وقال ابن حجر: ((صدوق كثير الخطأ يغرب من الثامنة)). تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٢١).
وقد أخرج له مسلم حديثاً واحداً. قال مسلم (٦١٩٧): ((حدثنا عمرو بن حماد بن طلحة القناد حدثنا أسباط -وهو ابن نصر الهمداني- عن سماك عن جابر بن سمرة قال صليت مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صلاة الأولى ثم خرج إلى أهله وخرجت معه فاستقبله ولدان فجعل يمسح خدي أحدهم واحداً واحداً -قال- وأما أنا فمسح خدي -قال- فوجدت ليده برداً أو ريحاً كأنما أخرجها من جؤنة عطار)).

ب- قطن بن نسير^(١).

ج- أحمد بن عيسى^(٢).

وقد رد ابن الصلاح على من عاب على مسلم روايته عن الضعفاء وجاوب بأربعة أجوبة فقال: «عاب عائبون مسلماً بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح أيضاً. والجاوب أن ذلك لأحد أسباب لا معاب عليه معها:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده... .

الثاني: أن يكون ذلك واقعا في الشواهد والمتابعات لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلا ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد

(١) قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: ((سئل أبو زرعة عنه فرأته يحمل عليه. وذكر أنه روى أحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس مما أنكرك عليه)). الجرح ولاتعديل، ابن أبي حاتم (١٣٨/٧). وقال أبو أحمد بن عدي: ((كان يسرق الحديث ويوصله)). الكامل، ابن عدي (٥٢٦/٦). وقال ابن حجر: ((صدوق يخطيء)). تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٥٥٦).

وقد ذكر أبو زرعة العراقي أن مسلماً قد أخرج له حديثاً واحداً. البيان والتوضيح، أبو زرعة العراقي ص (٢١٣). ولكن بالحقيقة هما حديثان أخرجهما مسلم مقروناً بغيره، قال مسلم (١١٩): ((وحدثنا قطن بن نسير حدثنا جعفر بن سليمان حدثنا ثابت عن أنس بن مالك قال: كان ثابت بن قيس بن شماس خطيب الأنصار فلما نزلت هذه الآية بنحو حديث حماد وليس في حديثه ذكر سعد بن معاذ.

وحدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي حدثنا حبان حدثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال لما نزلت { لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي } سورة الحجرات: آية (٢) ولم يذكر سعد بن معاذ في الحديث)). وقال (٢٧٥٠): ((حدثنا يحيى بن يحيى التيمي وقطن بن نسير (واللفظ ليحيى) أخبرنا جعفر بن سليمان عن سعيد بن إياس الجريري عن أبي عثمان النهدي عن حنظلة الأسدي قال (كان من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال: لقيني أبو بكر فقال كيف أنت؟ يا حنظلة قال... الحديث)).

(٢) قال أبو داود عن يحيى بن معين: ((أنه حلف بالله أنه كذاب)). ميزان الاعتدال، الذهبي (١٢٥/١). وقال أبو حاتم: ((تكلم فيه الناس)). الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٦٤/٢).

وقال النسائي: ((ليس به بأس)). وقال الذهبي: ((ولم أر له حديثاً منكراً)). ميزان الاعتدال (١٢٥/١). وقال ابن حجر: ((صدوق تكلم في بعض سماعاته قال الخطيب بلا حجة)). تقريب التهذيب (٨٦). روى له مسلم اثنين وثلاثين حديثاً، جميع الأحاديث أخرجهما مسلم مقروناً وفي المتابعات ألا حديثين: حديث أخرجه شاهداً وحديث لم يخرج له في المتابعات ولا في الشواهد ولكن يشهد له من خارج الصحيح.

فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة فيه تنبه على فائدة فيما قدمه وبالمتابعة والاستشهاد...^(١).

الثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سدادة واستقامته... .

الرابع: أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده وهو عنده برواية الثقات نازل فيذكر العالي ولا يطول بإضافة النازل إليه مكتفياً بمعرفة أهل الشأن بذلك...^(٢).

وقد ينازع ابن الصلاح في جوابه الأخير وهو أن يعلو بالشخص الضعيف وذلك أن الإمام مسلماً قال كما مرّ: "ويكون عندي من رواية من هو أوثق منهم بنزول"، فلم يذكر الإمام مسلم أنهم ضعفاء، بل قال: من هو أوثق منهم، فهذا دليل على أنهم مقبولون عنده، والله تعالى أعلم.

(١) وقد نازع ابن الصلاح الشيخ ربيع المدخلي في قوله: "وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً ثم يتبع ذلك بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة"، فقال: ((فنحن نوافقه أن هذا النوع يساق للتقوية والتأكيد، ولكن لا نوافق على أن مسلماً يرتب رواياته في صحيحه على هذا الوجه الذي ذكره... . إن هدف مسلم الأساسي هو ثبوت الصحة فيما يرويه ثم لا يبالي بعد ذلك أقدم هذا أم ذلك ما دام قد حقق هدفه)). المدخل إلى الصحيح، للحاكم (١/٧٨).

(٢) صيانة صحيح مسلم ص ٩٤-٩٩، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي.

أحاديث الدراسة

واشتملت على ثلاثة فصول

الفصل الأول: الروايات التي أعلمها أبو حاتم.

الفصل الثاني: الروايات التي أعلمها أبو زرعة.

الفصل الثالث: الروايات التي أعلمها أبو حاتم وأبو زرعة.

الفصل الأول: الروايات التي أعلاها أبو حاتم.

المبحث الأول: ما أعلاه أبو حاتم وأخرجها البخاري.

المبحث الثاني: ما أعلاه أبو حاتم وأخرجها مسلم.

المبحث الثالث: ما أعلاه أبو حاتم وأخرجها البخاري ومسلم.

المبحث الأول: ما أعله أبو حاتم وأخرجها البخاري.

الحديث الأول

مسألة رقم (٦٧٣) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه أبو بكر بن عيَّاشٍ، عن أبي حُصينٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-: أنه كان يعتكفُ العشر الأواخر.

قال أبي: الصحيحُ ما رواه الثوريُّ، عن أبي حُصينٍ، عن أبي صالحٍ، قال: كان النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- يعتكفُ... مُرسلاً»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال الإمام البخاري: «حدثنا عبد الله بن أبي شيبَةَ حدثنا أبو بكر عن أبي حُصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال كان يعرض على النبي -صلى الله عليه وسلم- يعتكف في كل رمضان عشرة أيام، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يوماً»^(٢).

وقال: «حدثنا خالد بن يزيد حدثنا أبو بكر عن أبي حُصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال كان يعرض على النبي -صلى الله عليه وسلم- القرآن كل عام مرة، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض، وكان يعتكف كل عام عشرًا فاعتكف عشرين في العام الذي قبض {فيه}»^(٣).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٣/٣٥-٣٦).

(٢) صحيح البخاري (٢٠٤٤).

(٣) صحيح البخاري (٤٩٩٨).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١- عبد الله بن أبي شيبه^(١).

٢- وخالد بن يزيد^(٢).

٣- وهناد السري^(٣).

٤- ويحيى بن آدم^(٤).

٥- وعاصم بن يوسف^(٥).

٦- والأسود بن عامر^(٦).

٧- وسليمان بن داود الهاشمي^(٧).

٨- وفضالة بن الفضل^(٨).

(١) أخرجه روايته: البخاري (٢٠٤٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٣٤٦).

(٢) أخرجه روايته: البخاري (٤٩٩٨).

(٣) أخرجه روايته: أبو داود (٢٤٦٦)، وابن ماجه (١٧٦٩).

(٤) أخرجه روايته: النسائي في السنن الكبرى (٣٣٤٣)، وأحمد (٨٤٣٥).

(٥) أخرجه روايته: النسائي في السنن الكبرى (٧٩٩٢)، والدارمي (١٧٧٩)، والبخاري (٩٠١٠)، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى

عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه. مسند البزار (١٨٢/٦).

(٦) أخرجه روايته: أحمد (٨٦٦٢).

(٧) أخرجه روايته: أحمد (٩٢١٢).

(٨) أخرجه روايته: ابن خزيمة (٢٢٢١).

٩- ويحيى بن يوسف^(١)، كلهم عن أبي بكر بن عياش به.

متابعة لأبي صالح فقد تابعه:

سعيد بن المسيب^(٢)، عن أبي هريرة.

الطريق الثاني: أبو بكر بن عياش^(٣) عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي

هريرة.

(١) أخرج روايته: البيهقي في دلائل النبوة (٣٠٧٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٥٠/١٦).
ووقع في بعض نسخ تاريخ بغداد بدل عن أبي الحصين، عن الحسين، وهذا تحريف قد أشار إلى ذلك الدكتور بشار عواد معروف، ويضاف إلى ذلك أن أبا بكر بن عياش لم يروِ على رَأْيِ اسمه الحسين غير الحسن بن عمرو الفقيمي.

(٢) أخرج روايته: أحمد (٧٧٨٤)، والبخاري (٧٧٣٨).

(٣) هو: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الحناتلي المقرئ، أخو الحسن بن عياش، مولى واصل بن حيان الأحدب الأسدي. وكانت جدته مولدة لسمره بن جندب الفزاري صاحب النبي صلى الله عليه وسلم. قيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: رؤبة، وقيل: مسلم، وقيل: خدش، وقيل: مطرف، وقيل: حماد، وقيل: حبيب. والصحيح أن اسمه كنيته. قال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: صدوق ثقة، صاحب قرآن وخير. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٤٩/٩). وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ثقة، وربما غلط. العلل ومعرفة الرجال (٣١٥٥). وقال مهنا سألت أحمد: أبو بكر بن عياش أحب إليك أو إسرائيل قال: إسرائيل قلت: لم، قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جدا قلت: كان في كتبه خطأ قال لا كان إذا حدث من حفظه.

وقال يعقوب بن شيبة: شيخ قدم معروف بالصلاح البارِع وكان له فقه كثير وعلم بأخبار الناس ورواية للحديث يعرف له سنة وفضل وفي حديثه اضطراب.

وقال الساجي: صدوق يهيم.

وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أحد أكثر غلطا منه. تهذيب التهذيب (٤٩٤/٤).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: فأبو الأحوص أحب إليك في أبي إسحاق أو أبو بكر بن عياش؟ قال: ما أقرهما. قلت: الحسن بن عياش أخو أبي بكر بن عياش، كيف حديثه؟ قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو أبو بكر؟ قال: هو ثقة وأبو بكر ثقة. قال عثمان بن سعيد: أبو بكر والحسن بنا عياش ليسا بذاك في الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة. تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٨٦).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي بكر بن عياش وأبي الأحوص قال ما أقرهما لا أبالي بأيهما بدأت حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبي عن شريك وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ قال هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصبح كتابا قلت لأبي أبو بكر ابن عياش وعبد الله بن بشر الرقي قال أبو بكر أوثق منه وأحفظ. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٤٩/٩).

وقال أبو أحمد بن عدي: أبو بكر بن عياش هذا كوفي مشهور، وهو يروي عن أجلة الناس، وحديثه فيه كثرة. وقد روى عنه من =الكبار جماعة، وحديثه مسنده ومقطوعه يكثر، وهو من مشهوري مشايخ الكوفة ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم، وهو من قراء أهل الكوفة، وعن عاصم أخذ القراءة وعليه قرأ، وهو في رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به، وذلك أي لم أجد له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف. الكامل في الضعفاء، ابن عدي (٨٩٠).

وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح من السابعة. تقريب التهذيب (٧٩٨٥).

رواه سفيان بن وكيع^(١) عن أبي بكر بن عياش به.

الطريق الثالث: سفيان الثوري عن أبي الحصين عن أبي صالح.

هذا الطريق ذكره أبو حاتم ولم أجده.

الطريق الرابع: إسرائيل بن يونس عن أبي حصين عن أبي صالح.

رواه عبید الله بن موسى^(٢)، عن إسرائيل به.

فقد رجح أبو حاتم رواية سفيان الثوري على رواية أبي بكر بن عياش، وذلك لأن سفيان الثوري أحفظ من أبي بكر بن عياش، وقد وجدتُ كما مرّ في تخریج طرق الحديث من روى عن أبي الحصين عن أبي صالح مرسلًا، وهو إسرائيل بن يونس وهو أوثق من أبي بكر بن عياش من أجل ذلك رجح أبو حاتم طريق: أبي حصين عن أبي صالح مرسلًا.

أما الدارقطني: فقد ذكر الاختلاف على أبي بكر ابن عياش ورجح ما رواه الإمام البخاري فقال: **«والصحيح من ذلك: قول من قال: عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة»**^(٣).

إن رواية أبي بكر بن عياش المسندة هي الصحيحة بدليل:

١- إن الثقات قد رووا عن أبي بكر بن عياش الحديث متصلًا وليس مرسلًا فهذا دليل على أن أبا بكر بن عياش قد حفظ الحديث وحفظ من روى عنه.

٢- إن سعيد بن المسيب قد تابع أبا صالح السمان بروايته الحديث عن أبي هريرة فيدل

(١) أخرج روايته: أبو عمرو الخزازي (٤٩)، ولفظه: "كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعتكف عشرة أيام من شهر رمضان فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين".

(٢) أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات (١٩٢/٢).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٢١٨/١٠).

ذلك على أن الحديث ثابت عن أبي هريرة، وبذلك يدل على صحة صنيع الإمام البخاري،
والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني

سؤال رقم (٧٩٦) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه وهبُ بنُ جريرٍ، عن أبيه، عن أيوب، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن أبي بنِ كعبٍ، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-: أنَّ جبريلَ عليه السلامُ حين ركضَ زمزمَ بعقبه، جعلت أمُّ إسماعيلَ تجمعُ الحصباءَ، فقال النبيُّ -صلى الله عليه وسلم-: رحمَ اللهَ هاجرَ أمَّ إسماعيلَ، لو تركتها كانت عينا معينا.

قال أبي: لا يقولون في هذا الحديث: أبي بن كعبٍ، ويقولون: أيوبُ، عن رجلٍ، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب وكثير بن كثير - يزيد أحدهما على الآخر - عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس - رضي الله عنهما - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم - أو قال لو لم تغرف من الماء - لكانت عينا معينا، وأقبل جرهم فقالوا أتأذنين أن ننزل عندك قالت نعم ولا حق لكم في الماء. قالوا نعم»^(٢).

وقال: «حدثني أحمد بن سعيد أبو عبد الله حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد ابن جبير عن أبيه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «يرحم الله أم إسماعيل، لولا أنها عجلت لكان زمزم عينا معينا»^(٣).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٩٧/٣-١٩٨).

(٢) صحيح البخاري (٢٣٦٨).

(٣) صحيح البخاري (٣٣٦٢).

قال: «قال الأنصاري^(١) حدثنا ابن جريج قال أما كثير بن كثير فحدثني قال إني وعثمان بن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير، فقال ما هكذا حدثني ابن عباس قال أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام وهي ترضعه، معها شنة - لم يرفعه - ثم جاء بها إبراهيم وبابنها إسماعيل»^(٢).

وقال: «وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السخيتاني وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، يزيد أحدهما على الآخر عن سعيد بن جبير قال ابن عباس أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل، ... الحديث»^(٣).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

رواه كل من:

١ - معمر بن راشد^(٤).

٢ - وإسماعيل بن علي^(٥)، كلاهما عن أيوب به.

(١) وهو: محمد بن عبدالله.

(٢) صحيح البخاري (٣٣٦٣).

(٣) صحيح البخاري (٣٣٦٤).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٢٣٦٨)، و(٣٣٦٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٣٧٩)، وعبد الرزاق (٩١٠٧)، وأحمد (٣٢٥٠)، ومن طريق عبد الرزاق: البيهقي في السنن الكبرى (٩١٥٣).

وقد نقله ابن كثير في البداية والنهاية (١٨٠/١) عن البخاري مطولاً، ثم قال: "وهذا الحديث من كلام ابن عباس وموشح برفع بعضه وفي بعضه غرابة وكأنه مما تلقاه ابن عباس عن الاسرائيليات"، وقد تعقب ابن كثير الشيخ أحمد شاكر في المسند (٣٨٨/٣)، قال: "وهذا عجيب منه، فما كان ابن عباس ممن يتلقى الاسرائيليات. ثم سياق الحديث يفهم منه ضمناً أنه مرفوع كله. ثم لو سلمنا أن أكثره موقوف، ما كان هناك دليل أو شبه دليل على أنه من الاسرائيليات. بل يكون الأقرب أنه مما عرفته قريش وتداولته على مر السنين، من تاريخ جددهم إبراهيم وإسماعيل، فقد يكون بعضه خطأ وبعضه صواباً، ولكن الظاهر عندي أنه مرفوع كله في المعنى، والله أعلم".

(٥) أخرج روايته: أحمد (٣٣٩٠)، وابن عبد البر في الاستدكار (٢٢٠/٨)، وجاء في رواية أحمد: قال أيوب: أنبئت عن سعيد بن جبير.

متابعة لأيوب السخيتاني: فقد تابعه كل من:

١- كثير بن كثير^(١) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

٢- عطاء بن السائب^(٢) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أيوب السخيتاني عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن

عباس.

رواه كل من:

١- جرير بن حازم^(٣).

٢- وحماد بن زيد^(٤)، كلاهما عن أيوب به.

الطريق الثالث: أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن

كعب.

رواه جرير بن حازم^(٥)، عن أيوب به.

(١) أخرج روايته: البخاري (٢٣٦٨)، و(٣٣٦٤) والنسائي في السنن الكبرى (٨٣٨٠).

(٢) أخرج روايته: أحمد (٢٢٨٥).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٣٣٦٢).

(٤) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٣٧٨).

(٥) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٣٧٧)، وأحمد (٢١١٢٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٧١٣)، وابن أبي عاصم في الأحاد والآحاد والمثاني (١٨٥٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٦/١٥).

قال النسائي: "قال: -وهب بن جرير- فقلت: لأبي حماد لا يذكر أبي بن كعب ولا يرفعه قال: أنا أحفظ لذا هكذا حدثني به أيوب" السنن الكبرى، النسائي (٩٩/٥).

وأخرجه ابن شاهين في الأفراد (٢/١١٥/٥)، وقال: "وهذا حديث غريب، تفرد به حجاج الشاعر، لا أعلم قال فيه: عن ابن عباس عن أبي بن كعب غير حجاج، ومحمد بن علي بن الوضاح البصري، عن وهب بن جرير".

وهذا مردود لم يتفرد به حجاج الشاعر ومحمد بن علي، فقد تابعهما أحمد بن سعيد الرباطي، وعلي بن المديني كلاهما عن وهب بن جرير مثله. أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٨٣٧٦)، و(٨٣٧٧).

الطريق الرابع: أيوب السخيتاني عن عكرمة بن خالد عن ابن عباس.

رواه سلام بن أبي مطيع^(١)، عن أيوب به.

فقد ذكر أبو حاتم كلاماً أراد به شيئين وهما:

الأول: أن الحديث من مسند ابن عباس -رضي الله عنهما- وليس من مسند أبي بن كعب -رضي الله عنه- وأن قولهم عن أبي لا يصح.

الثاني: أن في الحديث انقطاعاً وذلك أن بين أيوب السخيتاني وسعيد بن جبيرة واسطة، لكن أبا حاتم ذكر أن الواسطة هو: رجل ولم يبين من هو.

ويبين الإمام النسائي أن الصحيح هو أيوب عن عكرمة بنقله كلام وهب^(٢).

وقد رد عليه أبو علي الجياني فقال: «وأما ما روينا من إنكار سلام بن أبي مطيع أن يكون مخرج الحديث عن سعيد بن جبيرة، وأنه عن عكرمة بن خالد، فلا يُلتفت إليه، وأحسن حالات سلام مع حماد بن زيد، وابن علي، وجريير بن حازم - إن كان حفظ عن أيوب ما قال - أن يكون أيوب -رحمه الله- كان يحدث به على الوجهين: عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن عكرمة بن خالد، وليس سلام من جمال المحامل»^(٣).

أما أبو مسعود الدمشقي، فقد عاب على الإمام البخاري إخراج الحديث في صحيحه، فقال: «رأيت جماعة قد اختلفوا في الإسناد على وهب بن جريير»^(٤).

وقد دافع عن الإمام البخاري أبو علي الجياني والحافظ ابن حجر في إيراد هذا الحديث

(١) أخرجه روايته: النسائي في السنن الكبرى (٩٩/٥).

(٢) السنن الكبرى، النسائي (٩٩/٥)، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣١١هـ، بيروت.

(٣) تقييد المهمل، أبو علي الجياني (٦٥٧/٢)، تحقيق علي العمران، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

(٤) تقييد المهمل، أبو علي الجياني (٦٤٨/٢)، قال أبو علي الجياني: "كأنه يغمز البخاري إذ خرجه في الصحيح".

في صحيحه فأنا أنقل كلامهما بطوله لأهميته فقال أبو علي الجبائي: «إن هذا الخلاف إذا نظره المتبحر في الصنعة وتأمله، ميّز منه ما ميّزه البخاري -رحمه الله- وحكم بصحته، وعلم أن الخلاف الظاهر فيه إنما يعود إلى وفاق، وأنه لا يدفع بعضه بعضاً، والحمد لله.

فأما من وقفه من الرواة، فقليل، والذين أسندوه: أئمة حفاظ، وكذلك من أسقط من إسناده أبي بن كعب، لا يوهن الحديث إسقاطه، والحديث إذا انتهى إلى ابن عباس متصلاً، وكان محفوظاً، فلا نبالي سُمِّي لنا من رواه عنه ابن عباس أو لم يُسَمَّ، لأننا قد علمنا أن أكثر رواية ابن عباس للحديث عن جلة الصحابة من المهاجرين والأنصار، وليس يُعد مرسل الصحابة مراسلاً، وقد كان يأخذ بعضهم عن بعض، ويروي بعضهم عن بعض، وقد كان لعمر ابن الخطاب جازراً من الأنصار يتناوب معه النزول إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ينزل يوماً وينزل يوماً. قال: فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره».

ثم قال: «وأما من أسقط من إسناده الحديث المذكور: عبد الله بن سعيد بن جبير، فليس بشيء يصح أن أيوب السخيتي رواه عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه، وقد أتى به في الإسناد حماد بن زيد وجرير بن حازم.

وقال إسماعيل بن عليّ عن أيوب: نُبئتُ عن سعيد بن جبير..

فهذا يصحح أن أيوب إنما أخذه عن عبد الله بن جبير عن أبيه، وإنما كان يُسقط وهب بن جرير بن حازم في بعض الأحيان، ويسوقه معنعناً على طريق التخفيف وتقريب الإسناد أو تزيينه...

وقد ذكره في الإسناد عن وهب بن جرير حجاج بن الشاعر وإسماعيل وأحمد بن سعيد الرّباطي، في رواية البخاري عنه.

وكذلك كان أحمد بن سعيد -أيضاً- يحدّث به على الوجهين بإسقاط وإثباته. فلذلك

ما اختلف البخاري وأحمد ابن شعيب النسائي على أحمد بن سعيد، فذكره البخاري وأسقطه النسائي»^(١).

أما الحافظ ابن حجر فقال: «وليس ببعيد أن يكون لأيوب فيه عدة طرق، فإن إسماعيل بن عليّة من كبار الحفاظ وقد قال فيه: "عن أيوب نبئت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس" ولم يذكر أياً، وهو مما يؤيد رواية البخاري، أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن إسماعيل أحدهما هكذا والآخر قال فيه: "عن أيوب عن عبد الله ابن سعيد بن جبير" وقد رواه معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير بلا واسطة كما أخرجه البخاري كما ترى، وقد عاب الإسماعيلي على البخاري إخراجه رواية أيوب لاضطرابها، والذي يظهر أن اعتماد البخاري في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير، وإن كان أخرجه مقروناً بأيوب فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة أو بواسطة ولده عبدالله.

ولا يستلزم ذلك قدحاً لثقة الجميع، فظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ: إن كان بإثبات عبد الله بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام، وإن كان بإسقاطهما فأيوب قد سمع من سعيد بن جبير، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فهو من مرسل الصحابة ولم يعتمد البخاري على هذا الإسناد الخالص كما ترى»^(٢).

فقد بيّن أبو علي الجياني مكانة الإمام البخاري، وإن الخلاف لا يضر في صحة الحديث لأن الحفاظ وصلوه، وبيّن أن الصحيح أن أيوب أخذه عن عبد الله بن جبير، وإسقاط وهب بن جرير في بعض المواضع إنما هو للتخفيف وتقريب الإسناد، وإن إرسال الصحابي أيضاً لا يضر في صحة الحديث.

(١) تقييد المهمل (٢/٦٥٣-٦٥٧).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (٦/٣٢٦).

وكان كلام ابن حجر قريباً من كلام الجياني، وبين أن عدة الطرق لا اضطراب فيها، وإنما كان اعتمد الإمام البخاري على رواية: معمر عن كثير عن سعيد بن جبير، وإن كان مقروناً بأيوب.

وأما رواية أيوب عن سعيد بلا واسطة فلا يقدر به لثقة الجميع، وقد سمع أيوب من سعيد.

بذلك يتبين أن صنيع الإمام البخاري هو الصحيح فقد أخرج الحديث من ثلاثة طرق: الأولى: وقد أورده مرتين مرة مختصراً ومرة مطولاً، وقد قرن بهذه الرواية كثير بن كثير مع أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

الثانية: وهي رواية أيوب السخيتاني عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن ابن عباس.

الثالثة: وقد أورده معلقاً من طريق: كثير بن كثير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

بهذا يتبين عدة أمور:

١- إيراد الإمام البخاري الرواية المعلقة أراد أن يبين أن كثير بن كثير قد سمع الحديث من سعيد بن جبير حيث قال: "إني وعثمان بن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير".

٢- أن رواية البخاري لحديث أيوب السخيتاني وكثير بن كثير مقروناً يتبين أن اعتماد البخاري في هذه الرواية على كثير بن كثير.

٣- وأيضاً أن رواية البخاري حديث عن أيوب السخيتاني عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن ابن عباس، فأراد أن يبين أن أيوب قد سمع الحديث من عبد الله بن سعيد ولم يسمعه من أبيه وإلا لم يقرن البخاري رواية أيوب عن سعيد بن جبير بكثير بن كثير.

أما قول الحافظ ابن حجر المتقدم: «وإن كان بإسقاطهما فأيوب قد سمع من سعيد بن

جبير"، فهذا بعيد بدليل رواية إسماعيل بن عليّة وجرير بن حازم، فقد جاء في رواية إسماعيل بن عليّة أن أيوب قال نُبئتُ^(١)، ورواية جرير بن حازم قال: سمعت أيوب يحدث عن سعيد بن جبير^(٢).

أما مسألة الرواية عن أبي بن كعب أو بدونه فقد سبق كلام أبي علي الجياني والحافظ ابن حجر عليه، والله تعالى أعلم.

(١) أخرج روايته: أحمد (٣٣٩٠)، قال الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب قال أنبت عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس... الحديث..

(٢) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٣٧٧)، وأحمد (٢١١٢٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٧١٣)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٨٥٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٦/١٥).

الحديث الثالث

سؤال رقم (١١٢٨) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه ابنُ المُبارك، عن ثورِ بنِ يزيد، عن خالدِ بنِ معدان، عن جُبَيْرِ بنِ نَفيِرٍ، عنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِيكَرِبٍ، عنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ.

قال أبي: رواه بَقِيَّةُ، عن بَحِيرِ بنِ سَعْدٍ، عن خالدِ بنِ معدان، عنِ المِقْدَامِ، عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ولا يُدْخَلُ بَيْنَهُمَا جُبَيْرِ بنِ نَفيِرٍ.

قُلْتُ: أَيُّهُمَا الصَّحِيحُ؟

قال: حَدِيثُ ثورِ بنِ يزيدِ حيثُ زادَ رَجُلًا^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم بن معديكرب رضي الله عنه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال «كيلوا طعامكم يبارك لكم»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن المقدم.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٦٠٩/٣-٦١٠).

(٢) صحيح البخاري (٢١٢٨)، قال القسطلاني: "وهذا الحديث من أفراد البخاري وأكثر رجاله شاميون". إرشاد الساري (٩٤/٥).

١ - الوليد بن مسلم^(١).

٢ - عبدالله بن المبارك^(٢).

٣ - ويحيى بن حمزة^(٣).

٤ - عبدالله بن المنذر^(٤)، كلهم عن ثور بن يزيد به.

الطريق الثاني: ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفيير عن المقدم.

رواه عبدالله بن المبارك^(٥)، عن ثور بن يزيد به.

الطريق الثالث: بحير بن سعد^(٦) عن خالد بن معدان عن المقدم بن عن أبي

أيوب.

رواه كل من:

١ - بقية بن الوليد^(٧).

٢ - وإسماعيل بن عياش^(٨)، كلاهما عن بحير بن سعيد به.

(١) أخرج روايته: البخاري (٢١٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٤٩١٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٢٧٢/رقم ٦٤٣)، وفي مسند الشاميين (٤٣٣).

(٢) أخرج روايته: أحمد (١٧١٧٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٩٤٤)، رواه عن ابن المبارك عبد الرحمن بن مهدي.

(٣) أخرج روايته: أبو نعيم في الحلية (٥/٢١٧).

(٤) أخرج روايته: ابن قانع في معجم الصحابة (١٧٠٠).

(٥) أخرج روايته: الإسماعيلي في مستخرجه نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (٤/٢٩٧)، رواه عن ثور بن يزيد، أبو الربيع الزهراني، ومن طريق الإسماعيلي أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٩٤٩).

(٦) هو: بحير بكسر المهملة بن سعد السحولي بمهملتين أبو خالد الحمصي ثقة ثبت من السادسة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٤٠).

(٧) أخرج روايته: أحمد (٢٣٥٠٨)، وابن ماجه (٢٢٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/١٦٥/رقم ٣٧٦٦)، وفي مسند الشاميين

(١١٢٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٦٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٩٤٧).

(٨) أخرج روايته: أحمد (٢٣٥١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/١٦٥/رقم ٣٧٦٦)، وابن عدي في الكامل (١/٢٩٦).

الطريق الرابع: بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر.

رواه إسماعيل بن عياش^(١)، عن بحير بن سعد به.

بيّن أبو حاتم أن الحديث قد رواه بقية بن الوليد عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدم، فرجح أبو حاتم رواية: ثور بن يزيد لأنه زاد رجلاً وهو: جبير بن نفيير والذي يؤكد ذلك في المسألة رقم (١١٦٤) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي، عن حديث، رواه إسماعيل بن عياش عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب، عن أبي أيوب، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: كيلوا طعامكم ليبارك لكم فيه.

قال أبي: رواه ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن جبير بن نفيير، عن المقدم بن معدي كرب، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. قال أبي: وهو أشبه بالصواب»^(٢).

أما الدارقطني فقد رجح رواية بحير بن سعد لأنه زاد رجلاً وهو أبو أيوب فقال في العلل بعد أن ذكر الاختلاف: «والقول قول بحير بن سعد لأنه زاد»^(٣).

إن الإمام البخاري روى الحديث من طريق: الوليد بن مسلم بدون زيادة جبير بن نفيير وقد تابع الوليد بن مسلم كل من: يحيى بن حمزة وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن المنذر وقد خالف أبو الربيع الزهراني في روايته عن عبد الله بن المبارك فزاد جبير بن نفيير في الحديث، ولا شك أن عبدالرحمن بن مهدي أوثق من أبي الربيع، بذلك يتبين صحة صنيع الإمام البخاري، وأن من زاد جبير بن نفيير في الحديث فهو مزيد في متصل الأسانيد، وقد أشار إلى ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر^(٤)، ولم يخرج البخاري الحديث من طريق: بحير بن سعد الذي يتبين لي أن الرواية عن بحير ليست على شرطه، ويمكن أن يكون الوجهين كلاهما صحيح لأن خالد بن

(١) أخرج روايته: الطبراني في مسند الشاميين (١١٣٥).

(٢) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٦٥٣/٣).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١٠٢١).

(٤) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٢٩٧/٤).

معدان قد سمع من جبير بن نفيير ومن المقدام، قال البخاري: «سمع -أي: خالد- ... وجبير بن نفيير والمقدام»^(١)، وهذا الذي أميل إليه، والله تعالى أعلم.

(١) التاريخ الكبير، البخاري (١٧٦/٣).

الحديث الرابع

سؤال رقم (١١٤٦) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير ابن دينار، عن أبيه، قال: حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: رحم الله عبداً إذا باع سمحاً، إذا اقتضى سمحاً، إذا اشترى سمحاً؟»

وعن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: كلُّ معروفٍ صدقةٌ.

قال أبي: وهذان الحديثان منكران)).

الحديث الخامس

سؤال رقم (١١٤٧): «قلتُ لأبي: في حديثِ محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أنه قال: غفر الله لرجلٍ كان قبلكم سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً إذا قضى، سهلاً إذا اقتضى».

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن الحنظلي قال حدثنا عباس الدوري، عن عبد الوهاب بن عطاء عن إسرائيل عن زيد بن عطاء بن السائب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فقال أبي: هو عندي منكر رواه بعض الثقات، عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ولم يذكر جابراً^(١).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٣/٦٣١-٦٣٣).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا علي بن عياش حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف قال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»^(١).

قال: «حدثنا علي بن عياش حدثنا أبو غسان قال حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «كل معروف صدقة»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «رحم الله عبداً إذا باع سمحاً، إذا اقتضى سمحاً، إذا اشترى سمحاً».

رواه كل من:

١ - محمد بن مطرف^(٣).

(١) صحيح البخاري (٢٠٧٦).

(٢) صحيح البخاري (٦٠٢١).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٢٠٧٦)، وابن ماجه (٢٢٠٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٠٣)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٧٠٨)، وفي الصغير (٦٧٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٣٠٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٧٦٠)، وفي شعب الإيمان (٨١١٢)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا أبو غسان محمد بن مطرف"، وقال الدارقطني في أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٩/٢): ((تفرد به أبو غسان محمد بن مطرف عنه)).

هو: محمد بن مطرف بن داود الليثي أبو غسان المدني نزيل عسقلان ثقة من السابعة مات بعد الستين ع. [تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٣٠٥)].

٢- زيد بن عطاء^(١)، كلاهما عن محمد بن المنكدر به.

الطريق الثاني: محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله
-صلى الله عليه وسلم-: «كل معروف صدقة».

رواه كل من:

١- محمد بن مطرف^(٢).

٢- والمنكدر بن محمد^(٣).

٣- وعبد الحميد بن الحسن^(٤).

٤- ومسور بن الصلت^(٥).

-
- (١) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (١٣٢٠)، وأحمد (١٤٦٥٨).
هو: زيد بن عطاء بن السائب الكوفي الثقفي.
قال أبو حاتم: هو شيخ وليس بالمعروف. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٥٧٠/٣).
وذكره ابن حبان في الثقات. الثقات، ابن حبان (٣١٦/٦).
وقال ابن حجر: مقبول من السابعة ت.س. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢١٤٦).
- (٢) أخرج روايته: البخاري (٦٠٢١)، وفي الأدب المفرد (٢٢٤)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٧٩).
- (٣) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (١٩٧٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٣٠٤)، وأحمد (١٤٨٧٧)، وعبد بن حميد في مسنده (١٠٩٠)، والطبراني في المعجم الأوسط (٩٠٤٤).
- هو: المنكدر بن محمد بن المنكدر القرشي التيمي المدني لين الحديث من الثامنة مات سنة ثمانين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٩١٦).
- (٤) أخرج روايته: ابن أبي شيبه (٢٥٩٤١)، وعبد بن حميد في مسنده (١٠٨٣)، والحاكم في المستدرک (٢٣١١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٨٨)، والدرقطني في السنن (٢٨/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٩٢١)، وفي شعب الإيمان (٣٤٩٦).
- هو: عبد الحميد بن الحسن الهلالي أبو عمر أو أبو أمية كوفي سكن الري صدوق يخطيء من الثامنة ت. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٧٥٨).
- (٥) أخرج روايته: أبو يعلى (٢٠٤٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٩٥).
- هو: مسور بن الصلت بن ثابت بن وردان أبو الحسن مولى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من أهل المدينة وقيل بل هو كوفي قدم بغداد وحدث بها. تاريخ بغداد، الخطيب (٢٤٥/١٤).
- ضعفه أحمد، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢٩٨/٨).

٥- وسعد بن الصلت^(١).

٦- وسفيان الثوري^(٢).

٧- وعبد الجبار بن عمر^(٣)، كلهم عن محمد بن المنكدر به.

الطريق الثالث: محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع...» الحديث.

رواه زيد بن عطاء بن السائب^(٤)، عن محمد بن المنكدر به.

الطريق الرابع: بعض الثقات عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «...الحديث».

لم أجد هذه الرواية من أخرجها، وقد أخرج الإمام مالك في الموطأ الحديث موقوفاً على محمد بن المنكدر قال: «أحب الله عبداً سمحاً إن باع سمحاً إن ابتاع سمحاً إن قضى سمحاً إن اقتضى»^(٥).

فقد ذكر ابن أبي حاتم وأبوه في هاتين المسألتين ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث: «رحم الله عبداً إذا باع سمحاً، إذا اقتضى سمحاً، إذا اشترى سمحاً».

(١) أخرج روايته: تمام في الفوائد (٢/٢٧٣ رقم ١٧٢).

(٢) أخرج روايته: ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/٤٣٧).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الأوسط (٩٠١١).

هو: عبد الجبار بن عمر الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية الأموي مولاهم ضعيف من السابعة مات بعد الستين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٧٤٢).

(٤) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (١٣٢٠)، وفي العلل الكبير (٣٥٠)، وأحمد (١٤٦٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٧٦١)، وفي شعب الإيمان (١١٢٥٥)، وقال الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"، وفي العلل الكبير: "وهو حديث حسن".

(٥) موطأ مالك (٢٠٠١).

الثاني: حديث: «كل معروف صدقة».

الثالث: حديث «غفر الله لرجل كان قبلكم؛ سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً إذا قضى، سهلاً إذا اقتضى».

ومدار هذه الأحاديث على محمد بن المنكدر، عن جابر، وقد حكم عليها أبو حاتم كلها بأنها منكورة، ولكنه لم يُبيّن سبب نكارة الحديث الأوّل والثاني، وأما الحديث الثالث فقد بيّن سبب حكمه عليه بالنكارة.

والذي يتبين من صنيع الإمام البخاري أنه يثبت الحديث مرفوعاً من حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنه-، فالحديث الأوّل والثالث الذي ذكره أبو حاتم مداره على محمد بن المنكدر، وقد اختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن المنكدر موقوفاً عليه.

والحديث أخرجه مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع محمد بن المنكدر يقول "أحب الله عبداً سمحاً إن باع سمحاً إن ابتاع سمحاً إن قضى سمحاً إن اقتضى"^(١).

قال ابن عبد البر: «لم يختلف على مالك في هذا الحديث أنه موقوف على ابن المنكدر، وكذلك رواه أكثر أصحاب ابن المنكدر»^(٢).

الوجه الثاني: رواه محمد بن مطرف، وزيد بن عطاء، كلاهما عن ابن المنكدر، عن جابر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولفظ محمد بن مطرف: «رحم الله عبداً إذا باع سمحاً، إذا اقتضى سمحاً، إذا اشترى سمحاً»، ولفظ زيد بن عطاء: «غفر الله لرجل كان قبلكم؛ سهلاً إذا باع، سهلاً إذا اشترى، سهلاً إذا قضى، سهلاً إذا اقتضى».

(١) موطأ مالك (٢٠٠١).

(٢) التمهيد، ابن عبد البر (٢١١/٩).

الوجه الثالث: بعض الثقات، عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال.. الحديث، ذكره أبو حاتم ولم يسم من رواه عن محمد هكذا.

والذي أراه أن الوجه الأول هو أقوى وذلك: أن أكثر أصحاب محمد بن المنكدر قد روه موقوفاً ومنهم: يحيى بن سعيد^(١)، ويحيى بن سعيد أوثق من محمد بن مطرف، وزيد بن عطاء.

ولعلّ الإمام البخاري أخرج الحديث لأنه متعلق بالفضائل، وقد بيّن الحافظ ابن حجر أن من صنيع الإمام البخاري أنه لا يشدد في أحاديث الفضائل فقال في حديث ابن عمر كن في الدنيا كأنك غريب الحديث: "فهذا الحديث قد تفرد به الطفاوي وهو من غرائب الصحيح وكأن البخاري لم يشدد فيه لكونه من أحاديث الترغيب والترهيب، والله أعلم ثم وجدت له فيه متابعا في نوارد الأصول للحكيم الترمذي..."^(٢)، وللحديث شواهد كثيرة منها:

١- حديث عثمان بن عفان^(٣).

٢- حديث أبي هريرة^(٤).

٣- عبدالله بن عمرو بن العاص^(٥).

وأما الحديث الثاني: "كل معروف صدقة"، فقد رواه عن محمد بن المنكدر سبعة من

(١) هو: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة مات سنة أربع وأربعين أو بعدها. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٥٥٩).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (٤٤١/١).

(٣) أخرج روايته: النسائي (المجتبى) (٤٦٩٦)، وأحمد (٤٨٥)، وابن ماجه (٢٢٠٢)، ولفظه: "أدخل الله عز و جل رجلا كان سهلا مشترا وبائعا وقاضيا ومقتضيا الجنة".

(٤) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (١٣١٩)، والحاكم في المستدرک (٢٣٣٨)، ولفظه: "إن الله يحب سمح البيع، سمح الشراء، سمح القضاء"، قال الترمذي: "هذا حديث غريب وقد روى بعضهم هذا الحديث، عن يونس، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة".

(٥) أخرج روايته: أحمد (٦٩٦٣)، ولفظه: "دخل رجل الجنة بسماحته قاضيا ومقتاضيا".

الرواة اثنان من الثقات وهما: سفيان الثوري، ومحمد بن مطرف، ولم أجد من خالفهما، بل له شاهد من حديث حذيفة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «كل معروف صدقة»^(١).

بهذا يتبين صحة صنيع الإمام البخاري وأنه مقدم على تعليل أبي حاتم لهذا الحديث، والله تعالى أعلم.

(١) أخرج مسلم (١٠٠٥)، وأبو داود (٤٩٤٧)، وأحمد (٢٣٣٧٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٣٧٨).

الحديث السادس

سؤال رقم (١٣٣٠) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه مُعاويةُ بنُ سلامٍ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: من استلجَّ^(١) يمينٍ في أهله، فهو أعظمُ إثماً ليس الكفارةُ.

قال أبي: روى هذا الحديث معمرٌ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن عكرمة في قوله: {وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ}، وقد قال رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: لا يستلج أحدكم باليمين في أهله فهو آثمٌ له عند الله من الكفارة التي أمر بها.

فقلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

فقال: لا أعلمُ أحداً وصله غير مُعاوية بن سلامٍ، ومعمرٌ أشهرُ وأحبُّ إليَّ من مُعاوية بن سلامٍ^(٢).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثني إسحاق يعني ابن إبراهيم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «من استلج في أهله يمين فهو أعظم إثماً، لبيير»^(٣).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة.

(١) قال ابن الأثير: "استفعل من اللجاج، ومعناه: أن يخلف على شيء ويرى أن غيره خير منه، فيقيم على يمينه، ولا يبحث فيكفر، فذلك آثم له". النهاية (٢٣٣/٤).

(٢) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٥٦/٤-١٥٧).

(٣) صحيح البخاري (٦٦٢٦).

رواه معاوية بن سلام^(١)، عن يحيى بن أبي كثير به.

الطريق الثاني: يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، مرسلًا.

رواه معمر بن راشد^(٢)، عن يحيى بن أبي كثير به.

فقد بيّن أبو حاتم أن الحديث قد رواه معمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة، ورجح رواية معمر ابن راشد على رواية معاوية بن سلام، لأن معمرًا أوثق من معاوية بن سلام.

أما الحافظ ابن حجر فقد بيّن أن الخطأ من معمر فقال: «كذا أسنده معاوية بن سلام وخالفه معمر فرواه عن يحيى بن أبي كثير فأرسله ولم يذكر فيه أبا هريرة أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر لكنه ساقه بلفظ رواية همام عن أبي هريرة وهو خطأ من معمر وإذا كان لم يضبط المتن فلا يتعجب من كونه لم يضبط الإسناد»^(٣).

الحديث الذي أشار إليه ابن حجر أن معمرًا لم يضبطه قد أخرجه البخاري ومسلم:

قال البخاري: «حدثني إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة».

فقال^(٤) رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «والله لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له

(١) أخرج روايته: البخاري (٦٦٢٦)، والحاكم في المستدرک (٧٨٢٧)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٨١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٦٣٨).

(٢) أخرج روايته: عبد الرزاق في تفسيره (٩١/١)، ولفظه: "في قوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم قال: قال النبي لا يتلجج أحدكم باليمين في أهله فهو إثم له عند الله من الكفارة التي أمر الله بها".

(٣) فتح الباري، ابن حجر (٤٤٦/١١).

(٤) وفي نسخة من صحيح البخاري: "وقال" بدل "فقال".

عند الله من أن يعطى كفارته التي افترض الله عليه»^(١).

وقد بيّن صنيع الإمام البخاري ابن بطلال فقال: «وأما إدخال البخاري في أول الحديث: نحن الآخرون السابقون يوم القيامة فيمكن والله أعلم سمع أبو هريرة ذلك من النبي -صلى الله عليه وسلم- في نسق واحد فحدث بهما جميعاً كما سمعهما. وقد ذكر مثل ذلك في كتاب الجهاد، وفي كتاب العبارة^(٢)، وفي كتاب الأيمان والندور، وفي كتاب قصص الأنبياء، وفي كتاب الاعتصام، ذكر في أوائل الأحاديث كلها: نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، ويمكن أن يكون همام سمع ذلك، لأنه سمع من أبي هريرة أحاديث ليست بكثيرة، وفي أوائلها: نحن الآخرون السابقون، فذكرها على الرتبة سمعها من أبي هريرة»^(٣).

وقد استدرك عليه ابن حجر فقال: «ويعكر عليه ما تقدم في أواخر الوضوء وفي أوائل الجمعة^(٤)، وغيرها»^(٥).

وقال: «والصواب أن البخاري في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقيه مقصوداً»^(٦).

وقال: «وقد كرر البخاري منه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجها من صحيفة همام من رواية معمر عنه والسبب فيه أن حديث نحن الآخرون هو أول حديث في النسخة وكان همام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فسلك في ذلك البخاري ومسلم مسلكين أحدهما هذا والثاني مسلك مسلم فإنه بعد قول همام هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول فذكر عدة أحاديث منها وقال

(١) صحيح البخاري (٦٦٢٥).

(٢) أي: كتاب التعبير.

(٣) شرح صحيح البخاري، ابن بطلال (٣٥٣/١)، تحقيق ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

(٤) رقم (٢٣٨)، و(٨٧٦).

(٥) فتح الباري، ابن حجر (٤٤٥/١١).

(٦) المصدر السابق (٣١٠/١).

رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم استمر على ذلك في جميع ما أخرجه من هذه النسخة وهو مسلك واضح.

وأما البخاري فلم يطرد له في ذلك عمل فإنه أخرج من هذه النسخة في الطهارة وفي البيوع وفي النفقات وفي الشهادات وفي الصلح وقصة موسى والتفسير وخلق آدم والاستئذان وفي الجهاد في مواضع وفي الطب واللباس وغيرهما فلم يصدر شيئاً من الأحاديث المذكورة بقوله نحن الآخرون السابقون وإنما ذكر ذلك في بعض دون بعض وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين ويحتمل أن يكون ذلك من صنيع شيخ البخاري^(١).

قال الإمام مسلم: «حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبدالرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فذكر منها: وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: والله لأن يلج أحدكم بيمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي فرض الله^(٢)».

وقد بيّن الحافظ ابن حجر كيفية إخراج البخاري ومسلم لنسخة معمر عن همام عن أبي هريرة في معرض كلامه على نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة فقال: «والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه، ولهذا قل حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى، وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث: "نحن الآخرون السابقون"، فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما، وسلك مسلم في نسخة همام طريقاً أخرى فيقول في كل حديث أخرجه منها: رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فيذكر الحديث الذي يريده يشير بذلك إلى أنه من أثناء النسخة لا

(١) المصدر السابق (١١/٤٤٥).

(٢) صحيح مسلم (١٦٥٥).

أولها، والله أعلم^(١).

يتبين من ذلك أن الحديث الذي تكلم عنه الحافظ ابن حجر وأن معمرًا لم يضبط الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم.

والأقرب عندي أن الإرسال في حديث معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة الذي رجه أبو حاتم أنه من يحيى ابن أبي كثير، وكان معروفاً بالإرسال، لهذا قال الحافظ ابن حجر: «ثقة ثبت لكنه يدللس ويرسل من الخامسة»^(٢)، ولا يمكن أن نخطئ إماماً كبيراً بمثل معمر بن راشد أنه لم يضبط الإسناد، وفي إسناد الحديث راوٍ معروف أنه يرسل، فالإمام البخاري قد روى الحديث من الطريق الموصولة، وإن كان معمر أوثق من معاوية بن سلام، فمعاوية ثقة وقد روى الحديث موصولاً، فهذا دليل على أنه حفظ ما لم يحفظه غيره، وهو دليل على صحة صنيع الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

(١) فتح الباري، ابن حجر (١/٣١١).

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٦٣٢).

الحديث السابع

سؤال رقم (١٣٥٦) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه الليثُ، عن بُكيرِ بنِ الأشجِّ، عن سليمانِ بنِ يسارٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ جابرٍ، عن أبي بُردةِ بنِ نيارٍ، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: لا يُجلدُ فوقَ عشرةِ أسواطٍ إلا في حدٍّ من حُدودِ الله.

قال أبي: رواه ابنُ وهبٍ، عن عمرو بنِ الحارثِ، عن بُكيرِ بنِ الأشجِّ، عن سليمانِ بنِ يسارٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ جابرٍ، عن أبيه، عن أبي بُردةِ بنِ نيارٍ، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: لا يُجلدُ فوقَ عشرةِ أسواطٍ إلا في حدٍّ.

قال أبي: رواه حفصُ بنُ ميسرةَ، عن مُسلمِ بنِ أبي مريمَ، عن ابنِ جابرٍ، عن جابرٍ، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

قلتُ لأبي: أيُّهُما أصحُّ؟

قال: حديثُ عمرو بنِ الحارثِ؛ لأنَّ نفسينِ قد اتَّفقا على أبي بُردةِ بنِ نيارٍ، قصَّرَ أحدهُما ذكرَ جابرٍ، وحفظَ الآخرُ جابرًا^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: ((حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة -رضي الله عنه- قال كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول «لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله»

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤/١٩١-١٩٣).

حدثنا عمرو بن علي حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا مسلم بن أبي مريم حدثني
عبدالرحمن بن جابر عن سمع النبي -صلى الله عليه وسلم- قال «لا عقوبة فوق
عشر ضربات إلا في حد من حدود الله».

حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه قال بينما
أنا جالس عند سليمان ابن يسار إذ جاء عبدالرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يسار
ثم أقبل علينا سليمان بن يسار فقال حدثني عبدالرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه
سمع أبا بردة الأنصاري قال سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول «لا تجلدوا
فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله»^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: بكير بن عبدالله عن سليمان بن يسار عن عبدالرحمن بن جابر عن
أبي بردة.

رواه كل من:

١- يزيد بن أبي حبيب^(٢).

٢- والليث بن سعد^(٣).

(١) صحيح البخاري (٦٨٤٨)، و(٦٨٤٩)، و(٦٨٥٠).

(٢) أخرجه روايته: البخاري (٦٨٤٨)، وأبو داود (٤٤٩١)، والترمذي في جامعه (١٤٦٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٣٣٠)، وابن
أبي شيبه (٢٩٤٧٨)، وأحمد (١٥٨٣٢)، و(١٦٤٨٦)، وابن ماجه (٢٦٠١)، وابن الجارود في المنتقى (٨٥٠)، والطبراني في المعجم
الكبير (١٩٦/٢٢) رقم (٥١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٦٦)، والبعوي في شرح السنة (٦٤٠/١)، من طريق: الليث ابن سعد،
وقال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث بكير بن الأشج)).

وأخرجه أحمد (١٦٤٩١)، والحاكم في المستدرک (٨٢٦٥)، من طريق: سعيد بن أبي أيوب.

(٣) أخرجه روايته: أحمد (١٥٨٣٥)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٨٧/٦).

٣- وعبدالله بن لهيعة^(١)، كلهم عن بكير بن عبد الله به.

الطريق الثاني: بكير بن عبدالله عن سليمان بن يسار عن عبدالرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة.

رواه كل من:

١- عمرو بن الحارث^(٢).

٢- ويزيد بن أبي حبيب^(٣).

٣- وأسامة بن زيد الليثي^(٤)، كلهم عن بكير بن عبد الله به.

الطريق الثالث: فضيل بن سليمان عن ابن أبي مريم عن عبدالرحمن بن جابر عن سمع النبي -صلى الله عليه وسلم-.

رواه عمرو بن علي^(٥)، عن فضيل بن سليمان به.

فقد بيّن أبو حاتم أن هنالك روايتين هما:

(١) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٩٧/٢٢/رقم٥١٧)، من طريق: عمران الصوفي. وابن لهيعة هو: عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية بن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٥٦٣).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٦٨٥٠)، ومسلم (١٧٠٨)، وابن حبان في صحيحه (٤٤٥٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (٥١٢٤)، والحاكم في المستدرک (٨١٠٧)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٨٨/٦)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٩٢٤)، والدارقطني في السنن (٢٠٧/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٦٥)، من طريق: عبد الله بن وهب.

(٣) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٧٣٣٢)، وقال النسائي: "عبد الرحمن بن جابر ليس بهذه الشهرة".

(٤) أخرج روايته: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (٨٨/٦)، وابن أبي عاصم (١٩٢٤).

وأسامة بن زيد هو: أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني صدوق يهيم من السابعة مات سنة ثلاث وخمسين وهو بن بضع وسبعين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣١٧).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٦٨٤٩).

الأولى: عبدالله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة.

والثانية: حفص بن ميسرة عن مسلم بن أبي مريم عن ابن جابر عن جابر.

فرجح أبو حاتم رواية عمرو بن الحارث وذلك لأمرين:

الأمر الأول: أن رواية عمرو بن الحارث قد تابعه الليث بن سعد في ذكر أبي بردة في سند الحديث.

والأمر الثاني: أن رواية عمرو بن الحارث قد ذكر جابر بن عبدالله -رضي الله عنه- في سند الحديث فهذا دليل على أنه حفظ، وأن الليث بن سعد قد قصّر في ذكر جابر بن عبدالله.

وقد رجح الترمذي في جامعه رواية الليث بن سعد فقال بعد أن ذكر الاختلاف: «والصحيح حديث الليث ابن سعد، إنما هو: عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله، عن أبي بردة بن نيار، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-»^(١).

وكلام الترمذي فيه نظر فقد تابع ابن لهيعة عمرو بن الحارث على روايته الحديث عن بكير عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة به على ما تقدم.

وأما الدارقطني فقد كان له موقفان:

الأول: في التتبع فقد رجح رواية عمرو بن الحارث وهو ما رجحه أبو حاتم فقال: «وقول عمرو صحيح، والله أعلم لأنه ثقة وقد زاد رجلاً وتابعه أسامة بن زيد بن بكير، عن

(١) جامع الترمذي (١١٥/٣)، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة مثله^(١).

والثاني: في العلل فقد رجح رواية الليث بن سعد وهو ما رجحه الترمذي فقال: «والقول قول الليث بن سعد ومن تبعه عن بكير^(٢)».

فالإمام البخاري يتبين من صنيعه أنه روى الحديث على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: عن عبدالرحمن بن جابر عن أبي بريدة.

الوجه الثاني: عن عبدالرحمن بن جابر عن سمع النبي -صلى الله عليه وسلم-.

الوجه الثالث: عن عبدالرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بريدة.

أما الوجه الأول والثاني: فهذا الاختلاف لا يؤثر وذلك لأنه أي: عبدالرحمن بن جابر يحتمل أنه سمعه مرة هكذا ومرة هكذا لهذا قال ابن الملقن: «وهذا الاختلاف لم يؤثر عند البخاري ومسلم، لأنه يحتمل أن يكون سمعه من أبيه عن أبي بردة وسمعه من أبي بردة فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا^(٣)».

وقال الحافظ ابن حجر: «ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع لبكير بن الأشج في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير ثم تحديث سليمان بكيراً به عن عبد الرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة^(٤)».

(١) الإلزامات والتتبع ص (٢٢٥-٢٢٦).

(٢) العلل الوارد في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٩٥٢).

(٣) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢٣١/٩)، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ، الرياض.

(٤) فتح الباري، ابن حجر (١٥٠/١٢).

وأما الوجه الثاني: فإن إبهام الصحابي لا يضر، قال الحافظ ابن حجر في رده على الأصيلي^(١) إذ ادعى أن الحديث مضطرب: «وادعى الأصيلي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة فقد صرح بسماعه، وإبهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح، وقد وجدت له شاهداً بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية: عيد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه: "لا يجل أن يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد"، وله شاهد آخر عن أبي هريرة^(٢) عند ابن ماجة^(٣)، فتبين من صنيع الإمام البخاري أن الوجوه الثلاثة صحيحة، والله تعالى أعلم.

(١) وقد نقل كلام الأصيلي ابن الملقن، حيث قال: ((هذا الحديث ذكر ابن المنذر في إسناده مقالاً، وقال الأصيلي: اضطرب إسناده فوجب تركه، وقول ابن المنذر: يرجع إلى ما ذكره الأصيلي من الاضطراب)). الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن (٢٣١/٩).

(٢) أخرجه ابن ماجة (٢٦٠٢). من طريق عباد بن كثير عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لا تعزروا فوق عشرة أسواط.

قال البوصيري في "الزوائد" (٣٢٢ / ٢): هذا إسناده ضعيف عباد بن كثير الثقفي قال فيه أحمد بن حنبل: روى أحاديث كذب لم يسمعها، وقال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث وفي حديثه عن الثقات نكارة وقال النسائي: متروك الحديث، وقال العجلي: ضعيف متروك الحديث.

(٣) فتح الباري، ابن حجر (١٥٠/١٢).

الحديث الثامن

سؤال رقم (١٥١٨) قال ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبي، وروى حديثُ مُحَمَّدِ بنِ مُصَفَّى، قال: حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي إِدْرِيسِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَسَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنِ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

قال أبي: قوله: لُحُومُ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، لم يروه غيرُ الزُّبَيْدِيِّ»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا إدريس أخبره أن أبا ثعلبة قال حرم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لحوم الحمر الأهلية. تابعه الزبيدي وعقيل عن ابن شهاب.

وقال مالك ومعمر والماجشون ويونس وابن إسحاق عن الزهري نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن كل ذي ناب من السباع»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الزهري عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة، لفظ: "لحوم الحمر الأهلية".

رواه كل من:

١ - صالح بن كيسان^(٣).

(١) كتاب الغلل، ابن أبي حاتم (٤/٤٠٢-٤٠٣).

(٢) صحيح البخاري (٥٥٢٧).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٢).

٢- ومحمد بن الوليد الزبيدي^(١).

٣- وعثقال بن خالد^(٢).

٤- وصالح بن أبي الأخضر^(٣).

٥- وقرّة بن عبدالرحمن^(٤)، كلهم عن الزهري به.

الطريق الثاني: الزهري عن أبي إدريس عن أبي ثعلبة، ليست فيه الزيادة.

رواه كل من:

١- مالك بن أنس^(٥).

٢- ومعمّر بن راشد^(٦).

-
- (١) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٢٧)، والنسائي (المجتبى) (٤٣٤٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٦٣٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٤٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢١٠/رقم٥٥٩).
- ومحمد بن الوليد هو: محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي بالزاي والموحدة مصغر أبو الهذيل الحمصي القاضي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري من السابعة مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٣٧٢).
- (٢) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٢٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢١١/رقم٥٦٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٢٤٧).
- (٣) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢١٠/رقم٥٦٠).
- وصالح هو: صالح بن أبي الأخضر اليمامي مولى هشام بن عبد الملك نزل البصرة ضعيف يعتبر به من السابعة مات بعد الأربعين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٨٤٤).
- (٤) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢١١/رقم٥٦٢).
- وقرّة هو: قرّة بن عبد الرحمن بن حيويل بمهملة مفتوحة ثم تختانية وزن جبريل المعافري المصري يقال اسمه يحيى صدوق له مناكير من السابعة مات سنة سبع وأربعين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٥٤١).
- (٥) أخرج روايته: البخاري (٥٥٣٠)، ومسلم (١٩٣٢)، وأبو داود (٣٨٠٢)، والترمذي في جامعه (١٤٧٧)، والدارمي (١٩٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٥٢٧٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢٠٨/رقم٥٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩١٣٧).
- (٦) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٢)، وأحمد (١٧٧٣٨)، وعبد الرزاق (٨٧٠٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢٠٨/رقم٥٤٨).

٣- يوسف بن يعقوب الماجشون^(١).

٤- ويونس بن يزيد^(٢).

٥- ومحمد بن إسحاق^(٣).

٦- وسفيان بن عيينة^(٤).

٧- عمرو بن الحارث^(٥).

٨- وابن أبي ذئب^(٦).

٩- عبد الملك بن جريج^(٧).

١٠- عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون^(٨).

١١- عبدالرحمن بن يزيد^(٩).

١٢- عبدالرحمن بن إسحاق^(١٠).

-
- (١) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٩/٢٢/رقم ٥٥٣).
- (٢) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠٨/٢٢/رقم ٥٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩١٣٧).
- (٣) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٢٧).
- (٤) أخرج روايته: البخاري (٥٧٨٠)، ومسلم (١٩٣٢)، والترمذي في جامعه (١٤٧٧)، والنسائي (المجتبى) (٤٣٢٥)، وأحمد (١٧٧٤٠)، وابن ماجه (٣٢٣٢)، وابن الجارود في المنتقى (٨٨٩)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٦٣٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩١٣٨).
- (٥) أخرج روايته: مسلم (١٩٣٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩١٣٧).
- (٦) أخرج روايته: مسلم (١٩٣٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢١٢/٢٢/رقم ٥٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩١٣٧).
- (٧) أخرج روايته: أحمد (١٧٧٣٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦١٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢١١/٢٢/رقم ٥٦١).
- (٨) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٠٩/٢٢/رقم ٥٥٢).
- (٩) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٠٩/٢٢/رقم ٥٥٤).
- (١٠) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٠٩/٢٢/رقم ٥٥٥).

١٣- ويعقوب بن عطاء^(١).

١٤- سعيد بن عبدالعزيز^(٢)، كلهم عن الزهري به.

بيّن أبو حاتم أن قوله: "لحوم الحمر الأهلية" قد تفرد بها الزبيدي دون أصحاب الزهري الذين رَوَوْا الحديث.

وأما الدارقطني، فقد رجع الوجهين في العلل، فقال: «يرويه صالح بن كيسان والزيدي عن الزهري، ورواه عقيل ابن خالد وعبد العزيز الماجشون وابن أبي ذئب ومعمروا بن عيينة ويوسف بن يعقوب الماجشون ويعقوب بن عطاء وسعيد بن عبدالعزيز عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهي عن كل ذي ناب من السباع دون لحوم الحمر الأهلية وهما صحيحان عن الزهري»^(٣).

وأما ابن عبد البر، فقد ذهب إلى أن حديث: تحريم الحمر الأهلية لا يصح عن الزهري بهذا الإسناد، فقد ضعف رواية صالح بن أبي الأخضر، وخطأ رواية صالح بن كيسان، فقال: «ورواه صالح بن كيسان» عن ابن شهاب عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني قال: حرم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لحوم الحمر الأهلية لم يزد على ذلك.

ورواه صالح بن أبي الأخضر وليس ممن يحتج به في الزهري وصالح بن كيسان وإن كان ثقة فإنه أخطأ في هذا لأن أصحاب الزهري الثقات مالكا وابن عيينة ومعمراً ويونس وعقيلاً لم يذكروا في هذا الإسناد غير النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع».

ثم قال: ((ولا يصح عن ابن شهاب في تحريم الحمر الأهلية إسناد إلا إسناد مالك عن ابن شهاب عن عبدالله والحسن ابني محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما عن علي عن

(١) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٢١٢/رقم ٥٦٦).

(٢) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٦١٤١).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١١٦٣).

النبي -صلى الله عليه وسلم-^(١).

إن الإمام البخاري أخرج الحديث من طريق: صالح بن كيسان، ثم ذكر من تابعه وهو: محمد بن الوليد الزبيدي وعُقيل بن خالد عن ابن شهاب في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، فالزبيدي^(٢) لم يتفرد في الحديث، وهو من أصحاب الطبقة الأولى في الزهري، وقد تابعه عُقيل بن خالد ومن معه^(٣)، وعُقيل^(٤) أيضاً من أصحاب الطبقة الأولى في الزهري بهذا يتبين أن الحديث لم يتفرد به الزبيدي، وأن صنيع الإمام البخاري كان واضحاً ليبين صحة الحديث وأن له متابعاتٍ، والله تعالى أعلم.

(١) التمهيد، ابن عبد البر (٣١٢/٤-٣١٣).

(٢) قال علي بن عياش: ((كان الزبيدي على بيت المال وكان الزهري به معجباً يقدمه على جميع أهل حمص)). تحذیب الكمال، المزي (٥٩٠/٢٦).

وقال أبو حاتم الرازي: ((الزبيدي أثبت من معمر في الزهري خاصة لأنه سمع منه مرتين)). شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٧٥/٢). وقال الجوزجاني: ((إذا صحت الرواية عن الزبيدي فهو من أثبت الناس فيه... والزيدي وشعيب لزمناه طويلاً إذ كانوا معه في الشام في قديم الدهر، وعقيل قد سأله عن مسائل كثيرة تدل على خبر به)). شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٧٤/٢).

وقال ابن معين: ((الزبيدي أثبت من ابن عيينة في الزهري)). تاريخ الإسلام، الذهبي (٢٨٦/٩).

(٣) صالح بن كيسان وهو الذي أخرج له البخاري الحديث، وصالح بن أبي الأخضر، وقرّة بن عبد الرحمن.

(٤) قال عبد الله بن أحمد بن حنبل لأبيه: ((أما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس، وعُقيلاً يؤديان الألفاظ)). العلل ومعرفة الرجال (٢٥٤٣).

وقال ابن معين: ((وقد كان يونس وعقيل عاملين به)). أي في الزهري. تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٧٦٢).

وقال يونس بن يزيد الأيلي: ((كان عقيل يصحب الزهري في سفره وحضره)). الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤٣/٧).

الحديث التاسع

سؤال رقم (١٧٧١) قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن حديث أبي المنذر محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر في قوله {خُذِ الْعَفْوَ} قال أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس.

ورواه أبو معاوية عن هشام بن عروة، عن وهب بن كيسان قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول.

قال أبي: هذا أشبه»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال: «حدثنا يحيى حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير (خذ العفو وأمر بالعرف) قال ما أنزل الله إلا في أخلاق الناس.

وقال عبد الله بن براد حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال أمر الله نبيه -صلى الله عليه وسلم- أن يأخذ العفو من أخلاق الناس. أو كما قال»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: هشام بن عروة عن عروة عن عبد الله بن عمر.

رواه محمد بن عبد الرحمن الطفاوي^(٣)، عن هشام بن عروة به.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٥-١٣/٥).

(٢) صحيح البخاري (٤٦٤٣)، و(٤٦٤٤).

(٣) أخرجه روايته: الحاكم في المستدرک (٤٣٠)، من طريق: عمرو بن محمد الناقد، والطبراني في المعجم الأوسط (١٢١٦)، من طريق: عثمان بن حفص، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن هشام عن أبيه عن ابن عمر إلا الطفاوي".

الطريق الثاني: هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن عبدالله بن الزبير.

رواه محمد بن خازم^(١)، عن هشام بن عروة به.

بيّن أبو حاتم أن أبا معاوية رواه عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن عبدالله بن الزبير، ورجحه لأن محمد بن خازم أحفظ من الطفاوي.

وقد بيّن الإمام البزار أن الطفاوي قد تفرد بهذا الحديث فقال: «وهذا الحديث إنما يروى عن هشام بن عروة عن أبيه، ولا نعلم أحداً قال: "عن ابن الزبير" إلا محمد بن عبدالرحمن الطفاوي»^(٢).

وقد تبين من تخريج طرق الحديث أن الطفاوي لم يتفرد، وإنما تابعه خمسة من الرواة على ما تقدم.

وأما الإمام الدارقطني، فقد ذكر الاختلاف ولم يرجح^(٣).

فالإمام البخاري أخرج الحديث من طريق: وكيع بن الجراح عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن الزبير، ثم أورد من تابع وكيعاً وهو: أبو أسامة حماد بن أسامة ليقوي ما ذهب إليه.

وقد تابعهما كما تقدم: الطفاوي، وعبد، وابن نمير، ومعمر.

أما لرواية محمد بن عبدالرحمن الطفاوي فقد رواه عنه: يعقوب بن إبراهيم^(٤)، ومحمد بن

(١) أخرج روايته: البخاري في الأدب المفرد (٢٤٤)، وهناد في الزهد (١٢٦٤).

(٢) البحر الزخار (٢١٨١).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٢٨٧٦).

(٤) هو: يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولاهم أبو يوسف الدورقي ثقة من العاشرة مات سنة اثنتين وخمسين وله ست وثمانون سنة وكان من الحفاظ. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٨١٢).

عثمان^(١) من طريق: هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير، ورواه عنه أيضاً: عمرو بن محمد^(٢)، وعثمان بن حفص^(٣) من طريق: هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر.

فرواية: يعقوب، ومحمد بن عثمان مقدمة على رواية: عمرو الناقد، وعثمان، وذلك
لأمرين:

الأول: من ناحية الحفظ فهما يعقوب ومحمد أحفظ منهما.

والثاني: أن روايتهما قد توبع عليها الطفاوي، فقد تابعه خمسة من الرواة.

وأما بالنسبة لرواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن ابن الزبير، فقد خالف أبو معاوية ستة من الرواة الثقات، فتكون روايته شاذة وقرر ذلك الحافظ ابن حجر، وأيضاً: ورد من طريق: حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عند ابن مردويه، وهذه أيضاً أعلها ابن حجر بالشذوذ ووضع احتمال أن يكون لهشام بن عروة شيخان^(٤)، بهذا يتبين صحة صنيع الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

(١) هو: محمد بن عثمان بن بحر العقيلي البصري صدوق يغرب من العاشرة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦١٢٧).

(٢) هو: عمرو بن محمد بن بكير الناقد أبو عثمان البغدادي نزل الرقة ثقة حافظ وهم في حديث من العاشرة مات سنة اثنتين وثلاثين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥١٠٦).

(٣) هو: عثمان بن حفص التومني من أهل الأهواز يروى عن أبي عاصم وأهل البصرة حدثنا عنه أهل الأهواز، وقال ابن حبان: يغرب. الثقات، ابن حبان (١٤٤٠١).

(٤) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٢٦١/٨).

الحديث العاشر

سؤال رقم (٢١١٩) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَنِ حَدِيثِ؛ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِوِ الْفُقَيْمِيِّ، وَفَطْرٌ، وَالْأَعْمَشُ، كُلُّهُمْ عَنِ مُجَاهِدٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَفَعَهُ فِطْرٌ، وَالْحَسَنُ، وَلَمْ يَرَفَعَهُ الْأَعْمَشُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: لَيْسَ الْوَاصِلُ الْمُكَافِيَّ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ مَنْ يُقَطِّعُ فَيَصِلُهَا.

قَالَ أَبِي: الْأَعْمَشُ أَحْفَظُهُمْ، وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، وَأَنَا أَخْشَى أَنْ لَا يَكُونَ سَمِعَ الْأَعْمَشُ مِنْ مُجَاهِدٍ، إِنَّ الْأَعْمَشَ قَلِيلُ السَّمَاعِ مِنْ مُجَاهِدٍ، وَعَامَّةٌ مَا يَرُوي عَنِ مُجَاهِدٍ مُدَلَّسٌ»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو - وقال سفيان لم يرفعه الأعمش إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ورفعه حسن وفطر - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «ليس الواصل بالمكافي، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها»»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: مجاهد عن عبد الله بن عمرو، مرفوعاً.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٥/٤٧٠-٤٧١).

(٢) صحيح البخاري (٥٩٩١).

١- الحسن بن عمرو^(١).

٢- وفطر بن خليفة^(٢).

٣- وبشير بن سليمان^(٣).

الطريق الثاني: مجاهد عن عبدالله بن عمرو، موقوفاً. رواه الأعمش^(٤)، عن مجاهد

به.

رفع الحديث فطر والحسن، ولم يرفعه الأعمش، فبين أبو حاتم أن الأعمش أحفظ من فطر والحسن، لكن الأعمش قليل السماع من مجاهد وهو معروف بالتدليس، فيخشى أن لا يكون الأعمش سمعه من مجاهد.

قال الحافظ ابن حجر: "وقوله: "لم يرفعه الأعمش ورفع حسن وفطر" هذا هو المحفوظ عن الثوري، وأخرجه الإسماعيلي من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعاً من رواية مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو موقوفاً وعن الأعمش مرفوعاً، وتابعه أبو قرّة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش، وخالفه عبدالرزاق عن الثوري فرفع رواية الحسن بن عمرو وهو المعتمد، ولم يختلفوا

(١) أخرج روايته: البخاري (٥٩٩١)، وفي الأدب المفرد (٦٨)، وأبو داود (١٦٩٧)، وأحمد (٦٧٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٩٩٨)، وفي شعب الإيمان (٣٤٢٨).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٥٩٩١)، وفي الأدب المفرد (٦٨)، وأبو داود (١٦٩٧)، والترمذي في جامعه (١٩٠٨)، والحميدي في مسنده (٥٩٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٩٩٨)، وفي شعب الإيمان (٣٤٢٨).

(٣) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (١٩٠٨)، والحميدي في مسنده (٥٩٤)، وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

(٤) أخرج روايته: البخاري (٥٩٩١)، وفي الأدب المفرد (٦٨)، وأبو داود (١٦٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٩٩٨)، وفي شعب الإيمان (٣٤٢٨).

في أن رواية فطر ابن خليفة مرفوعة^(١).

قال وكيع: «لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث»^(٢).

وقال: «كنا نتبع ما سمع الأعمش من مجاهد فإذا سبعة أو ثمانية ثم حدثنا بها»^(٣).

وقال الترمذي: «قلت لمحمد - يعني البخاري - يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث فقال ربح ليس بشيء لقد عددت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقولون فيها حدثنا مجاهد»^(٤).

وقال عبدالله بن أحمد: «قلت لأبي: أحاديث الأعمش عن مجاهد عن من هي؟»

قال: قال أبو بكر بن عياش: قال رجل للأعمش: ممن سمعته؟ - في شيء رواه عن مجاهد - قال: مر كزاز مر. بالفارسية. حدثني ليث عن مجاهد»^(٥).

وقال ابن رجب: «وكذا نقل الكرابيسي عن الشاذكوني أن الأعمش سمع عن مجاهد أقل من ثلاثين حديثاً».

ومما اختلف في سماع الأعمش له من مجاهد...»^(٦).

أن الأعمش إمام كبير ولم ينقموا عليه إلا التدليس، لهذا قال الذهبي عنه: «أحد الأئمة الثقات ما نقموا عليه إلا التدليس... وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدري به،

(١) فتح الباري، ابن حجر (٣٥٩/١٠).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢٢٤/١).

(٣) المصدر السابق (٢٢٧/١).

(٤) العلل الكبير، الترمذي (٣٨٨/١).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (٢٥٥/١).

(٦) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٨٥٣/٢).

فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرق إليه احتمال التدليس...»^(١).

وقد تبين من كلام الأئمة أن الأعمش يدلّس عن مجاهد كثيراً وإن اختلفوا في مقدار ما سمعه، فتحدث روايته عنه في القلب شيئاً عند أدنى مخالفة خصوصاً مع عدم التصريح بالسماع وعبارة أبي حاتم لم يجزم بها لكنه شك في عدم سماع الأعمش من مجاهد، وأما الإمام البخاري فيرى أن هذا الحديث من جملة ما سمعه الأعمش من مجاهد لذلك أخرج في صحيحه، والله تعالى أعلم.

(١) ميزان الاعتدال، الذهبي (٢/٢٢٤).

الحديث الحادي عشر

سؤال رقم (٢١٣١) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أباي عن حديث؛ رواه حُجَيْنُ اليماميُّ، عن عبد العزيز الماحشون، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: قال رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: والَّذي نَفسي بيده لو أَطَّلعتِ امرأةٌ من نساءِ الجنةِ على أهلِ الأرضِ لأضاءت ما بينهما، ولمَلأت ما بينهما ريحًا، ولنصيفُها على رأسِها خيرٌ من الدنيا وما فيها.

قال أبي: هذا خطأ، الصحيح عن أنسٍ موقوفٌ»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال: «حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس أن أم حارثة أتت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقد هلك حارثة يوم بدر، أصابه غرب سهم. فقالت يا رسول الله قد علمت موقع حارثة من قلبي، فإن كان في الجنة لم أبك عليه، وإلا سوف ترى ما أصنع. فقال لها «هبلت، أجنة واحدة هي إنها جنان كثيرة، وإنه في الفردوس الأعلى».

وقال «غدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها، ولقاب قوس أحدكم أو موضع قدم من الجنة خير من الدنيا وما فيها، ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطلعت إلى الأرض، لأضاءت ما بينهما، ولملأت ما بينهما ريحًا، ولنصيفها - يعني الخمار - خير من الدنيا وما فيها»^(٢).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٥/٤٩٠-٤٩١).

(٢) صحيح البخاري (٦٥٦٨).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: حميد الطويل عن أنس، مرفوعاً.

رواه كل من:

١- إسماعيل بن جعفر^(١).

٢- ومحمد بن طلحة^(٢).

٣- ويحيى بن أيوب^(٣).

٤- ووهيب بن خالد^(٤).

٥- وأبي إسحاق الفزاري^(٥).

٦- وخالد بن عبدالله^(٦).

٧- وعبد العزيز بن عبدالله الماجشون^(٧)، كلهم عن حميد به.

(١) أخرج روايته: البخاري (٦٥٦٨)، والترمذي في جامعه (١٦٥١)، وأحمد (١٢٤٣٧)، و(١٣٧٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٩٨).

(٢) أخرج روايته: أحمد (١٢٤٣٦)، و(١٣٧٧٩).

(٣) أخرج روايته: أحمد (١٢٦٠٣).

(٤) أخرج روايته البخاري (٢٧٩٢).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٢٧٩٦).

(٦) أخرج روايته: أبو يعلى (٣٧٧٥).

(٧) أخرج روايته: أحمد (١٢٤٩٢)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٩٩).

الطريق الثاني: حميد الطويل عن أنس، موقوفاً.

رواه محمد بن عبدالله الأنصاري^(١)، عن حميد به.

فقد بيّن أبو حاتم أن هذا خطأ، والصحيح أنه موقوف على أنس.

فقد أخرج الإمام البخاري الحديث من ثلاثة طرق من طريق: إسماعيل بن جعفر، ووهيب بن خالد، وأبي إسحاق الفزاري، جميعهم عن حميد عن أنس رفعه، فكلام أبي حاتم لا يسلم له، وقد ذكر أبو حاتم على نفس الحديث في المسألة رقم (٩٣١) قال: «حديث حميد فيه مثل ذا كثير، واحد عنه يسند وآخر يوقف»^(٢)، وقد تقدم أن سبعة من الرواة قد رفعوا الحديث، ويمكن أن يكون الاختلاف في رفع هذا الحديث ووقفه أن يكون من حميد نفسه، وليس من الرواة عنه، وقد صحح الإمام البخاري رفعه، وكذلك قد توبع حميد الطويل تابعه على رفعه ثابت من طريق: حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «لغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها»^(٣)، فهذا يدل على صحة صنيع الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

(١) أخرج روايته: ابن المبارك في الزهد (٢٥٧)، وفي الجهاد (٢٣).

(٢) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٣٥٨/٣).

(٣) أخرج روايته: مسلم (١٨٨٠).

الحديث الثاني عشر

سؤال رقم (٢٦٩٩) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَنِ حَدِيثِ؛ رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ
الْمَاجِشُونُ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنِ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ:
دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ الرُّمَيْصَاءَ: مَا حَالُ هَذَا الْحَدِيثِ؟»

فَقَالَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ أَبِي الْحُسَامِ الْمَدِينِيُّ، عَنِ ابْنِ
الْمُنْكَدِرِ، عَنِ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، مُرْسَلًا، وَقَالَ: هُوَ
الصَّحِيحُ^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا حجاج بن منهال حدثنا عبد العزيز الماجشون حدثنا محمد
ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال: قال النبي -صلى الله عليه
وسلم- «رأيتني دخلت الجنة، فإذا أنا بالرميصاء امرأة أبي طلحة وسمعت خشفة،
فقلت من هذا فقال هذا بلال. ورأيتُ قصراً بفنائها جارية، فقلت لمن هذا فقال لعمر.
فأردت أن أدخله فأنظر إليه، فذكرتُ غيرتك». فقال عمر بأمي وأبي يا رسول الله
أعليك أغار طرفاه»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: عبدالعزيز الماجشون عن محمد بن المنكدر عن جابر، موصولاً.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤٩٨/٦).

(٢) صحيح البخاري (٣٦٧٩).

١ - حجاج بن منهال^(١).

٢ - وزيد بن الحباب^(٢).

٣ - وشعيب بن حرب^(٣).

٤ - وهاشم بن القاسم^(٤).

٥ - وسريج بن النعمان^(٥).

٦ - وصالح بن مالك^(٦)، كلهم عن عبدالعزيز الماجشون به.

متابعة لعبد العزيز الماجشون: تابعه عبيدالله بن عمر^(٧)، عن محمد بن المنكدر به.

الطريق الثاني: سعيد بن سلمة عن محمد بن المنكدر عن بسر بن سعيد، مرسلاً.

ذكره أبو حاتم، ولم أجد من أخرجه.

ذكر أبو حاتم أن سعيد بن سلمة يرويه عن محمد بن المنكدر عن بسر بن سعيد عن

النبي - صلى الله عليه وسلم -، وصححه.

فالإمام البخاري أخرج الحديث من طريق: عبد العزيز الماجشون عن محمد بن المنكدر

عن جابر وصنيع الإمام البخاري هو الصحيح وذلك لثلاثة أمور:

(١) أخرج روايته: البخاري (٣٦٧٩).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٤٥٧).

(٣) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٣٨٥).

(٤) أخرج روايته: أحمد (١٥٠٠٢).

(٥) أخرج روايته: أحمد (١٥١٨٩).

(٦) أخرج روايته: علي بن الجعد في مسنده (٢٩٠٣)، وأبو يعلى (٢٠٦٣).

(٧) أخرج روايته: البخاري (٥٢٢٦).

الأول: أن عبدالعزيز^(١) أوثق من سعيد بن سلمة^(٢).

والثاني: أن عبدالعزيز حافظ، وقد أسند الحديث فهو دليل على أنه حفظه.

والثالث: أن طريق عبد العزيز موصولة بخلاف طريق بسر بن سعيد^(٣)، فهي مرسلة، وهي خلاف شرط البخاري في صحيحه، وهذا دليل على صحة صنيع الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

(١) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون بكسر الجيم بعدها معجمة مضمومة المدني نزيل بغداد مولى آل الهدير ثقة فقيه مصنف من السابعة مات سنة أربع وستين ع. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤١٠٤).

(٢) هو: سعيد بن سلمة بن أبي الحسام القرشي، العدوي، أبو عمرو المدني، مولى عمر بن الخطاب. قال أبو حاتم: سألت يحيى بن معين عنه فلم يعرفه، يعني لم يعرفه حق معرفته - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢٩/٤). وقال النسائي: شيخ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث. تهذيب الكمال، المزني (٢٢٨٨). وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". الثقات، ابن حبان (٣٥٨).

وقال ابن حجر: صدوق صحيح الكتاب يخطيء من حفظه من السابعة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٣٢٦).

(٣) هو: بسر بن سعيد المدني العابد مولى بن الحضرمي. قال يحيى بن معين ثقة. وقال أبو حاتم: هو من التابعين لا يسأل عن مثله. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤٢٣/٢). وقال ابن حجر: ثقة جليل من الثانية مات سنة مائة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٦٦).

الحديث الثالث عشر

سؤال رقم (٢٦٨٩) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَنَّهُ كَانَ ضَخَمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ.

فَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا رَوَاهُ هَمَّامٌ، عَن قَتَادَةَ، عَن رَجُلٍ حَدَّثَهُ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا مسلم حدثنا جرير عن قتادة عن أنس قال كان النبي -صلى الله عليه وسلم- ضخم اليدين، لم أر بعده مثله، وكان شعر النبي -صلى الله عليه وسلم- رجلاً، لا جعد، ولا سبط».

وقال: «حدثنا أبو النعمان حدثنا جرير بن حازم عن قتادة عن أنس -رضي الله عنه- قال كان النبي -صلى الله عليه وسلم- ضخم اليدين والقدمين حسن الوجه، لم أر بعده ولا قبله مثله، وكان بسط الكفين».

وقال: «حدثني عمرو بن علي حدثنا معاذ بن هاني حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس بن مالك. أو عن رجل عن أبي هريرة قال كان النبي -صلى الله عليه وسلم- ضخم القدمين، حسن الوجه، لم أر بعده مثله».

وقال: «وقال هشام عن معمر عن قتادة عن أنس كان النبي -صلى الله عليه وسلم- شثن^(٢) القدمين والكفين».

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٦/٤٨٣-٤٨٤).

(٢) أي غليظهما في خشونة. فتح الباري (٦/٥٧٦).

وقال: «وقال أبو هلال حدثنا قتادة عن أنس. أو جابر بن عبد الله كان النبي -صلى الله عليه وسلم- ضخم الكفين والقدمين، لم أر بعده شبيها له»^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: جرير بن حازم عن قتادة عن أنس.

رواه كل من:

١- مسلم بن إبراهيم^(٢).

٢- وأبي النعمان^(٣)، كلاهما عن جرير بن حازم به.

متابعة لجرير بن حازم: تابعه كل من:

١- همام بن يحيى^(٤).

٢- ومعمر بن راشد^(٥).

٣- وأبي هلال^(٦)، كلهم عن قتادة به.

(١) صحيح البخاري (٥٩٠٦)، و(٥٩٠٧)، و(٥٩٠٨)، و(٥٩٠٩)، و(٥٩١٠)، و(٥٩١١)، و(٥٩١٢).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٥٩٠٦).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٥٩٠٧).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٥٩٠٨)، وأحمد (١٢٢٦٦)، ولفظه: "كان النبي -صلى الله عليه وسلم- ضخم القدمين، حسن الوجه، لم أر بعده مثله".

(٥) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٩١٠)، ولفظه: "كان النبي -صلى الله عليه وسلم- شثن القدمين والكفين".

(٦) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٩١١)، والبيهقي في دلائل النبوة (١٩١).

وأبو هلال هو: محمد بن سليم أبو هلال الراسبي مهملة ثم موحدة البصري قيل كان مكفوفاً وهو صدوق فيه لين من السادسة مات في آخر سنة سبع وستين وقيل قبل ذلك. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٩٢٣).

الطريق الثاني: قتادة عن رجل عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١- همام بن يحيى^(١).

٢- وشعبة بن الحجاج^(٢)، كلاهما عن قتادة به.

الطريق الثالث: أبو هلال عن قتادة عن جابر.

رواه أبو هلال^(٣)، عن قتادة به.

خطأ أبو حاتم هذه الرواية وبيّن أن الصحيح ما رواه همام بن يحيى عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فرجح أن الحديث من مسند أبي هريرة وليس من مسند أنس.

فقد أورد الإمام البخاري الحديث من طريقين:

الطريق الأول: قتادة عن أنس.

وقد رواه عن قتادة أربعة رواة وهم: جرير بن حازم، وهمام بن يحيى، ومعمّر بن راشد، وأبو هلال.

والطريق الثاني: قتادة عن رجل عن أبي هريرة.

وقد رواه عن قتادة، همام بن يحيى.

(١) أخرج روايته: البخاري (٥٩٠٨)، وأحمد (١٢٢٦٦).

(٢) أخرج روايته: أحمد (١٠٠٥٣).

(٣) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٩١٢).

وقد تكلم الحافظ ابن حجر عن طريق: قتادة عن أنس، أو عن رجل عن أبي هريرة، فقال: «وهذه الزيادة لا تأثير لها في صحة الحديث، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس أضبط وأتقن من معاذ بن هانئ، وهم حبان بن هلال وموسى بن إسماعيل كما هنا، وكذا جرير بن حازم كما مضى ومعمر كما سيأتي حيث جزموا به عن قتادة عن أنس، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين؛ والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه، وقتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب.

وجوز الكرماني أن يكون الحديث من مسند أبي هريرة، وإنما وقع التردد في الراوي هل هو أنس أو رجل مبهم ثم رجح كون التردد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسا خادماً للنبي -صلى الله عليه وسلم- وهو أعرف بوصفه من غيره فبعد أن يروي عن رجل عن صحابي آخر هو أقل ملازمة له منه اهـ.

وكلامه الأخير لا يحتمله السياق أصلاً، وإنما الاحتمال البعيد ما ذكره أولاً، والحق أن التردد فيه من معاذ بن هانئ هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس أو عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة، وبهذا جزم أبو مسعود والحميدي والمزي، وغيرهم من الحفاظ»^(١).

وكلام الحافظ ابن حجر عليه مؤاخذتان:

الأولى: قوله: "والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه، وقتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب".

والرواية التي أشار إليها الحافظ ابن حجر من طريق: قدامة بن موسى عن محمد بن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة كان إذا رأى أحداً من الأعراب أو أحداً لم يرَ النبي -صلى

(١) فتح الباري، ابن حجر (٣٠٤/١٠).

الله عليه وسلم-، قال: ألا أصف لكم النبي -صلى الله عليه وسلم-؟ كان شثن القدمين، هذب العينين، أبيض الكشحين، يقبل معاً^(١).

ولكن الأقرب أن الراوي المبهم هو: عبد الله بن أبي عتبة بدليل ما أخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق: سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عن أبي هريرة أن نبي الله -صلى الله عليه وسلم- كان ضخم الكفين ضخم القدمين حمش الوجه لم أر بعده مثله ما مشى مع أحد إلا طاله^(٢).

والثانية: قوله: "والحق أن التردد فيه من معاذ بن هانئ هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس أو عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة".

التردد لم يقع من الراوي وإنما الذي يترجح أن يكون عن قتادة من الوجهين وهو أحد الاحتمالات التي ذكرها الحافظ ابن حجر، وليس تردداً من معاذ بن هانئ بدليل ما ورد من طريق: شعبة عن قتادة قال سمعت رجلاً قال سمعت أبا هريرة قال كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ضخم الكفين^(٣).

بهذا يتبين أن الإمام البخاري ذكر الطريقتين عن قتادة ليبين أن همام بن يحيى قد سمع الطريقتين عن شيخه قتادة، فكلا الطريقتين صحيح.

أما بالنسبة للطريق التي علقها الإمام البخاري عن أبي هلال، فقد أعلها ابن حجر فقال: «وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسبي بكسر المهملة والموحدة بصري صدوق وقد ضعفه من قبل حفظه فلا تأثير لشككه أيضاً، وقد بينت إحدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بتصريح قتادة بسماعه له من أنس، وكأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٥٧/١).

(٢) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٢٧٢٧).

(٣) أخرجه أحمد (١٠٠٥٣)، والطيالسي في مسنده (٢٥٨٩).

الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأثير له ولا يقدر في صحة الحديث^(١).

فمحمد بن سليم قد روى له البخاري في ثلاثة مواضع تعليقاً، ويدل ذلك على أن أبا هلال ليس على شرطه أما بالنظر إلى المواضع التي أخرجها البخاري فهي ثلاثة كما تقدم:

الأول: في كتاب العمل في الصلاة، قال البخاري: «حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال نهي عن الخصر في الصلاة. وقال هشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-^(٢).

ثم وصل حديث هشام بن حسان ولم يوصل حديث أبي هلال، وإن كان حديثه في معرض الاستدلال به.

والثاني: فهو الحديث الذي معنا.

والثالث: في كتاب التعبير، قال البخاري: «حدثنا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر سمعت عوفاً حدثنا محمد ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة» قال محمد وأنا أقول هذه قال وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس، وتخويف الشيطان، وبشرى من الله، فمن رأى شيئاً يكرهه فلا يقصه على أحد، وليقم فليصل. قال وكان يكره الغل في النوم، وكان يعجبهم القيد، ويقال القيد ثبات في الدين.

وروى قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وأدرجه بعضهم كله في الحديث، وحديث عوف أبين. وقال يونس لا أحسبه إلا عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في القيد.

(١) فتح الباري، ابن حجر (٣٠٥/١٠).

(٢) صحيح البخاري (١٢١٩).

قال أبو عبدالله لا تكون الأغلال إلا في الأعناق^(١).

فهنا الظاهر أراد البخاري أن يبين اختلاف الرواة في إدراج بعض الكلام في الحديث أو أراد أن يبين مخالفتهم لمن رجحه وهي رواية عوف.

أما الحديث الذي معنا فالذي يظهر أنه أراد أن يبين مخالفة محمد بن سليم بترده بقوله: "أو جابر"، ولم يروه غيره هكذا إلا هو، وهو ليس ممن يتحمل تفرده، والله تعالى أعلم.

(١) صحيح البخاري (٧٠١٧).

الحديث الرابع عشر

سؤال رقم (٢٧٩٠) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: مَا مِنْ وَاٍ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَاهُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَبَطَانَةٌ لَا تَأْلُوهُ خَبَالًا.

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

قَالَ أَبِي: هُوَ بِأَبِي هُرَيْرَةَ أَشْبَهُ، لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو يَرَوِيهِ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال الإمام البخاري: «حدثنا أصبغ أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال «ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة، إلا كانت له بطانتان، بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم من عصم الله تعالى». وقال سليمان عن يحيى أخبرني ابن شهاب بهذا، وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله، وقال شعيب عن الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي سعيد قوله. وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام حدثني الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة عن أبي سعيد قوله. وقال عبيد الله بن أبي جعفر حدثني صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب قال سمعت النبي

١ - كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٦/٥٩٣).

٢- ومحمد بن عمرو^(١).

٣- ويحيى بن أبي كثير^(٢).

٤- وعمر بن أبي سلمة^(٣)، كلهم عن أبي سلمة به.

الطريق الثاني: الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد، مرفوعاً.

رواه كل من:

١- يونس بن يزيد^(٤).

٢- ويحيى بن سعيد^(٥).

٣- وابن أبي عتيق^(٦).

وسلم-: هل لك خادم ؟ قال: لا، قال: فإذا أتانا سي فأتنا فأتي النبي -صلى الله عليه وسلم- برأسين ليس معهما ثالث فأتاه أبو الهيثم، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: اختر منهما، فقال: يا نبي الله اختر لي، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: إن المستشار مؤتمن، خذ هذا فإني رأيتك يصلي واستوص به معروفاً، فانطلق أبو الهيثم إلى امرأته فأخبرها بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقالت امرأته: ما أنت ببالح ما قال فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا أن تعتقه، قال: فهو عتيق، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: إن الله لم يعث نبيا ولا خليفة إلا وله بطانتان بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر، وبطانة لا تألوه خبالا، ومن يوق بطانة السوء فقد وقى، قال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب".

(١) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٤٨/رقم ١٢٠)، وفي الصغير (١٨٨)، وفي مسند الشاميين (٣٦٧).

(٢) أخرج روايته: أبو يعلى (٦٠٠٠).

(٣) أخرج روايته: أبو يعلى (٦٠٢٣).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٦٦١١)، و(٧١٩٨)، والنسائي (المجتبى) (٤٢٠٢)، وابن حبان في صحيحه (٦١٩٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٠٢).

(٥) أخرج روايته: البخاري تعليقا (٧١٩٨)، والإسماعيلي في المستخرج نقله ابن حجر في فتح الباري (١٦٤/١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٠١).

(٦) أخرج روايته: البخاري تعليقا (٧١٩٨)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٦١٢).

وابن أبي عتيق هو: محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر التيمي المدني مقبول من السابعة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٠٤٧).

٤ - وموسى بن عقبة^(١)، كلهم عن الزهري به.

الطريق الثالث: الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد، موقوفاً.

رواه شعيب بن أبي حمزة^(٢)، عن الزهري به.

متابعة للزهري في وقفه: فقد تابعه كل من:

١ - ابن أبي حسين^(٣).

٢ - وسعيد بن زياد^(٤)، كلاهما عن أبي سلمة به.

الطريق الخامس: صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي أيوب.

رواه عبيدالله بن أبي جعفر^(٥)، عن صفوان به.

بيّن أبو حاتم أن الزهري رواه كذلك عن أبي سلمة عن أبي سعيد، ورجح رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة لأن محمد بن عمرو قد تابع الزهري على ذلك.

أما الإمام الدارقطني، فقد ذكره في ثلاثة مواضع في العلل ولم يرجح:

الأول: من رواية أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبي أيوب^(٦).

(١) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٧١٩٨)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٦١٢).

(٢) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٧١٩٨)، والذهلي في جمعه حديث الزهري نقله ابن حجر في فتح الباري (١٦٤/١٣).

(٣) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٧١٩٨).

(٤) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٧١٩٨).

(٥) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٧١٩٨)، والنسائي (المتجى) (٤٢٠٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/١٣١/رقم ٣٨٩٥)، وفي الأوسط (٨٧٢٠)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (١٥٦/٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠١٠٥)، والبغوي في شرح السنة (٦٠٤/١).

(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١٠١٦).

الثاني: قال: «ولا يدفع هذه الأقاويل»^(١).

الثالث: من رواية: أبي سلمة عن أبي هريرة^(٢).

وقال في التتبع: «أخرج البخاري حديث يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: ما بعث الله من نبي إلا كانت له بطانتان.

قال: وقال سليمان بن بلال، عن يحيى، وابن أبي عتيق وموسى، عن الزهري بهذا. ووقفه شعيب، عن الزهري.

وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-.

وقال ابن أبي الحسين وسعيد بن زياد: عن أبي سلمة، عن أبي سعيد موقوفاً.

وقال عبيدالله بن أبي جعفر: عن صفوان بن سليم، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-^(٣).

وقد رجح الحافظ ابن حجر طريق: أبي سعيد ونقل ذلك في هدي الساري وفي الفتح:

١ - في هدي الساري.

فقد نقل ابن حجر في هدي الساري كلام الدارقطني ثم قال: «حكى البخاري هذه الأوجه كلها وكأنه ترجح عنده طريق: أبي سلمة عن أبي سعيد فإن أكثر أصحاب الزهري رَوَوْه كذلك ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم، والله أعلم»^(٤).

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٢٣٢٢).

(٢) المصدر السابق (١٤١٤).

(٣) الإلزامات والتتبع، الدارقطني ص (١٩٦-١٩٧).

(٤) هدي الساري، ابن حجر ص (٣٦٨).

٢- وفي فتح الباري.

أما في فتح الباري فقد أطل الكلام في ذكر الاختلاف ثم قال: «قال الكرمانى محصل ما ذكره البخاري أن الحديث مرفوع من رواية ثلاث أنفس من الصحابة انتهى، وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد، واختلف على التابعي في صحابه فأما صفوان فحزم بأنه عن أبي أيوب، وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة، وأما الاختلاف في وقفه ورفعته فلا تأثير له لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد.

فالرواية الموقوفة لفظاً مرفوعة حكماً، ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقة بن أبي حسين وسعيد ابن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد.

وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات، فمن ثم يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد فلذلك ساقها موصولة وأورد البقية بصيغ التعليق إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدر في صحة الحديث، إما على الطريقة التي بينتها من الترجيح وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح والله أعلم، ووجدت في الأدب المفرد للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك في آخر حديث طويل^(١).

فالإمام البخاري أخرج الحديث من طريق: يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ثم أورد من تابع يونس بن يزيد وهم: يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق وموسى بن عقبة وشعيب ابن أبي حمزة وامتازت رواية شعيب بن أبي

(١) فتح الباري، ابن حجر (١٣/١٦٤-١٦٥).

حمزة عن غيرها بأن فيها تصريح الزهري بالتحديث من أبي سلمة^(١)، لكنه وقفه على أبي سعيد، ثم أورد رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- يريد أنهما خالفا من تقدم فجعله عن أبي هريرة بدل أبي سعيد، وأيضاً خالفاً شعيباً في وقفه فرفعه، ثم أورد رواية صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي أيوب.

وصنيع الإمام البخاري الواضح منه أنه رجح طريق: أبي سعيد لأنه أخرجه موصولاً بخلاف الطرق الأخرى فقد أخرجها معلقة، وصنيعه هو الصحيح، والذي يتضح من صنيعه أنه أراد ذكر الاختلاف في ذلك، والله تعالى أعلم.

(١) فقد وصف الزهري بالتدليس وصفه الشافعي والدارقطني وغيرهما.

المبحث الثاني: ما أعله أبو حاتم وأخرجها مسلم.

الحديث الخامس عشر

سؤال رقم (١٢) قال ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي، وأبا زُرعة عن حديث رواه سُفيان الثوري، وشريك، عن الأعمش، عن الحكم بن عُتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، في المسح على الخفين.

قالا: ورواه أيضاً عيسى بن يونس، وأبو معاوية، وابن نمير، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة، عن بلال، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه زائدة، عن الأعمش، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-.

قلت لهما: فأَيُّ هذا الصّحيحُ؟

قال أبي: الصحيح من حديث الأعمش، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب.

قُلْتُ لأبي: فمن غير حديث الأعمش؟

قال: الصحيح ما يَقُولُ شُعبة، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة أيضاً، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب.

وقال أبي: الثوري، وشعبة أحفظهم.

قُلْتُ لأبي: فإن ليث بن أبي سليم يُحدِّث فيضطرب، يحدث عنه يحيى بن يعلى، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة، عن بلال، عن النبيّ -صلى الله

عليه وسلم - وعن أبي بكرٍ، وعمر في المسح.

ورواه معتمر، عن ليث، عن الحكم، وحبیب بن أبي ثابت، عن شريح بن هانئ،
عن بلال، عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم -.

وقال أبو زُرعة: الصحيح حديث الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي
ليلى، عن كعب، عن بلال؟.

قال أبي، وأبو زُرعة: ليث لا يُشتغل به، في حديثه مثل ذا كثير، هو مضطرب
الحديث.

قلتُ لأبي زُرعة: أليس شعبة، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة، يقولون: عن
الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب؟.

قال أبو زُرعة: الأعمش حافظ، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وهؤلاء
قد حفظوا عنه.

ومن غير حديث الأعمش: الصحيح، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب.

ورواه منصور، وشعبة، وزيد بن أبي أنيسة، وغير واحد، إنما قلت: من حديث
الأعمش^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء قالوا حدثنا أبو
معاوية ح وحدثنا إسحاق أخبرنا عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش عن الحكم عن
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال: أن رسول الله - صلى الله عليه

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١/٤١١-٤١٦).

وسلم- مسح على الخفين والخمار.

وفي حديث عيسى حدثني الحكم حدثني بلال وحدثنيه سويد بن سعيد حدثنا علي -يعني ابن مسهر- عن الأعمش بهذا الإسناد وقال في الحديث رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن بلال.

رواه كل من:

١- سفيان الثوري^(٢).

٢- وشريك بن عبدالله^(٣)، عن الأعمش به.

وقد توبع الأعمش فقد تابعه كل من:

١- شعبة بن الحجاج^(٤).

٢- ومنصور بن المعتمر^(٥).

(١) صحيح مسلم (١/٢٣١).

(٢) أخرج روايته: عبدالرزاق (٧٣٦)، وأحمد (٢٣٨٩٨)، و(٢٣٩١٦).

(٣) أخرج روايته: الشاشي في مسنده (٩٦٠).

(٤) أخرج روايته: أحمد (٢٣٨٩٨)، والنسائي (١٠٦)، والبخاري (١٣٧٠)، والشاشي في مسنده (٩٦٢).

(٥) أخرج روايته: البخاري (١٣٦٨)، وقال: ((ولا نعلم روى منصور، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن بلال إلا هذا الحديث، ولا نعلم أحداً حدث به، عن منصور إلا زائدة)).

٣- زيد بن أنيسة^(١).

٤- وأبي داود الطيالسي^(٢).

٥- وأبان بن تغلب^(٣).

٦- وعبد الله بن محرر^(٤).

٧- وعمر بن عامر^(٥).

٨- والحجاج بن أرطاة.

٩- وأبي شيبه إبراهيم بن عثمان الواسطي، كلهم عن الحكم بن عتيبة به.

الطريق الثاني: الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن

كعب بن عجرة عن بلال.

رواه كل من:

١- عيسى بن يونس^(٦).

٢- وأبي معاوية محمد بن خازم^(٧).

(١) أخرج روايته: الشاشي في مسنده (٨٨٦).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١١١٦).

(٣) أخرج روايته: الحميدي في مسنده (١٥٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٥٧/١/رقم ١٠٨٧)، ومن طريق الحميدي رواه الشاشي في مسنده (٩٥٧).

(٤) أخرج روايته: عبد الرزاق (٧٣٥).

(٥) البقية ذكرهم الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٧٤/٧).

(٦) أخرج روايته: مسلم (٢٧٥)، وابن ماجه (٥٦١)، وأبو عوانة (٥٥٤).

(٧) أخرج روايته: مسلم (٢٧٥)، وابن أبي شيبه (٢٢٠)، وأحمد (٢٣٨٨٤)، والنسائي (المجتبى) (١٠٤)، وابن خزيمة (١٨٠)، والبخاري (١٣٥٨)، والشاشي في مسنده (٩٥١)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٥٠/١/رقم ١٠٦١)، وعند بعضهم: مسح على الموقين والخمار.

٣- وعبدالله بن نمير^(١).

٤- وعلي بن مسهر^(٢).

٥- ومحمد بن فضيل^(٣).

٦- وأبي زهير عبد الرحمن بن مغراء^(٤).

٧- وأبي عبيدة بن معن.

٨- وأبي حمزة السكري.

٩- وأبي إسحاق الفزاري، كلهم عن الأعمش به.

وقد تابع الأعمش ليث بن أبي سليم. رواه يحيى بن يعلى^(٥) عن ليث بن أبي سليم به.

ومن طريق: ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة وحبيب بن أبي ثابت عن شريح بن هانئ عن بلال.

رواه معتمر بن سليمان^(٦) عن ليث بن أبي سليم به.

والموق: هو الخف، أو هو خفٌ غليظ يلبس فوق الخف، قال البيهقي: والموق هو الخف إلا أن من أجاز المسح على الجرموقين احتج به. السنن الكبرى (٢٠٨/١).

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٧٥)، وأحمد (٢٣٩٠٤)، والنسائي (١٠٤)، وابن خزيمة (١٨٠)، وأبو عوانة (٧١٦)، والشاشي في مسنده (٩٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٥٠/١/رقم ١٠٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٧١/١).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٧٥)، والترمذي في جامعه (١٠١).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٣٥٠/١/رقم ١٠٦٥)، وقد أختلف على محمد بن فضيل فرواه مرة هكذا ورواه مرة بلا كعب. وأخرج روايته: من طريق: محمد بن فضيل بلا كعب الطوسي في مستخرجه (٨٣).

(٤) البقية ذكرهم الدارقطني في العلل (١٧١/٧-١٧٢).

(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (١٩٤٢)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٥٠/١/رقم ١٠٦٢)، وابن الأعرابي في المعجم (١٢٣٨)، وقال الدارقطني: ((تفرد به أبو الحياة يحيى بن يعلى عن ليث عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب)).

(٦) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٣٥٨/١/رقم ١٠٩٦)، وفي المعجم الأوسط (٣٢١٤)، وقال الطبراني: ((لم يرو هذا الحديث إلا ليث تفرد به معتمر)).

الطريق الثالث: الأعمش عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن بلال.

رواه كل من:

١- زائدة بن قدامة^(١).

٢- وحفص بن غياث^(٢).

٣- وعمار بن رزيق^(٣).

٤- وروح بن مسافر^(٤)، كلهم عن الأعمش به.

الطريق الرابع: الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن

كعب بن عجرة.

رواه عبدالسلام بن حرب^(٥)، عن الأعمش به.

رحح أبو حاتم رواية الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن

بلال بلا كعب، وذلك لثلاثة أمور:

الأول: بسبب متابعة شعبة وأبان بن تغلب وزيد بن أبي أنيسة وغيرهم للأعمش من

دون زيادة كعب.

(١) أخرج روايته: أحمد (٢٣٩٦١)، والنسائي (١٠٥)، والرويانى في مسنده (٧٢١)، والبخارى (١٣٩٥)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٢٣/٣٤١/١).

(٢) أخرج روايته: النسائي (١٠٥).

(٣) أخرج روايته: البخارى (١٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٦٧).

(٤) ذكره الدارقطني في العلل (١٧٣/٧).

(٥) أخرج روايته: الهيثم بن كليب في مسنده (١١١/١).

الثاني: رواية سفيان الثوري عن الأعمش من دون زيادة كعب^(١).

الثالث: لم يعتبر متابعة ليث بن أبي سليم^(٢) للأعمش وذلك لاضطرابه.

أما أبو زرعة فقد رجح رواية الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب عن بلال.

وذلك لأن الأعمش حافظ وقد حفظ الزيادة وقد رواه عنه كل من: أبي معاوية محمد بن خازم، وعيسى بن يونس، وعبدالله بن نمير، وغيرهم، ويَبين أن هؤلاء أحفظ من غيرهم في الأعمش.

أما الإمام أحمد بن حنبل، فقد بيّن أن الأعمش قد غلط فيه، وقد نقل كلامه مغلطي حيث قال: «قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: أي شيء أثبت فيه؟ قال: فيه أحاديث فبدأ بحديث بلال. قلت: حديث كعب بن عجرة عن بلال. قال: رواه شعبة وزيد بن أبي أنيسة وغير واحد ليس فيه كعب، والأعمش يختلف عنه زائدة بقوله عن البراء عن بلال وغيره يقول: كعب بن عجرة عن بلال، وفي سؤالات مهناً قال أبو عبدالله: أظنّ الأعمش غلط فيه

(١) قال البيهقي: ((وإذا اختلف سفيان، وغيره في حديث الأعمش كان الحكم لرواية سفيان، كيف وقد رواه شعبة بن الحجاج عن الحكم بن عتيبة، كما رواه سفيان، عن الأعمش، عن الحكم بن عتيبة)). معرفة السنن والآثار (٢٠٢/١).

(٢) هو: ليث بن أبي سليم بن زعيم.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس. العلل ومعرفة الرجال (٣٨٩/١).

وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: ليث بن أبي سليم ضعيف إلا أنه يكتب حديثه.

وقال إبراهيم بن سعد الجوهري: حدثنا يحيى بن معين، عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان لا يحدث عن ليث بن أبي سليم. الضعفاء الكبير، العقيلي (١٦/٤).

وقال أبو معمر القطيعي: كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم. تهذيب الكمال، المزني (٢٨٤/٢٤).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٧٨/٧).

وقال ابن حجر: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك من السادسة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٦٨٥).

إِنَّمَا قَالَ النَّاسُ: عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ بِلَالٍ، وَزَادَ الْأَعْمَشُ كَعْباً^(١).

وأما ابن عمار الهروي، فقد رجح ما ذهب إليه أبو حاتم حيث قال: «وهذا حديث قد اختلف فيه على الأعمش: فرواه أبو معاوية، وعيسى، وابن فضيل، وعلى بن مسهر، وجماعة هكذا.

ورواه زائدة بن قدامة، وعمار بن زريق، عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء عن بلال. وزائدة: ثقة متقن.

ورواه سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال، ولم يذكر بينهما لا كعباً ولا البراء. وروايته أثبت الروايات.

وقد رواه الحكم عن - عن غير الأعمش - أيضاً: شعبة، ومنصور بن المعتمر، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة، وجماعة، عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال، كما رواه الثوري عن الأعمش.

وحديث الثوري عندنا أصح من حديث غيره. وابن أبي ليلى لم يلق بلالاً^(٢).

وأما الدارقطني، فقد ذكر الاختلاف وقال آخر كلامه: "لعله موقوف"^(٣).

فالإمام مسلم لا شك أنه يعلم أن الحديث فيه اختلاف كبير فاختر هذه الرواية التي ترجحت عنده فقال: «وفي حديث عيسى حدثني الحكم حدثني بلال»، لكي يدل على أمرين:

الأول: دفع توهم تدليس الأعمش لأنه معروف بالتدليس حيث صرح بالسماع من

(١) نقله مغلطي في شرحه على سنن ابن ماجه (٦٧١/١).

(٢) علل أحاديث في كتاب مسلم ص (٣).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١٧١/٧-١٧٦).

الحكم بن عتيبة.

الثاني: حفظ الأعمش حيث إنه حفظ هذه الزيادة وهو إمام حافظ، وكذلك حسن سياق عيسى بن يونس وقد وجدت روايته في غير صحيح مسلم عند البيهقي، من طريق إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا عيسى بن يونس حدثنا الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلي عن كعب بن عجرة قال حدثني بلال عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- توضأ ومسح على الخفين والخمار^(١).

ولكنه ليس فيه تصريح الأعمش بالتحديث بخلاف رواية مسلم ففيها التصريح بالسمع وعلى كلٍ فهذا دليل على حفظه وحفظ من حفظ عنه.

ثم ذكر الإمام مسلم ممن تابع عيسى بن يونس وأبا معاوية وهو: علي بن مسهر، لكي يقوي ما ذهب إليه.

وقد فهم القاضي عياض صنيع الإمام مسلم فهماً عجيباً حيث قال في إكمال المعلم: "قال مسلم: "وفي حديث عيسى بن يونس: حدثني الحكم قال: حدثني بلال"، وهذا مشكل على من لا يعرف أسرار هذا العلم، معناه: أن الأعمش حدث به في سند مسلم عنه أولاً معنعناً ومن طريق عيسى نص على الحديث، فقال: حدثني حكم ولم يقل: عن حكم كما قال قبل، وقال آخر الحديث: حدثنا بلال ولم يقل: عن بلال وإلا فالحكم لا يروي عن بلال ولو عنعنه الحكم عن بلال لكان مقطوعاً، لأنه إنما رواه عن رجلين عنه"^(٢).

فقوله: "...حدثنا بلال ولم يقل: عن بلال وإلا فالحكم لا يروي عن بلال ولو عنعنه الحكم عن بلال لكان مقطوعاً..."

(١) السنن الكبرى، البيهقي (٢٧١/١).

(٢) إكمال المعلم (٩٣/٢).

وأكد القاضي عياض هذا الفهم ما كتبه في كتابه مشارق الأنوار^(١)، حيث قال: «فهذا إشكال كثير والحكم إنما يروى عن رجلين عن بلال ومعنى هذا أنه أدخل المسند أولاً معنعناً عن الحكم وعن بلال من غير رواية عيسى ثم ذكر أن عيسى صرح فيه بالسماع فقال أخبرنا الحكم ولم يقل عن الحكم وقال آخر الحديث حدثنا بلال ولم يقل عن بلال وإلا فأين الحكم من بلال وإنما روي في السند الأول عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال»^(٢).

ففهم القاضي عياض أن الإمام مسلماً أراد بقوله: «وفي حديث عيسى: حدثني الحكم حدثني بلال» أن هذا هو قول الحكم، وإنما الإمام مسلم أراد الاختصار ولم يسق الإسناد بطوله.

فالراجح هو صنيع الإمام مسلم وذلك:

أولاً: إن الأعمش قد حفظ هذه الزيادة وهو إمام حافظ لم يغلط في الحديث، ولا يمنع أن يكون الأعمش رواه مرة بزيادة "كعب بن عجرة" ومرة بدونها لأنه يمكن أن يكون سمعه مرة هكذا ومرة هكذا، ولكن القلب يميل إلى أن زيادة "كعب بن عجرة" أصح لما فيها من قرينة الحفظ.

والأعمش ثقة حافظ لا يختلف فيه، والصواب قبول زيادته، لهذا صرح أبو زرعة بقبول زيادة الحافظ في أكثر من موضع حيث قال: «إذا زاد حافظ على حافظ قُبِل»^(٣).

وقد قال الإمام مسلم في التمييز: «والزيادة في الأخبار لا تلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يكثر عليهم الوهم في حفظهم»^(٤).

(١) كتاب مشارق الأنوار كتبه القاضي عياض بعد إكمال المعلم بدليل أنه يحيل في كتابه المشارق إلى شرح مسلم.

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/٣٧٠).

(٣) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٩٥٢)، و(٢٤١٦).

(٤) التمييز، مسلم ص (١٨٩).

ثانياً: لا شك أن سفيان الثوري أحفظ من أبي معاوية الضرير، ولكن أبا معاوية أحفظ من غيره في الأعمش وذلك.

١- أقوال العلماء في أبي معاوية محمد بن خازم في حفظه لحديث الأعمش.

قال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين قلت: فأبو معاوية أحب إليك أم وكيع؟ فقال: أبو معاوية أعلم به يعني الأعمش.

وقال أحمد بن زهير: قيل ليحيى بن معين أيما أحب إليك في الأعمش عيسى بن يونس أو حفص بن غياث أو أبو معاوية؟ قال: أبو معاوية.

وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: سألت أحمد ويحيى عن أبي معاوية وجريير قال أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش.

وقال عباس الدوري: سمعت يحيى يقول: قال أبو معاوية الضرير حفظت من الأعمش ألفاً وستمائة فمرضت مرضة فذهب عني منها أربعمائة فكان عند أبي معاوية ألف ومائتان قال يحيى وكان عند وكيع عن الأعمش ثمانمائة قلت ليحيى كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش قال كانت الأحاديث الكبار العالية عنده^(١).

قال شبابة: كنا في مجلس شعبة ف جاء أبو معاوية فقال: يا أبا معاوية كيف حديث الأعمش في كذا؟ فحدثه ثم سأله عن آخر فحدثه فقال: هذا صاحب الأعمش فاعرفوه^(٢)، وغيرها من أقوال الأئمة في أبي معاوية وقوة حديثه في الأعمش.

٢- كيف وقد تبع من غيره فقد تابعه كل من: عيسى بن يونس، وعلي بن مسهر، وعبدالله بن نمير، ومحمد بن فضيل، وغيرهم.

(١) تاريخ بغداد، الخطيب (٢٤٦/٥).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢٤٧/٧).

٤- وأيضاً: قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: سفيان أعلم الناس بالأعمش، وقد خولف في أشياء^(١).

٥- فقد صحح رواية أبي معاوية: أبو زرعة، ومسلم على ما مر، وكذلك العلاءي على ما سيأتي.

بهذا يتبين أن رواية أبي معاوية عن الأعمش هي الأصح من رواية غيره.

فترجيح أبي حاتم لرواية سفيان لترجيح سفيان الثوري عن الأعمش عن غيره، قال أبو حاتم: «أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية الضرير ثم حفص بن غياث وعبد الواحد بن زياد وعبد بن سليمان أحب إلى من أبي معاوية يعنى في غير حديث الأعمش»^(٢).

أما الرواية التي رجحها أبو حاتم فهي منقطعة وذلك لان ابن أبي ليلى لم يلق بلالاً والإمام مسلم لم يخرج هذه الرواية بسبب انقطاعها وكتابه الصحيح هو "المسند الصحيح" وهذا ليس من المسند.

قال البخاري نقلاً عن ابن أبي ليلى قال: «ولدت لست سنين بقيت من خلافة عمر -رضي الله عنه-»^(٣). يعني أنه ولد سنة سبع عشرة للهجرة، وقد توفي بلال بن رباح سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة، قال الذهلي عن يحيى بن بكير: مات بدمشق في طاعون عمواس، سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة.

وقال الواقدي وعمرو بن علي: مات بدمشق سنة عشرين، وهو ابن بضع وستين

(١) تهذيب الكمال، المزي (١٢/٨٦).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٧/٢٤٧).

(٣) التاريخ الكبير، البخاري (٥/٣٦٨).

سنة^(١).

قال العلاءي: «وسئل أبو حاتم هل سمع بن أبي ليلى من بلال قال كان بلال خرج إلى الشام في خلافة عمر قديماً فإن كان رآه كان صغيراً».

ثم قال: «روي عن ابن أبي ليلى عن بلال رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- مسح على الخفين والخمار وبينهما فيه في بعض الطرق كعب بن عجرة، وهو الصحيح»^(٢).

فهذا دليل على أن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يلق بلالاً -رضي الله عنه-، ويدل على صحة صنيع الإمام مسلم باختياره الرواية الموصولة، والله تعالى أعلم.

(١) تهذيب الكمال، المزي (٧٨٢).

(٢) جامع التحصيل، العلاءي ص (٢٢٦).

الحديث السادس عشر

مسألة رقم (١٦٣) قال ابن أبي حاتم: «وسمعتُ أبي، وذكر حديثاً: رواه عُمرُ بنُ يُونس، عن عكرمة بنِ عمّارٍ، عن إسحاق بنِ عبدِالله بنِ أبي طلحة، عن أنسٍ، قال: جاءت أمُّ سليمٍ، وهي جدّةُ إسحاقٍ إلى رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم-، فقالت: يا رسولَ الله، المرأةُ ترى ما يرى الرَّجُلُ في المنامِ بأنَّ زوجها جامعها، أتغتسلُ؟ فقال رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-: إذا وجدتِ الماءَ فلتغتسلِ.

وروى الأوزاعيُّ، عن إسحاق بنِ عبدِالله بنِ أبي طلحة، عن جدّته أمِّ سليمٍ، قالت: دخلت أمُّ سليمٍ على أمِّ سلمة، فدخل عليها رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم-، فقالت له أمُّ سليمٍ: أرايت إذا رأت المرأةُ؟ قال أبي: إسحاق بنُ عبدِالله بنِ أبي طلحة، عن أمِّ سليمٍ: مُرسلٌ.

وعكرمة بنُ عمّارٍ، روى عن إسحاق، عن أنسٍ، أن أمَّ سليمٍ وحديث الأوزاعيِّ، أشبه مرسلًا من الموصول»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثني زهير بن حرب حدثنا عمر بن يونس الحنفي حدثنا عكرمة بن عمار قال: قال إسحاق بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك قال: جاءت أم سليم (وهي جدة إسحاق) إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالت له وعائشة عنده يا رسول الله المرأة التي ترى ما يرى الرجل في المنام فترى من نفسها ما يرى الرجل من نفسه فقالت عائشة يا أم سليم فضحت النساء تربت يمينك فقال لعائشة بل أنت فتربت يمينك نعم فلتغتسل يا أم سليم إذا رأت ذلك.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١/٦٣٧).

وقال: حدثنا عباس بن الوليد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت: أنها سألت نبي الله -صلى الله عليه وسلم- عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل فقالت أم سليم واستحييت من ذلك قالت وهل يكون هذا؟ فقال نبي الله -صلى الله عليه وسلم- نعم فمن أين يكون الشبه إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه.

وقال: حدثنا داود بن رشيد حدثنا صالح بن عمر حدثنا أبو مالك الأشجعي عن أنس بن مالك قال سألت امرأة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل في منامه؟ فقال: إذا كان منها ما يكون من الرجل فلتغتسل^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس عن أمّ سليم^(٢).

وقد رواه كل من:

١- عكرمة بن عمار^(٣).

٢- والأوزاعي^(٤)، كلاهما عن إسحاق بن عبدالله به.

(١) صحيح مسلم (٣١٢).

(٢) هي: أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية والدة أنس بن مالك يقال اسمها سهلة أو رميلة أو رميفة أو مليكة أو أنيسة وهي الغميصاء أو الرميضاء اشتهرت بكنيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات ماتت في خلافة عثمان. تقريب التهذيب، ابن حجر (٨٧٣٧).

(٣) أخرج روايته: مسلم (٣١٠)، وأبو عوانة (٦٤٦).

(٤) أخرج روايته: الدارمي (٧٦٤)، وأبو عوانة (٦٤٧)، والبخاري (٦٤١٨)، من طريق: محمد بن كثير.

ممن تابع إسحاق بن عبد الله عن أنس وهم:

١ - قتادة بن دعامة^(١).

٢ - وأبو مالك الأشجعي^(٢).

٣ - ومبهم^(٣)، كلهم عن إسحاق به.

شاهد للحديث:

١ - أم سلمة^(٤).

٢ - وعائشة^(٥).

٣ - وعبد الله بن عمر^(٦).

٤ - وعروة بن الزبير^(٧).

(١) أخرج روايته: مسلم (٣١١)، والنسائي (المجتبى) (١٩٥)، وأحمد (١٢٢٢٢)، وابن حبان (١١٦٤)، وأبو عوانة (٦٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٦٨).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢١٢)، وأبو عوانة (٦٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٦٦).

(٣) أخرج روايته: عبد الرزاق (١٠٩٦)، قال: عبد الرزاق: ((عن الثوري قال: حدثني من سمع أنس بن مالك...)).

(٤) أخرج روايتها: البخاري (١٣٠)، ومسلم (٣١٣)، والترمذي (١٢٢)، وابن أبي شيبة (٨٨٣)، وأحمد (٢٦٦١٣)، وابن ماجه (٦٠٠)، وابن الجارود (٨٨)، وابن خزيمة (٢٣٥)، وأبو عوانة (٦٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٦٣/٢٣/رقم ٥٥٣)، قال الترمذي: ((وهو قول عامة الفقهاء: أن المرأة إذا رأت في المنام مثل ما يرى الرجل فأنزلت أن عليها الغسل، وبه يقول سفیان الثوري، والشافعي. وفي الباب عن أم سليم، وخولة، وعائشة، وأنس)). جامع الترمذي (١٨٢/١).

(٥) أخرج روايتها: مسلم (٣١٤)، وأبو داود (٢٣٧): قال أبو داود: ((وكذلك روى عقيل والزبيدي ويونس وابن أخي الزهري عن الزهري وإبراهيم بن أبي الوزير عن مالك عن الزهري ووافق الزهري مسافع الحجبي قال عن عروة عن عائشة وأما هشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن أم سليم جاءت إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. سنن أبي داود (١١١/١).

(٦) أخرج روايته: أحمد (٥٦٣٦).

(٧) أخرج روايته: مالك (١٢٧)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٧٤).

الطريق الثاني: الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله عن أمّ سليم.

رواه كل من:

١- أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني^(١).

٢- ويحيى بن عبد الله بن الضحاك.

٣- والوليد بن سلمة^(٢)، كلهم عن الأوزاعي به.

وممن تابع الأوزاعي على هذه الرواية وهم:

١- يحيى بن أبي كثير^(٣).

٢- وهمام بن يحيى.

٣- وحسين المعلم^(٤)، كلهم عن إسحاق به.

فأبو حاتم ذكر رواية عكرمة الموصولة وهي رواية: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عمه أنس، ثم ذكر رواية الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله من دون ذكر أنس وبيّن أنها مرسلة، ورجح رواية الأوزاعي، ولعلّ ترجيح أبي حاتم لرواية الأوزاعي دون رواية عكرمة بن عمار يرجع إلى رأيه في عكرمة بن عمار حيث يقول أبو حاتم في الجرح والتعديل: «كان

(١) أخرج روايته: أحمد (٢٧١١٨)، ولفظه: " قالت -أم سليم- كانت مجاورة أم سلمة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- فكانت تدخل عليها فدخل النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالت أم سليم يا رسول الله أرأيت إذا رأيت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أتغتسل فقالت أم سلمة تربت يداك يا أم سليم فضحت النساء عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالت أم سليم إن الله لا يستحي من الحق وإنما إن نسأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عما أشكل علينا خير من أن نكون منه على عمياء فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- لأم سلمة بل أنت تربت يداك نعم يا أم سليم عليها الغسل إذا وجدت الماء فقالت أم سلمة يا رسول الله وهل للمرأة ماء فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- فأني يشبهها ولدها هن شقائق الرجال".

(٢) ذكرهم الدارقطني في العلل (١٢/٩/رقم ٢٣٤٢)، تحقيق محفوظ الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار طيبة، الرياض.

(٣) أخرج روايته: الفضل بن دكين في الصلاة (١٠٢).

(٤) ذكرهما الدارقطني في العلل (١٢/٧١/رقم ٢٣٤٢).

صدوقاً وربما وهم في حديثه وربما دلس وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الاغاليط^(١)، مع أن الأئمة قد وثقوه على ما سيأتي.

ومن وافق أبي حاتم على أن المرسل هو الصحيح الدارقطني فبعد أن بيّن الاختلاف رجح أرساله، فقال: «والمرسل أشبه بالصواب»^(٢).

وقد بيّن ابن عبد الهادي أن مسلماً انفراداً به فقال: «وحديث عكرمة انفراداً به مسلم عن الجماعة، والله أعلم»^(٣).

أما الإمام مسلم فقد أخرج الحديث من طريق: عكرمة بن عمار^(٤) عن إسحاق بن عبدالله عن أنس بن مالك ثم أخرج من تابع إسحاق بن عبدالله وهما: قتادة بن دعامة وأبو مالك الأشجعي ليين صحة صنيعه بإخراج رواية عكرمة بن عمار، وكيف وقد روى عن عكرمة: ثقة وهو: عمر بن يونس^(٥)، وقد قال ابن عدي: «مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة»^(٦)، بذلك يتبين صحة صنيع الإمام مسلم.

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٠/٧).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٩/١٢).

(٣) شرح علل ابن أبي حاتم (٧٧/١).

(٤) وعكرمة هو: ابن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي، بصري الأصل ثقة قد وثقه الأئمة، فقد وثقه: يحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٠/٧)، وتاريخ بغداد، الخطيب (١٢/٢٥٩ و٢١٦)، وتهذيب الكمال، المزي (٤٠٠٨).

ألا أن رواية عكرمة عن يحيى بن أبي كثير فيها اضطراب وقد قاله: أحمد بن حنبل ويحيى القطان والبخاري والنسائي وغيرهم. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٠/٧)، وتاريخ بغداد، الخطيب (١٢/٢٥٩ و٢١٦)، وتهذيب الكمال، المزي (٤٠٠٨).

وقال ابن حجر: ((صدوق يغلط...)). تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٦٧٢).

فالأئمة لم يتكلموا في رواية عكرمة ألا ما رواه عن يحيى بن أبي كثير وهو مما أنتقد على الإمام مسلم أخرجه هذه الترجمة والجواب عن مسلم من وجهين:

الأول: أن مسلماً يخرج من رواية من تكلم فيه ما وافقه الثقات عليه مما يدل على حفظه.

الثاني: أنه لم يخرج من هذه الترجمة إلا أربعة أحاديث وهي في المتابعات. أرقام الأحاديث في صحيح مسلم هي: (١٣٥)، و(٢٤٠)، و(٧٧٠)، و(١١٥٩).

(٥) هو: عمر بن يونس بن القاسم اليمامي ثقة من التاسعة مات سنة ست ومائتين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٩٨٤).

(٦) الكامل في الضعفاء، ابن عدي (٢٧٦/٥).

أما رواية الأوزاعي فهي منقطعة لأن إسحاق بن عبدالله لم يسمع من جدته أم سليم وهذا يفهم من كلام أبي حاتم حيث قال: "إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أمِّ سليم: مرسل"، فالرواية التي أخرجها الإمام مسلم متصلة والرواية التي رجعها أبو حاتم منقطعة، والله تعالى أعلم.

الحديث السابع عشر

سؤال رقم (٢٤٨) قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث أوس بن ضممع عن أبي مسعود عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فقال قد اختلفوا في متنه:

رواه فطر، والأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضممع، عن أبي مسعود، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ.

ورواه شعبة، والمسعودي، عن إسماعيل بن رجاء، لم يقولوا: أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ.

قال أبي: كان شعبة، يقول: إسماعيل بن رجاء كأنه شيطان من حسن حديثه وكان يهاب هذا الحديث، يقول: حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- لم يُشَارِكُهُ أَحَدٌ.

قال أبي: شعبة أحفظ من كلهم.

قال أبو محمد: أليس قد رواه السدي عن أوس بن ضممع؟

قال: إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم، عن السدي، وهو شيخ، أين كان الثوري، وشعبة عن هذا الحديث؟ وأخاف أن لا يكون محفوظاً^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد الأشج كلاهما عن أبي

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٠٩/٢-١١١).

خالد قال أبو بكر حدثنا أبو خالد الأحمر عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن
أوس بن ضممعج عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله -صلى الله عليه
وسلم- يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن
كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً ولا
يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه قال الأشج في
روايته (مكان سلماً) سناً).

ثم قال: «حدثنا أبو كريب حدثنا أبو معاوية ح وحدثنا إسحاق أخبرنا جرير وأبو
معاوية ح وحدثنا الأشج حدثنا ابن فضيل ح وحدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان كلهم
عن الأعمش بهذا الإسناد مثله».

ثم قال: «وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قال ابن المثنى حدثنا محمد بن
جعفر عن شعبة عن إسماعيل بن رجاء قال سمعت أوس بن ضممعج يقول: سمعت أبا
مسعود يقول قال لنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
وأقدمهم قراءة فإن كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة
سواء فليؤمهم أكبرهم سناً ولا تؤمن الرجل في أهله ولا في سلطانه ولا تجلس على
تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك أو بإذنه»^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضممعج عن أبي
مسعود.

رواه كل من:

(١) صحيح مسلم (٦٧٣).

١- سليمان بن حيان^(١).

٢- محمد بن حازم^(٢).

٣- محمد بن فضيل^(٣).

٤- وسفيان بن عيينة^(٤).

٥- وفضيل بن عياض^(٥).

٦- وعبدالله بن نمير^(٦).

٧- وجريير بن حازم^(٧).

(١) أخرج روايته: مسلم (٦٧٣)، وابن أبي شيبه (٣٤٧٠)، وابن حبان (٢١٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥١٠٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٢/رقم ٦١١).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٦٧٣)، والترمذي (٢٣٥)، وأحمد (٢٢٣٤٠)، وابن خزيمة (١٥٠٧)، وابن حبان (٢١٢٧).

(٣) أخرج روايته: مسلم (٦٧٣)، وابن خزيمة (١٥٠٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٢/رقم ٦١١).

(٤) أخرج روايته: مسلم (٦٧٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢١٩/رقم ٦٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٠٦٨)، ولفظه: "عن سفيان قال حفظناه من الأعمش ولم نجد ههنا بمكة قال سمعت إسماعيل بن رجاء يحدث عن أوس بن ضمعة الحضرمي عن أبي مسعود الأنصاري قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سناً ولا يؤم رجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنه".

(٥) أخرج روايته: النسائي (المجتبى) (٧٨٠)، وفيه تقدم وتأخير، ولفظه: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم في الهجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم سناً ولا تؤم الرجل في سلطانه ولا تقعد على تكرمته إلا أن يأذن لك.

(٦) أخرج روايته: أبو داود (٥٨٤)، والترمذي (٢٣٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٧٠)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٣٩٥٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٩١١).

(٧) أخرج روايته: ابن الجارود (٣٠٨)، والحاكم في المستدرک (٨٨٦)، والدارقطني في سننه (٢٨٠/١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٠/رقم ٦٠٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٠٦٩)، ولفظه: يؤم القوم أكثرهم قرآناً فإن كانوا في القرآن واحداً فأقدمهم = هجرة فإن كانوا في الهجرة واحداً فأفقههم فقها فإن كانوا في الفقه واحداً فأكبرهم سناً لا يؤمن رجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته في بيته إلا أن يأذن له.

قال الحاكم: ((قد أخرج مسلم حديث إسماعيل بن رجاء هذا ولم يذكر فيه « أفقههم فقها وهذه لفظة غريبة عزيزة بهذا الإسناد الصحيح ، وله شاهد من حديث الحجاج بن أرطاة)). المستدرک (٤٠٤/٢).

- ٨- ومعمرب بن راشء^(١).
- ٩- وسفبان الثورب^(٢).
- ١٠- وشءاع بن الولبء^(٣).
- ١١- وزهببر بن معاوبء^(٤).
- ١٢- ومنءل بن عبب^(٥).
- ١٣- وأبب شهاب الءناط^(٦).
- ١٤- وزائءة بن قءامة^(٧).
- ١٥- وعبءالرحمن بن ءمبء الرواسب^(٨)؁ كلهم عن الأعمش به.

مءابعة للأعمش وقء مابعه كل من:

- ١- فطر بن ءلبفة^(٩):

(١) أءرب روابته: عبء الرزاق فب مصنفه (٣٨٠٨)؁ والطبرانب فب المعءم الكببر (١٧/٢١٨/رقم ٦٠١)؁ ولفظه: بوم القوم أقرؤهم؁ فإن كانوا فب القراءة سواء فأقءمهم هءرة؁ فإن كانوا فب الهءرة سواء فأعلمهم بالسنة؁ فإن كانوا فب العلم سواء فأقءمهم سنا؁ ولا بوم رءل فب سلطانه ولا ببلس على ءكرمته فب ببته إلا أن يأذن ببءلك.

(٢) أءرب روابته: عبء الرزاق فب مصنفه (٣٨٠٩).

(٣) أءرب روابته: الببهبب فب السنن الكبرب (٥١٠٠).

(٤) أءرب روابته: الطبرانب فب المعءم الكببر (١٧/٢١٩/رقم ٦٠٤)؁ ولفظه: بوم القوم أقرؤهم لءتاب الله فان كانوا فب القراءة سواء فأقءمهم سنا ولا بوم رءل فب سلطانه ولا ءقءء على ءكرمته فب ببته إلا أن يأذن لك.

(٥) أءرب روابته: الطبرانب فب المعءم الكببر (١٧/٢٢٠/رقم ٦٠٧).

(٦) أءرب روابته: الطبرانب فب المعءم الكببر (١٧/٢٢١/رقم ٦٠٨).

(٧) أءرب روابته: الطبرانب فب المعءم الكببر (١٧/٢١٩/رقم ٦٠٢).

(٨) أءرب روابته: الطبرانب فب المعءم الكببر (١٧/٢٢١/رقم ٦١٠).

(٩) هو: فطر بن ءلبفة القرشبب المءزومب؁ أبو بكر الكوفب الءناط موبب عمرو بن ءربء.

قال عبءالله بن ءنبل؁ عن أبببه: ءقة؁ صالح الءبءب.

قال: وقال أببب: كان فطر عنء بببب بن سعبء ءقة.

رواه عنه كل من: أ- وكيع بن الجراح^(١).

ب- ومحمد بن يوسف^(٢).

ج- والفضل بن دكين^(٣)، كلهم عن فطر به.

ولفظه: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنأً.

٢- عبدالله بن الزبير الحميدي.

ولفظه: يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سناً ولا يؤمّ رجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمته في بيته إلا بإذنه^(٤).

الطريق الثاني: شعبة عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعيح عن أبي مسعود.

رواه كل من:

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، كان يحيى بن سعيد يرضاه، ويحسن القول فيه، ويحدث عنه. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٩٠/٧).

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة. تهذيب الكمال، المزي (٤٧٧٣).

وقال العجلي: كوفي، ثقة، حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل. معرفة الثقات، العجلي (١٤٨٩).

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: سمعت أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: كنا نمر على فطر وهو مطروح لا نكتب عنه. وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال في موضع آخر: ثقة، حافظ، كيس. تهذيب الكمال، المزي (٤٧٧٣).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٤٤١).

(١) أخرجه روايته: ابن خزيمة (١٥٠٧).

(٢) أخرجه روايته: البغوي في شرح السنة (٢٠٢/١).

(٣) أخرجه روايته: البغوي في شرح السنة (٢٠٢/١).

(٤) أخرجه الحميدي في مسنده (٤٥٧).

١ - محمد بن جعفر^(١).

٢ - وهشام بن عبد الملك أبي الوليد الطيالسي^(٢).

٣ - وعفان بن مسلم^(٣).

٤ - وإسماعيل بن عليّة^(٤).

٥ - ويحيى بن سعيد^(٥).

٦ - ومحمد بن كثير^(٦).

٧ - وسليمان بن حرب^(٧).

٨ - وسهل بن بكار^(٨).

٩ - حفص عمر الحوضي^(٩).

١٠ - وسعيد بن عامر^(١٠).

١١ - وحجاج بن أرطأة^(١١).

(١) أخرج روايته: مسلم (٦٧٣)، وأحمد (١٧٠٩٢)، وابن ماجه (٩٨٠).

(٢) أخرج روايته: أبو داود (٥٨٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٧١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥١٠١).

(٣) أخرج روايته: أحمد (١٧٠٦٣).

(٤) أخرج روايته: ابن خزيمة (١٥٠٧).

(٥) أخرج روايته: أحمد (١٧٠٩٩).

(٦) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٢/رقم ٦١٢).

(٧) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٢/رقم ٦١٢).

(٨) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٢/رقم ٦١٢).

(٩) أخرج روايته: ابن حبان (٢١٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٢/رقم ٦١٢).

(١٠) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٧١).

(١١) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٧١).

١٢- ومحمد بن كثير العبدي^(١).

١٣- ويزيد بن زريع^(٢).

١٤- وعلي بن الجعد^(٣)، كلهم عن شعبة به.

متابعة لشعبة: وقد تابعه كل من:

١- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي وقد تابع شعبة.

رواه عنه كل من:

أ- عاصم بن علي بن عاصم^(٤).

ب- وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي^(٥)، عن المسعودي به.

٢- محمد بن عبادة. رواه عبد الوارث بن سعيد^(٦)، عن محمد بن عبادة به.

ولفظه: (يؤم القوم أقدمهم هجرة فان كانت هجرتهم سواء فأقدمهم سنا فان كانوا في السن سواء فأقرؤهم).

٣- إدريس بن يزيد الأودي. رواه عبد الله بن إدريس ابنه^(٧)، عن إدريس به.

ولفظه: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأقدمهم هجرة فان

(١) أخرج روايته: ابن حبان (٢١٤٤).

(٢) أخرج روايته: ابن خزيمة (١٥٠٧).

(٣) أخرج روايته: علي بن الجعد في مسنده (٨٥٧).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٣/رقم ٦١٤).

(٥) أخرج روايته: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (٣٩٥٧).

(٦) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٣/رقم ٦١٥).

(٧) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٣/رقم ٦١٦).

كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا تؤمن ذا سلطان في سلطانه ولا تجلس على تكرمته إلا بإذنه“.

٤ - حجاج بن أرطاة. رواه يحيى بن زكريا^(١)، عن حجاج به.

ولفظه: ”يؤم القوم أقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأفقههم في الدين فان كانوا في الفقه سواء فأقرؤهم للقرآن ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يُقعد على تكرمته إلا بإذنه“.

٥ - محمد بن جحادة. رواه عبدالوارث بن سعيد^(٢)، عن محمد بن جحادة به.

ولفظه: ”يؤم القوم أقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأكبرهم سنا فإن كانوا في السن سواء فأقرؤهم“.

متابعة: إسماعيل بن رجاء وقد تابعه إسماعيل بن عبدالرحمن السدي^(٣)، عن أوس بن صميع عن أبي مسعود قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: ”يؤم القوم أقرؤهم لكتاب

(١) أخرج روايته: الدارقطني في سننه (١٩٦/٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٤/رقم ٦١٧).

(٢) أخرج روايته: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (٣٩٥٦).

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد القرشي الكوفي الأعور، مولى زينب بنت قيس بن مخزومة، وقيل: مولى بني هاشم، أصله حجازي، سكن الكوفة، وكان يقعد في سدة باب الجامع بالكوفة، فسمي السدي، وهو السدي الكبير. قال علي ابن المديني، عن يحيى بن سعيد: لا بأس به، ما سمعت أحدا يذكره إلا بخير، وما تركه أحد. التاريخ الكبير، البخاري (٣٦١/١). وقال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: السدي ثقة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى بن معين عن السدي وإبراهيم بن مهاجر، فقال: متقاربان في الضعف. وقال أبو زرعة: لين.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٨٤/٢).

قال: وسمعت أبي، قال: قال يحيى بن معين يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي، وذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي، فقال يحيى: ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال. تهذيب الكمال، المزني (٤٦٢).

وقال عمرو بن علي: سمعت رجلاً من أهل بغداد من أهل الحديث، ذكر السدي، يعني - لعبد الرحمن بن مهدي - فقال: ضعيف.

قال عبد الرحمن: وقال سفيان الثوري: سألت يحيى بن معين عن السدي، فقال: في حديثه ضعف.

وقال أبو أحمد بن عدي: سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: هو كذاب شتام، يعني - السدي -.

وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق لا بأس به. الكامل، ابن عدي (٢٧٦/١). وقال النسائي: السدي إسماعيل بن عبد الرحمن صالح.

وقال في موضع آخر: ليس به بأس. تهذيب الكمال، المزني (٤٦٢).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهيم ورمي بالتشيع. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٦٥).

الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في العلم سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد على تكرمته في بيته إلا بإذنه^(١).

شاهد للحديث: من طريق: زائدة عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي عن أوس بن صمعج عن عقبة بن عمرو: عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا يؤمن رجل في سلطانه ولا تقعد على تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك"^(٢).

بيّن أبو حاتم الاختلاف في متن الحديث فرواه الأعمش بزيادة "أعلمهم بالسنة"، ورواه شعبة وعبد الرحمن المسعودي بدون هذه الزيادة، كلهم عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن أبي مسعود -رضي الله عنه-.

ثم بيّن أبو حاتم موقف شعبة بن الحجاج حيث كان يهابه لشيئين:

١- حيث وصف إسماعيل بن رجاء بأنه شيطان لحسن حديثه.

٢- أن الحديث فيه حكم من أحكام الشريعة وقد تفرد به إسماعيل بن رجاء.

حيث قال الحافظ ابن رجب: "وفي ألفاظ هذا الحديث اختلاف، وقد توقف فيه أبو حاتم الرازي، وحكى عن شعبة، أنه كان يهابه؛ لتفرد إسماعيل بن رجاء به عن أوس، فقال: إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم، عن السدي، وهو شيخ، وأخاف أن لا يكون محفوظاً يعني:

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢٢٥/رقم ٦٢٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٧/٤٥٠).

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک (٨٤٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/٢١٩/رقم ٦٠٢).

حديث السدي^(١).

ثم بيّن أبو حاتم أن شعبة بن الحجاج أحفظ من الجميع، ثم استدرك ابن أبي حاتم على أبيه بأن السُدِّيَّ قد تابع إسماعيل بن رجاء، فرد أبو حاتم على ابنه:

١- أن الحديث قد رواه الحسن بن يزيد الأصم عن السُدِّيِّ وهو شيخ.

٢- وأن الحديث لم يروه من مثل: سفيان الثوريّ، وشعبة.

صنيع الإمام مسلم صحيح وذلك لأمرين:

الأول: إسماعيل بن رجاء. هو: إسماعيل بن رجاء ربيعة الزبيدي، أبو إسحاق الكوفي.

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: «إسماعيل بن رجاء ثقة».

وقال أبو حاتم: «إسماعيل بن رجاء ثقة»^(٢).

وقال النسائي: «ثقة»^(٣).

وقال محمد بن الفضيل عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء: «إنه كان يجمع الصبيان فيحدثهم لكي لا ينسى حديثه»^(٤).

وقال ابن حجر: «ثقة تكلم فيه الأزدي بلا حجة»^(٥).

إذاً إسماعيل بن رجاء ثقة وقد وثقه الأئمة ومنهم أبو حاتم، فالحديث مقبول من الراوي الثقة ولا يرد ولا يتوقف فيه من أجل مهابة شعبة بن الحجاج حيث أن الإمام شعبة قد هاب

(١) فتح الباري، ابن رجب (٧٣/٥).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٦٨/٢).

(٣) تهذيب الكمال، المزني (٤٤٣).

(٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد (٣١٨/٦).

(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٤٣).

بعض الأحاديث عن الرواة الثقات من أجل التفرد وأنه حكم من أحكام الشريعة.

مثاله: حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهي عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة: استحلفت عبدالله بن دينار هل سمعتها من ابن عمر؟ فحلف لي.

وأيضاً: قد جاء عن الإمام شعبة كان يروي الحديث وإلا لو هابه ما رواه عن إسماعيل بن رجاء قال ابن عدي: «وكان شعبة يقول في هذا إذا حدث به عن إسماعيل بن رجاء هو ثلث رأس مالي»^(١).

والثاني: تفرد إسماعيل بن رجاء.

فإسماعيل بن رجاء لم يتفرد بالحديث فقد تابعه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، ولكن أبا حاتم قال: «إنما رواه الحسن بن يزيد الأصم، عن السدي، وهو شيخ».

هو: الحسن بن يزيد مولى قريش أبو علي الأصم.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «سألتُ أبي عن الحسن بن يزيد الأصم الذي يحدث عن السدي فقال: ثقة ليس به بأس إلا انه حدث عن السدي عن أوس بن ضمعج».

وقال ابن أبي حاتم: «سمعتُ أبا زرعة يقول: سألتُ يحيى بن معين عن الحسن بن يزيد الأصم فقال: لا بأس به كان ينزل الرصافة».

وقال: «سمعتُ أبي يقول: سئل يحيى بن معين عن الحسن بن يزيد الأصم فأثنى عليه خيراً وقال: لا بأس به».

(١) الكامل، ابن عدي (٤٥٩).

وقال: «سمعت أبي يقول الحسن بن يزيد الأصم لا بأس به»^(١).

وقال الدارقطني: «كوفي لا بأس به ثقة مستقيم الحديث»^(٢).

وقال ابن عدي: ((ليس بالقوي وحديثه عنه ليس بالمحفوظ))^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يهمل من الثامنة»^(٤).

إن قول أبي حاتم: "شيخ" في الحسن بن يزيد، أي: قليل الحديث، ولا يتحمل تفردده ولم يروه عن السدي إلا الحسن بن يزيد، وبعد النظر في ترجمته أن رواية الحسن بن يزيد ليست محفوظة عن إسماعيل السدي، تبقى الرواية تفرد بها إسماعيل بن رجاء وهو ثقة.

وغريب ما وقفْتُ عليه من كلام الحافظ ابن حجر حيث قال: «ومداره على إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضممع عنه، وليسا جميعا من شرط البخاري، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري، وقد علق منه طرفاً بصيغة الجزم»^(٥)، ومما تقدم يتبين غرابة كلام الحافظ ابن حجر.

أما الإمام مسلم فروى الحديث من طريق: أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان عن الأعمش بالزيادة ثم ذكر من تابع أبا خالد الأحمر على زيادة "أعلمهم بالسنة"، ثم ذكر متابعة شعبة للأعمش ولكن بدون الزيادة، ومما تقدم يتبين صحة الزيادة، والله تعالى أعلم.

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤٣/٣).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني ص (٢٢).

(٣) الكامل، ابن عدي (٤٥٩).

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر (١٢٩٩).

(٥) فتح الباري، ابن حجر (١٧٠/٢).

الحديث الثامن عشر

مسألة رقم (٣٨٣) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ: رُوي عن الأعمش، عن أبي سفيان، فمنهم من يقول: عن عُبيد بن عمير، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-.

ومنهم من يقول: عن جابر، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-.

قال: ضرب النبيّ -صلى الله عليه وسلم- مثل الصلوات الخمس كمثل نهرٍ على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مراتٍ.

قال الحُفَاطُ يَقُولُونَ: عن عُبيد بن عمير، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، وهو أشبه.

وكذا رواه عبد العزيز بن رُفيع، عن عُبيد بن عمير، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، وهو أشبه^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر -وهو ابن عبد الله- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مثل الصلوات الخمس كمثل نهرٍ جارٍ غمر^(٢) على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مراتٍ قال: قال الحسن وما يبقي ذلك من الدرر؟^(٣).

(١) كتاب الغلل، ابن أبي حاتم (٢/٢٩٧-٢٩٩).

(٢) الغمر بفتح الغين المعجمة واسكان الميم وهو الكثير. شرح صحيح مسلم (٥/١٧٠).

(٣) صحيح مسلم (١/٤٦٣).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع^(١) عن جابر بن عبد الله.

رواه كل من:

١- أبي معاوية محمد بن خازم^(٢).

٢- وعمار بن محمد^(٣).

٣- ويعلى بن عبيد الطنافسي^(٤).

٤- وأبي عوانة وضاح اليشكري^(٥)، كلهم عن الأعمش به.

-
- (١) هو: طلحة بن نافع القرشي، مولاهم، أبو سفيان الواسطي، ويقال: المكّي، الإسكاف.
قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ليس به بأس. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: لا شيء.
وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: روى عنه الناس، فقبل له: أبو الزبير أحب إليك أو أبو سفيان؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعواده بعض من حضر فيه، فقال: أتريد أن أقول: هو ثقة، الثقة شعبة وسفيان.
وقال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤/٤٧٥).
وقال النسائي: ليس به بأس. تهذيب الكمال، المزي (٢٩٨٣).
وقال أبو أحمد بن عدي: وقد روى عن جابر أحاديث صالحة رواه الأعمش عنه ورواه عن الأعمش الثقات وهو لا بأس به وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة. الكامل في الضعفاء، ابن عدي (٤/١١٣).
وقال أبو خيثمة، عن سفيان بن عيينة: حديث أبي سفيان، عن جابر، إنما هي صحيفة. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤/٤٧٥).
وقال وكيع، عن شعبة: حديث أبي سفيان، عن جابر، إنما هي صحيفة، وفي رواية: إنما هو كتاب. تهذيب الكمال، المزي (٢٩٨٣).
وقال ابن حجر: صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٠٣٥).
- (٢) أخرج روايته: البخاري في خلق أفعال العباد (٤٠٦)، ومسلم (٦٦٨)، وابن أبي شيبة (٧٧٣٢)، وأحمد (٩٥٠٥)، و(١٤٤٠٨)، وأبو يعلى (١٩٤١)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٢٨)، والرامهرمزي في أمثال الحديث (٨٨/١)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٨٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٧٥٢).
- (٣) أخرج روايته: أحمد (١٤٨٥٣).
- (٤) أخرج روايته: الدارمي (١١٨٢)، وعبد بن حميد (١٠١٤)، وابن حبان في صحيحه (١٧٢٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٢٨)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٤٩٦٣)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٨٧)، والبعوي في شرح السنة (٩١/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٧٥٢)، وفي شعب الإيمان (٢٨١٠)، وابن عساكر في معجم الشيوخ (٣٥٨/١).
- (٥) أخرج روايته: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (٤٩٦٤)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٢٨/٢٤).

الطريق الثاني: الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن عبيد بن عمير.

رواه كل من:

١- وكيع بن الجراح^(١).

٢- وسفيان الثوري^(٢)، كلاهما عن الأعمش به.

الطريق الثالث: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١- محمد بن عبيد الطنافسي^(٣).

٢- وعبد العزيز بن زياد^(٤)، كلاهما عن الأعمش به.

فقد ذكر أبو حاتم الاختلاف في الحديث فمنهم من يقول: عن عبيد بن عمير، ومنهم من يقول: عن جابر بن عبدالله، ورجح رواية عن عبيد بن عمير وذلك لشيئين:

الأول: لأن الحفاظ عن الأعمش رووه وهم: سفيان الثوري، وكيع بن الجراح.

والثاني: أن رواية الأعمش عن عبيد بن عمير قد تابعه عبد العزيز بن رُفيع^(٥).

أما الدراقطني فقد رجح في العلل رواية مسلم، فقال: «رواه أصحاب الأعمش عن أبي

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (٧٧٣٧).

(٢) أخرج روايته: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩١).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (٧٧٣٣)، وأحمد (٩٦٩٢)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٤٩٦٧)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة

(٩٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٨١٢).

(٤) أخرج روايته: الاصبهاني في أمثال الحديث (٢٨٣).

(٥) لم أجد من أخرجها.

سفيان عن جابر، وهو الصحيح^(١).

أما الحافظ ابن رجب فذكر رواية مسلم، وقال: «وقد رُوي عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مرسلًا. قال أبو حاتم: كذلك أرسله الحافظ، وهو أشبه^(٢)»، فكأنه يميل إلى كلام أبي حاتم.

أما ابن حجر فقد رجح صنيع الإمام مسلم وبيّن أن طريق: محمد بن عبيد شاذ، فقال: «نعم رُوي من طريق: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما رووه عنه عن أبي سفيان عن جابر، وهو عند مسلم أيضاً من هذا الوجه^(٣)».

إذاً لماذا الإمام مسلم أختار هذه الرواية وأعرض عن رواية من قال: عن عبيد بن عمير؟.

وقد تبين لي أن الأمر عائد إلى سببين:

الأول: أن أبا معاوية أثبت الناس في الأعمش.

لا شك أن سفيان الثوري أحفظ من أبي معاوية الضرير، ولكن أبا معاوية أحفظ من غيره في الأعمش وذلك.

١ - أقوال العلماء في أبي معاوية محمد بن خازم في حفظه لحديث الأعمش.

قال عثمان بن سعيد الدارمي: «سألت يحيى بن معين قلت: فأبو معاوية أحب إليك أم

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدراطيني (١٤٩١).

(٢) فتح الباري، ابن رجب (٢٤/٤)، تحقيق أحمد فتحي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، بيروت.

(٣) فتح الباري، ابن حجر (١٠/٢).

وكيع؟ فقال: أبو معاوية أعلم به يعني الأعمش^(١).

وقال أحمد بن زهير: «قيل ليحيى بن معين أيما أحب إليك في الأعمش عيسى بن يونس أو حفص بن غياث أو أبو معاوية؟ قال: أبو معاوية»^(٢).

وقال أيوب بن إسحاق بن سافري: «سألت أحمد ويحيى عن أبي معاوية وجريير قالوا أبو معاوية أحب إلينا يعنيان في الأعمش»^(٣).

وقال عباس الدوري: «سمعت يحيى يقول: قال أبو معاوية الضرير حفظت من الأعمش ألفاً وستمئة فمرضت مرضة فذهب عني منها أربعمئة فكان عند أبي معاوية ألف ومائتان قال يحيى وكان عند وكيع عن الأعمش ثمانمئة قلت ليحيى كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش قال كانت الأحاديث الكبار العالية عند^(٤)».

قال شبابة: «كنا في مجلس شعبة فحاء أبو معاوية فقال: يا أبا معاوية كيف حديث الأعمش في كذا؟ فحدثه ثم سأله عن آخر فحدثه فقال: هذا صاحب الأعمش فاعرفوه»^(٥)، وغيرها من أقوال الأئمة في أبي معاوية وقوة حديثه في الأعمش.

٢- كيف وقد توبع من غيره فقد تابعه كل من: عمار بن محمد، ويعلى بن عبيد الطنافسي، وأبي عوانة.

٤- وأيضاً: قال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: سفيان أعلم الناس بالأعمش، وقد خولف في أشياء^(٦)، وهذا دليل على أن رواية أبي معاوية عن الأعمش مقدمة على رواية

(١) تاريخ الدارمي (٤٩).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٧/الترجمة ١٣٦٠).

(٣) تاريخ بغداد، الخطيب (٥/٢٤٨).

(٤) تاريخ الدوري (٢/٥١٢-٥١٣).

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٧/٢٤٧).

(٦) تهذيب الكمال، المزني (١٢/٨٦).

الثوري.

والثاني: أن رواية عبيد بن عمير مرسلة، بخلاف رواية جابر فهي موصولة.

عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر بن جندع الليثي، ثم الجندعي. يكنى أبا عاصم قاص أهل مكة ذكر البخاري أنه رأى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وذكره مسلم بن الحجاج فيمن ولد على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- . وهو معدود في كبار التابعين سمع عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة أم المؤمنين -رضي الله عنهم- ولأبيه عمير بن قتادة صحبة^(١).

يبقى هنا شيئان وهما:

تدليس الأعمش وتدليس أبي سفيان طلحة بن نافع.

الأول: تدليس الأعمش^(٢).

فإن الأعمش قد سمع من أبي سفيان وقد صرح الأعمش بالسماع من أبي سفيان وقد روى له الإمام البخاري في صحيحه حديثين وإن كانا مقرونين فقد صرح في أحدهما بالسماع.

قال الإمام البخاري: «حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح يذكر -أراه- عن جابر -رضي الله عنه- قال جاء أبو حميد -رجل من الأنصار- من النقيع بإناء من لبن إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- «ألا خمرته، ولو أن تعرض عليه عودا». وحدثني أبو سفيان عن جابر عن النبي -صلى الله

(١) الاستيعاب، ابن عبد البر (٣١٢/١)، تحقيق عادل مرشد، دار الاعلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، عمان.

(٢) فقد جعله العلائي في كتابه جامع التحصيل من أصحاب المرتبة الثانية، وكذلك ابن حجر في كتابه تعريف أهل التقديس، وجعله -أي: ابن حجر- في كتابه النكت على ابن الصلاح في المرتبة الثالثة وهو الصواب.

عليه وسلم - بهذا^(١).

ولم أجد أحداً قال بعدم سماع الأعمش من أبي سفيان إلا ما قاله البزار عند روايته
لحديث: "أميران وليسا بأميرين..."، حيث قال: "على أن الأعمش لم يسمع من أبي
سفيان...".

وقد تعجب الهيثمي من قول البزار حيث قال: "عجبت من قوله: لم يسمع الأعمش
من أبي سفيان"^(٢).

ولعلّ البزار أراد أن الأعمش لم يسمع من أبي سفيان هذا الحديث، وهذا سائغ لو أراد
البزار، وذلك لأن الأعمش مدلس وقد عنعنه.

الثاني: تدليس أبي سفيان.

فقد سمع أبو سفيان من جابر وقد نص على أنه كان يحفظ وأن روايته عنه كانت عن
كتاب.

قال وكيع، عن شعبة: "حديث أبي سفيان، عن جابر، إنما هي صحيفة، وفي رواية: إنما
هو كتاب"^(٣).

وقال البخاري: "قال لنا مسدد، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان:
جاورت جابراً بمكة ستة أشهر"^(٤).

وقال أيضاً: "قال علي: سمعت عبد الرحمن قال: قال لي هشيم عن أبي العلاء، قال أبو

(١) صحيح البخاري (٥٦٠٦).

(٢) كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، الهيثمي (٣٦/٢)، تحقيق العلامة حبيب الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، بيروت.

(٣) الضعفاء الكبير، العقيلي (٧٦٨).

(٤) التاريخ الكبير (٣٤٦/٤)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

سفيان: كنت أحفظه، وكان سليمان الإشكري يكتب، يعني: عن جابر^(١).

وقال أبو خيثمة، عن سفيان بن عيينة: «حديث أبي سفيان، عن جابر، إنما هي صحيفة»^(٢).

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «قال كان شعبة يرى أن أحاديث أبي سفيان عن جابر إنما هو كتاب سليمان الإشكري أبو طالب الحجام»^(٣).

وقال ابن عدي: «وقد روى عن جابر أحاديث صالحة رواه الأعمش عنه، ورواه عن الأعمش الثقات وهو لا بأس به وقد روى عن أبي سفيان هذا غير الأعمش بأحاديث مستقيمة»^(٤).

قال الحافظ ابن حجر: «وفي العلل الكبير لعلي بن المديني أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث وقال فيها أبو سفيان يكتب حديثه وليس بالقوي وقال أبو حاتم عن شعبة لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث قلت لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن جابر وأظنها التي عنها شيخه علي بن المديني منها حديثان في الأشربة قرنه بأبي صالح وفي الفضائل حديث اهتز العرش كذلك والرابع في تفسير سورة الجمعة قرنه بسالم بن أبي الجعد»^(٥).

قال الحاكم: «فمن المدلسين من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوفه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم، فمنهم من التابعين أبو

(١) التاريخ الكبير، البخاري (٣٤٦/٤).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٤٧٥/٤).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٤٤/١).

(٤) الكامل، ابن عدي (١١٣/٤)، وقد نقل كلام ابن عدي الحافظ ابن حجر فقال: "وقال ابن عدي: أحاديث الأعمش عنه مستقيمة"

هدي الساري ص (٣٩٣)، وهذا وهم من ابن حجر فعبارة ابن عدي المتقدمة هي: أحاديث صالحة.

(٥) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٢٤/٥)، تحقيق عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ، بيروت.

سفيان طلحة بن نافع...»^(١).

إن تدليس طلحة بن نافع خاصة عن جابر لا يضر لأنه تدليس عن ثقة، فالواسطة معروفة وهو سليمان اليشكري وهو ثقة.

بهذا يتبين أن الأحاديث التي عنونها أبو سفيان عن جابر محمولة على الاتصال، وكذلك الأحاديث التي رواها الأعمش عن أبي سفيان محمولة على الاتصال، والله تعالى أعلم.

(١) معرفة علوم الحديث، الحاكم ص (١٦٤).

الحديث التاسع عشر

سؤال رقم (١٣١٧) قال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عن حديث عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا.

فقال الحديث ليس بمتصل.

ف قيل له حديث الأسود عن عمر.

قال رواه عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق وحده لم يتابع عليه»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال: «حدثناه محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا أبو أحمد حدثنا عمار بن رزيق عن أبي إسحاق قال كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به فقال: ويحك تحدث بمثل هذا قال عمر لا نترك كتاب الله وسنة نبينا - صلى الله عليه وسلم - لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة قال الله - عز وجل - { لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة }».

ثم قال: «وحدثناه أحمد بن عبدة الضبي حدثنا أبو داود حدثنا سليمان بن معاذ عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق بقصته»^(٢).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤/١٣٨-١٤٠).

(٢) صحيح مسلم (١٤٨٠).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أبو إسحاق السَّبَّيعي عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب،
بزيادة "وسنة نبينا".

رواه عمار بن رزيق^(١)، عن أبي إسحاق به. وقد رواه عن عمار بن رزيق كل من:

١- أبي أحمد محمد بن عبد الله الأسدي^(٢).

٢- ويحيى بن آدم^(٣)، كلاهما عن عمار بن رزيق به.

متابعة للأسود بن يزيد لكنه منقطع: فقد تابعه كل من:

١- عامر الشعبي^(٤).

(١) هو: عمار بن رزيق الضبي التميمي، أبو الأحوص الكوفي.

قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال عثمان بن سعيد قال سألت يحيى بن معين عن عمار بن رزيق فقال ثقة.

وقال أبو زرعة عنه: ثقة. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٩٢/٦).

وقال النسائي: ليس به بأس. تهذيب الكمال، المزي (٤١٥٩).

قال ابن المديني: ثقة. وقال أبو بكر البزار: ليس به بأس. تهذيب التهذيب، ابن حجر (٢٠١/٣).

وقال ابن حجر: لا بأس به من الثامنة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٨٢١).

(٢) أخرج روايته: مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٩١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤١٨٢)، والدارقطني في السنن (٢٥/٤)، والخطيب في الكفاية ص ٢٤٤. ومحمد هو: محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي أبو أحمد الزبيري الكوفي ثقة ثبت إلا أنه قد يخطيء في حديث الثوري. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٠١٧).

(٣) أخرج روايته: أبو نعيم في مستخرج (١٦٨/٤)، ولفظه: قال أبو نعيم: من طريق: أبي أحمد، عن عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن الشعبي: أنه حدث بحديث فاطمة بنت قيس فحصبه الأسود، وقال: ويحك تحدث بمثل هذا، قد جاءت إلى عمر بن الخطاب فقال: لا نترك كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام لقول امرأة إن جاءت بشاهدين أحما سمعاه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإلا لم ندعه قال الله: (لا تخرجوهن من بيوتهن الآية. لفظ أبي كريب)).

ويحيى بن آدم هو: يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية ثقة حافظ فاضل. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٤٩٦).

(٤) أخرج روايته: أحمد (٢٧٣٣٨)، ولفظه: "عن فاطمة بنت قيس: أن زوجها طلقها ثلاثا فأتت النبي - صلى الله عليه وسلم - تشكو إليه فلم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال عمر بن الخطاب لا ندع كتاب الله عز وجل وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - لقول امرأة لعلها نسيت قال: قال عامر وحدثنني إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرها أن تعتد في بيت بن أم مكتوم".

٢- وإبراهيم النخعي^(١).

٣- وميمون بن مهران^(٢)، كلهم عن عمر بن الخطاب.

الطريق الثاني: أبو إسحاق السبيعي عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس، من دون

زيادة.

رواه عمار بن رزيق^(٣)، عن أبي إسحاق به. ورواه عن عمار بن رزيق كل من:

١- سليمان بن معاذ^(٤).

٢- ويحيى بن آدم^(٥).

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبه (١٨٩٨٢)، ولفظه: "عن مغيرة قال: ذكرت لإبراهيم حديث فاطمة بنت قيس، فقال إبراهيم: قال عمر: لا ندع كتاب الله وسنة رسوله لقول امرأة، لا ندري حفظت أو نسيت، وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة" (١٨٩٨٥)، ولفظه: "عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم قال: قال عمر بن الخطاب: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا -صلى الله عليه وسلم- لقول امرأة، المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة".

(٢) أخرج روايته: ابن أبي شيبه (١٨٩٨٦)، ولفظه: "عن ميمون بن مهران قال: قال عمر: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا -صلى الله عليه وسلم- لقول امرأة".

(٣) أخرج روايته: مسلم (١٤٨٠)، والدارقطني في السنن (٢٥/٤)، من طريق: يحيى بن آدم، ولفظه عند مسلم: "عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي ثلاثاً فأردت النقلة فأتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: انتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم فاعتدى عنده".

ولفظه عند الدارقطني: "عن فاطمة بنت قيس قالت: طلقني زوجي ثلاثاً فأردت النفقة فأتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال انتقلي إلى بيت بن أم مكتوم قال أبو إسحاق فلما حدث به الشعبي حصبه الأسود وقال ويحك تحدث أو تفتي بمثل هذا قد أتت عمر فقال إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعا من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإلا لم نترك كتاب الله لقول امرأة لا تخرجوهن من بيوتهن الآية".

قال الدارقطني عقب الحديث: "ولم يقل فيه وسنة نبينا وهذا أصح من الذي قبله لأن هذا الكلام لا يثبت ويحيى بن آدم أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه والله أعلم وقد تابعه قبيصة بن عقبة".

(٤) أخرج روايته: مسلم (١٤٨٠)، قال مسلم: "عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق بقصته". وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه (١٦٩/٤)، وليست فيه زيادة: "وسنة نبينا"، ولفظه: "عن فاطمة بنت قيس: لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- لم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال: فحدث الشعبي هذا الحديث فحصبه الأسود بن يزيد وقال عمر إن جاءتنا بشاهدين يشهدان أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال هذا، وإلا فلا ندع كتاب الله لقولها، قال الله: (لا تخرجوهن من بيوتهن) الآية".

(٥) أخرج روايته: الدارقطني في السنن (٢٥/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٢٥٦)، ولفظه: "عن فاطمة بنت قيس قالت: طلقني زوجي ثلاثاً فأردت النفقة فأتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال انتقلي إلى بيت بن أم مكتوم قال أبو إسحاق فلما حدث به الشعبي

٣- وقبيصة بن عقبة^(١).

٤- وأبي الجواب الأحوص بن جواب^(٢)، كلهم عن أبي إسحاق به.

الطريق الثالث: إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب.

رواه كل من:

أولاً: الأعمش واختلف عنه فمن الرواة من رواه بالزيادة ومنهم من رواه بدون الزيادة:

الذين رَوَوْه من دون الزيادة وهم:

١- محمد بن فضيل^(٣).

٢- وأسباط بن محمد^(٤).

٣- وحفص بن غياث^(٥)، كلهم عن الأعمش به.

حصبه الأسود وقال ويحك تحدث أو تفتي بمثل هذا قد أتت عمر فقال إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإلا لم نترك كتاب الله لقول امرأة لا تخرجوهن من بيوتهن الآية".

(١) أخرج روايته: الدارقطني في السنن (٢٦/٤)، وقال: "مثل قول يحيى بن آدم سواء".

وقبيصة هو: قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو والمد أبو عامر الكوفي صدوق ربما خالف. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٥١٣).

(٢) أخرج روايته: النسائي (المجتبى) (٣٥٤٩)، ولفظه: "عن فاطمة بنت قيس قالت طلقني زوجي فأردت النقلة فأتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: انتقلي إلى بيت بن عمك عمرو بن أم مكتوم فاعتدي فيه فحصبه الأسود وقال ويلك لم تفتي بمثل هذا قال عمر إن جئت بشاهدين يشهدان أنهما سمعا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإلا لم نترك كتاب الله لقول امرأة لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة".

وأبو الجواب هو: الأحوص بن جواب بفتح الجيم وتشديد الواو الضبي يكنى أبا الجواب كوفي صدوق ربما وهم. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٨٩).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبه (١٨٩٧٦)، والدارقطني في السنن (٢٤/٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٥٠٩)، ولفظه: "عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه: لما بلغه قول فاطمة بنت قيس قال لا ندع كتاب الله لقول امرأة لعلها نسيت".

(٤) أخرج روايته: الدارقطني في السنن (٢٣/٤)، ولفظه: "قال عمر: لما بلغه قول فاطمة بنت قيس لا تجيز في المسلمين قول امرأة فكان يجعل للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة".

(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبه (١٨٩٧٦)، والدارمي (٢٢٧٨).

والذين رووه بالزيادة وهم:

ثانياً: حماد بن أبي سليمان^(١)، والحكم بن عتيبة^(٢)، بالزيادة. رواه أشعث بن سوار^(٣)، عنهما به.

بيّن أبو حاتم أن الحديث منقطع، لأن جميع الذين رووه عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- منقطعاً، فقليل لأبي حاتم: إذا كان جميع من روى عن عمر منقطع، فحديث الأسود بن يزيد عن عمر، فبيّن أن عمار بن رزيق قد تفرد به عن أبي إسحاق، ولم يتابعه عليه أحد.

وقد رجح الأئمة كلام أبي حاتم وهم:

الأول: الإمام الدارقطني، فقال في العلل: «وكذلك رواه يحيى بن آدم -وهو أحفظ من أبي أحمد الزبيري وأثبت منه- عن عمار بن رزيق عن أبي إسحاق عن الأسود، عن عمر، لم يقل فيه: وسنة نبينا وهو الصواب»^(٤).

الثاني: القاضي عياض فقد نقل كلام الدارقطني محتجاً به، فقال في مشارق الأنوار: «وفيه قول عمر لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة كذا جاء في جميع الأصول قال الدارقطني: ليست هذه اللفظة محفوظة قوله: وسنة نبينا وجماعة من الثقات لم يذكرها».

ثم قال: «والصحيح سقوطها بدليل بقية الحديث واستشهاده بالآية ولأنه لا يوجد في

(١) هو: حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام من الخامسة ورمي بالإرجاء. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٥٠٠).

(٢) هو: الحكم بن عتيبة بالمشاة ثم الموحد مصغراً أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٤٥٣).

(٣) أخرج روايته: الدارمي (٢٢٧٦)، والدارقطني في السنن (٢٧/٤)، من طريق: حفص بن غياث، قال الدارقطني: " أشعث بن سوار ضعيف الحديث ورواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود ولم يقل وسنة نبينا وقد كتبناه قبل هذا والأعمش أثبت من أشعث وأحفظ منه". وأشعث هو: أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التواييت قاضي الأهواز. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٢٤).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١٦٤).

الباب سنة سوى حديث فاطمة هذا^(١).

الثالث: الطحاوي، وقد بالغ في رده حديث فاطمة بنت قيس محتجاً ما ورد من طريق: إبراهيم النخعي^(٢) عن عمر قال: "سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: لها السكنى والنفقة"، فقال: "وخالفت سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأن عمر -رضي الله عنه- قد روى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خلاف ما روت فخرج المعنى الذي منه أنكروا عليها عمر -رضي الله عنه- ما أنكروا خروجاً صحيحاً وبطل حديث فاطمة فلم يجب العمل به أصلاً"^(٣).

الرابع: ابن القيم، فقال في تهذيب سنن أبي داود: "وأما قوله في الحديث "وسنة نبينا" فإن هذه اللفظة وإن كان مسلم رواها فقد طعن فيها الأئمة كالإمام أحمد، وغيره.

قال أبو داود في كتاب المسائل: سمعتُ أحمد بن حنبل -وذكر له قول عمر: "لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة"- قلت: أيصح هذا عن عمر؟ قال: لا^(٤).

وقال في زاد المعاد: "قد أعاذ الله أمير المؤمنين من هذا الكلام الباطل الذي لا يصح عنه أبداً. قال الإمام أحمد: لا يصح ذلك عن عمر..."^(٥).

وقد وجه الحافظ ابن حجر كلام الإمام أحمد المتقدم فقال: "وقد أنكروا أحمد ثبوت ذلك عن عمر أصلاً، ولعله أراد ما ورد من طريق: إبراهيم النخعي عن عمر لكونه لم يلقه"^(٦).

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض (٦٥١/٢).

(٢) وهذا منقطع لأن إبراهيم النخعي لم يلق عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فإن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر -رضي الله عنه- بستين.

(٣) شرح معاني الآثار، الطحاوي (٧٠/٣).

(٤) تهذيب سنن أبي داود، ابن القيم (١٩٠/٣-١٩١).

(٥) زاد المعاد، ابن القيم (٤٧٩/٥-٤٨٠).

(٦) فتح الباري، ابن حجر (٤١١/٩).

ثم قال رحمه الله تعالى: «فالجواب عنه أن الدارقطني قال: قوله في حديث عمر "وسنة نبينا" غير محفوظ والمحفوظ "لا ندع كتاب ربنا" وكأن الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة، لكن ذلك لا يرد رواية النفقة، ولعلّ عمر أراد بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا، ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر، فإن قوله: "لا ندري حفظت أو نسيت" ..، وأيضاً فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكنى»^(١).

وكلام الحافظ ابن حجر عليه مؤاخذات وهي:

١- قوله في كلام الدارقطني: "وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة"، فهذا الكلام يبين أن الزيادة وردت من أكثر من طريق متصل، ولكن بعد التتبع تبين أن الحديث قد تفرد به عمار بن رزيق كما نص على ذلك أبو حاتم.

٢- قوله في توجيه كلام عمر -رضي الله عنه-: "ولعلّ عمر أراد بسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا"، لكن الواضح إن صحت هذه الزيادة أن لعمر -رضي الله عنه- سنة مخصوصة فلا يمكن إخراج مفهوم النص عن ظاهره إلا لقرينة تدل على ذلك.

٣- قوله: "فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكنى"، بل أنكر كما جاء في الحديث إسقاط النفقة والسكنى.

ويتبين من ذلك أن الزيادة غير صحيحة وذلك لعدة أمور:

١- الإمام مسلم جاء بحديث عمار بن رزيق، وفيه زيادة: "وسنة نبينا"، ثم جاء بمن

(١) فتح الباري، ابن حجر (٩/٤١١).

تابع سليمان بن معاذ^(١)، ثم قال: "بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق بقصته"، فقول الإمام مسلم: "نحو حديث أبي أحمد" أي ليس مثله، وهذه المتابعة ليست فيها "وسنة نبينا".

٢- أن عمار بن رزيق ممن لا يتحمل تفرده، وقد تفرد بذكره الزيادة دون سائر أصحاب أبي إسحاق المكثرين عنه، كإسرائيل ابن ابنه، وشعبة، والثوري، وشريك، وغيرهم.

٣- وأيضاً: أن عمار بن رزيق قد روى الحديث عنه ستة من الرواة: فقد رواه عنه اثنان بالزيادة وهم: محمد بن عبدالله الاسدي، ويحيى بن آدم.

ورواه عنه أربعة من دون زيادة وهم: (يحيى بن آدم، والأحوص بن جواب، وسليمان بن معاذ، وقبيصة بن عقبة).

٤- وأيضاً: يحتمل أن عمار بن رزيق قد سمع الحديث عن أبي إسحاق بعد الاختلاط.

إذاً لماذا أخرج الإمام مسلم هذه الرواية في صحيحه بهذه الزيادة، لا شك أن الزيادة وهمٌ كما نص على ذلك الأئمة، ولا شك أيضاً أن مسلماً لم يغفل عن هذه الزيادة، لكن الذي يتبين لي أن الزيادة في المتن من الوهم اليسير الذي لا يلزم منه القدح في صحة الحديث، وقد أشار الحافظ ابن حجر في مثل هذه المناسبة على ذلك^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) وسليمان هو: بن قُرم بن معاذ، سيء الحفظ يتشيع. قاله ابن حجر. تقريب التهذيب (٢٦٠٠).

(٢) انظر: هدي الساري ص (٣٤٥).

وحديث فاطمة بنت قيس -رضي الله عنها- قد احتج به الفقهاء، وقد طعن به عدة طعون وهي: أولاً: أن روايتها امرأة لم تأت بشاهدين يُتابعانها على حديثها.

ثانياً: أن روايتها تضمنت مخالفة القرآن.

ثالثاً: أن خروجها من المنزل لم يكن لأنه لا حق لها في السكنى لأذاها لأهل زوجها بلسانها.

رابعاً: معارضة روايتها برواية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

وقد أجاب عن هذه الطعون ابن حزم، وابن القيم وغيرهما. انظر: المحلى، ابن حزم (٣٦٠/١٠-٣٨٨)، وزاد المعاد، ابن القيم (٤٦٦-

٤٨٢).

الحديث العشرون

سؤال رقم (١٨٨٢) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، عَن حَمَّادِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكَلْبِيِّ، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ أَبِي حَمزَةَ الرَّيْدِيِّ، عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَرْوَجٍ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَن عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: رُكِبَ ابْنُ آدَمَ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ مِفْصَلًا، فَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَزَلَ أَدَى عَن طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ: عَظْمًا، أَوْ شَوْكَةً، أَوْ حَجْرًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عَدَدَ سُلَامَاهُ زَحَرَ نَفْسَهُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّارِ.

قال أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَمُبَارَكُ بْنُ أَبِي حَمزَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرْوَجٍ مَجْهُولَانِ»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال «حدثنا حسن بن علي الحلواني حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع حدثنا معاوية (يعني ابن سلام) عن زيد أنه سمع أبا سلام يقول حدثني عبد الله بن فروج أنه سمع عائشة تقول إن رسول الله -صلى الله عليه وسل - قال: إنه خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل فمن كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجراً عن طريق الناس أو شوكة أو عظما من طريق الناس وأمر بمعروف أو نهي عن منكر عدد تلك الستين والثلاثمائة السلامي فإنه يمشي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار. قال أبو توبة وربما قال يمسي.

وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا يحيى بن حسان حدثني معاوية أخبرني أخي زيد بهذا الإسناد مثله غير أنه قال أو أمر بمعروف وقال فإنه يمسي

(١) كتاب العلال، ابن أبي حاتم (١٥٩/٥-١٦٠).

يومئذ.

وحدثني أبو بكر بن نافع العبدي حدثنا يحيى بن كثير حدثنا علي (يعني ابن المبارك) حدثنا يحيى عن زيد ابن سلام عن جده أبي سلام قال حدثني عبد الله بن فروخ أنه سمع عائشة تقول قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: خلق كل إنسان بنحو حديث معاوية عن زيد وقال فإنه يمشي يومئذ^(١).

تخريج الحديث:

عبدالله بن فروخ عن عائشة.

رواه أبو سلام^(٢)، عن عبدالله بن فروخ به.

بيّن أبو حاتم أن الحديث ليس بشيء والسبب أن المبارك وابن فروخ مجهولان.

وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن عبد الله بن فروخ لهذا الحديث ثلاث روايات، وقد وثقه الأئمة إلا أبا حاتم فقد قال عنه بأنه مجهول وابن فروخ هو:

عبدالله بن فروخ القرشي التيمي، مولى عائشة أم المؤمنين. نزل الشام.

وقد روى عنه خمسة من الرواة وقد ذكرهم المزي فقال: «روى عنه: زيد بن سلام بن أبي سلام الحبشي، وشداد أبو عمار (م د)، ومبارك بن أبي حمزة الزبيري الشامي، وأبو سلام الحبشي (م)، وأبو عبد الجليل»^(٣).

(١) صحيح مسلم (١٠٠٧).

(٢) أخرج روايته: مسلم (١٠٠٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٠٥)، وفي مسند الشاميين (٢٨٦٤)، وأبو الشيخ في العظمة

(١٠٣٥)، والمرزوقي في تعظيم قدر الصلاة (٨١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧٦١١)، وفي شعب الإيمان (١١١٦١).

وأبو سلام هو: مطور الأسود الحبشي أبو سلام ثقة يرسل. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٨٧٩).

(٣) تهذيب الكمال، المزي (٣٤٧٩).

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه -عبدالله بن فروخ- فقال: هو مجهول ومبارك بن أبي حمزة مجهول»^(١).

وقال العجلي: «تابعي شامي ثقة»^(٢).

وقد رد الذهبي على أبي حاتم قوله في عبدالله بن فروخ بأنه مجهول فقال في ميزان الاعتدال: «بل صدوق مشهور. حدث عنه جماعة. وثقه العجلي، وما ذكر أبو حاتم له إلا راوياً واحداً، وهو مبارك بن أبي حمزة الزبيدي»^(٣).

وقال في تاريخ الإسلام بعد نقله كلام أبي حاتم: «ما هو بمجهول»^(٤).

وقال في المغني: «بل ثقة مشهور»^(٥).

وقال في الكاشف: «ثقة»^(٦).

وقال ابن حجر: «ثقة من الثالثة»^(٧).

بهذا يتبين أن عبدالله بن فروخ ثقة مشهور وليس مجهولاً، والله تعالى أعلم.

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٣٧/٥).

(٢) معرفة الثقات، العجلي (٩٤٧).

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي (٤٥٠٥).

(٤) تاريخ الإسلام، الذهبي (٧٠٢/١).

(٥) المغني في الضعفاء، الذهبي (٣٣٠٤).

(٦) الكاشف، الذهبي (٢٩٠٦).

(٧) تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٥٢٩).

الحديث الحادي والعشرون

سؤال رقم (١٨٩٥) قال ابن أبي حاتم: «سَمِعْتُ أَبِي، وَذَكَرَ حَدِيثًا: رَوَاهُ حُسَيْنُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ، عَنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ إِنَّمَا يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ.

قال أَبِي: إِنَّمَا هُوَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا، حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو نَعِيمٍ، عَنِ جَعْفَرٍ مَوْقُوفًا»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال: «حدثنا عمرو الناقد حدثنا كثير بن هشام حدثنا جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: جعفر بن برقان^(٣) عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة، مرفوعاً.

رواه كل من:

١ - كثير بن هشام^(٤).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٧١/٥-١٧٢).

(٢) صحيح مسلم (٢٥٦٤).

(٣) هو: جعفر بن برقان بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف الكلابي أبو عبد الله الرقي صدوق يهيم في حديث الزهري. تقريب التهذيب، ابن حجر (٩٣٢).

(٤) أخرج روايته: مسلم (٢٥٦٤)، وأحمد (١٠٩٦٠)، وابن ماجه (٤١٤٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٤٧٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٨/٤).

٢ - محمد بن بكر^(١).

٣ - مخلد بن يزيد^(٢).

٤ - وسفيان الثوري^(٣).

٥ - وحسين بن عياش^(٤)، كلهم عن جعفر بن برقان به.

متابعة ليزيد بن الأصم: تابعه أبو سعيد^(٥)، عن أبي هريرة به.

الطريق الثاني: جعفر بن برقان عن يزيد الأصم عن أبي هريرة، موقوفاً.

رواه أبو نعيم^(٦)، عن جعفر بن برقان به.

بيّن أبو حاتم أن الحديث موقوف على أبي هريرة مستدلاً بما رواه أبو نعيم عن جعفر به، لا شك أن أبا نعيم أوثق من الحسين بن عياش^(٧)، ولكن قد وافق حسين بن عياش أربعة من الرواة على رفع الحديث وفيهم: سفيان الثوري، وكثير بن هشام، فيتبين أن صنيع الإمام مسلم صحيح، وأن الزيادة مقبولة، والله تعالى أعلم.

(١) أخرج روايته: أحمد (٧٨٢٧).

وابن بكر هو: محمد بن بكر بن عثمان البرساني بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة أبو عثمان البصري صدوق قد يخطيء. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٧٦٠).

(٢) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه (٣٩٤).

(٣) أخرج روايته: ابن منده في الإيمان (٣٢٦)، وتمام في فوائده (١٦٦٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٢٤/٧).

(٤) أخرج روايته: أبو عوانة كما في إتحاف المهرة (٢٠٢٤٧).

(٥) أخرج روايته: مسلم (٢٥٦٤)، ولفظه: "إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأشار بأصابعه إلى صدره".

وأبو سعيد هو: أبو سعيد، مولى عبد الله بن عامر بن كريز الخزاعي.

قال ابن حجر: مقبول. تقريب التهذيب، ابن حجر (٨١٣٢).

٦ - ذكره أبو حاتم ولم أجد من أخرج روايته.

٧ - هو: الحسين بن عياش بتحتانية ومعجمة بن حازم السلمى مولاهم أبو بكر الباجدائي بموحدة وجيم مضمومة ودال ثقيلة وبعد الألف الألف همزة ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٣٣٩).

الحديث الثاني والعشرون

سؤال رقم (١٨٩٨) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَنِ أَحَادِيثَ: يَرُويهَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنِ جَعْفَرِ بْنِ بَرْقَانَ، عَنِ يَزِيدِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَوْلَا أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ فَتَسْتَغْفِرُونَ فَيُغْفَرُ لَكُمْ لَأَتَى اللَّهُ بِقَوْمٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، مَوْقُوفًا.

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَخَشَى عَلَيْكُمُ الْفَقْرَ، وَلَكِنِّي أَخَشَى عَلَيْكُمُ التَّكَاثُرَ.

وبهذا الإسناد، عن أبي هريرة موقوفاً ليس الغنى عن كثرة العرض الحديث.

قلتُ لأبي: أليس الجزريون يسندون هذه الأحاديث. قال نعم.

قلتُ فأيهما أصح؟ قال كما يقول أبو نعيم^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال «حدثني محمد بن رافع حدثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن جعفر الجزري عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الحديث الأول: جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٧٥/٥-١٧٦).

(٢) صحيح مسلم (٢٧٤٩).

١ - معمر بن راشد^(١).

٢ - وجعفر بن عون^(٢)، كلاهما عن جعفر بن برقان به.

الحديث الثاني: جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١ - محمد بن بكر^(٣).

٢ - وكثير بن هشام^(٤).

٣ - وخالد بن حيان^(٥)، كلهم عن جعفر بن برقان به.

الحديث الثالث: جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١ - وكيع بن الجراح^(٦).

-
- (١) أخرج روايته: مسلم (٢٧٤٩)، وعبد الرزاق (٢٠٢٧١)، وأحمد (٨٠٨٢)، وأبو عوانة كما في إتحاف المهرة (٢٦٩)، والطبراني في الدعاء (١٨٠١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧١٠٢)، وفي الأسماء والصفات ص ٥٥، والبغوي في شرح السنة (٣١٩/١).
- (٢) أخرج روايته: البغوي في شرح السنة (٣١٩/١).
- وابن عون هو: جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (٩٤٨).
- (٣) أخرج روايته: أحمد (٨٠٧٤)، والحاكم في المستدرک (٣٩٢٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٣١٤)، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".
- (٤) أخرج روايته: أحمد (١٠٩٥٨).
- (٥) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه (٣٢٢٢).
- وخالد بن حيان هو: خالد بن حيان الرقي أبو يزيد الكندي مولاهم الخراز بالمعجمة والراء وآخره زاي صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٦٢٢).
- (٦) أخرجه وكيع في كتاب الزهد (١٨١)، وعنه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٣٢١)، وأحمد (٩٧١٨).

٢- وكثير بن هشام^(١).

٣- وعمر بن أيوب^(٢)، كلهم عن جعفر بن برقان به.

أما أبو نعيم الفضل بن دكين، فلم أجد من أخرج له الحديث الأول، إلا الحديث الثاني مرفوعاً^(٣)، والحديث الثالث موقوفاً^(٤).

ذكر أبو حاتم أن الصحيح ما رواه أبو نعيم، فالإمام مسلم قد أخرج الحديث من طريق: معمر بن راشد، ومعمر إمام حافظ كيف وقد توبع على رفع الحديث تابعه: جعفر بن عون، فيتبين أن الصحيح رفع الحديث، وهو صنيع الإمام مسلم، والله تعالى أعلم.

(١) أخرج روايته: أحمد (١٠٩٥٨).

(٢) أخرج روايته: أحمد (١٠٩٦٥).

وابن أيوب هو: عمر بن أيوب العبدي الموصلي صدوق له أوهام. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٨٦٧).

(٣) أخرج روايته: أبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعلقة (١٣١).

(٤) أخرج روايته: إسحاق بن راهويه في مسنده (٣٢٠).

الحديث الثالث والعشرون

سؤال رقم (٢١٤٣) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، عَن يَحْيَى بْنِ حَمَزَةَ، عَن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَن سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، يَقُولُ: تُدْنَى الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ كَمِقْدَارِ مِيلٍ.

قَالَ أَبِي: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ مِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ، وَسُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ لَمْ يُدْرِكِ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال مسلم: «حدثنا الحكم بن موسى أبو صالح حدثنا يحيى بن حمزة عن عبدالرحمن بن جابر حدثني سليم ابن عامر حدثني المقداد بن الأسود قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول تدني الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل.

قال سليم بن عامر فو الله ما أدري ما يعني بالميل؟ أمسافة الأرض أم الميل الذي تكتحل به العين.

قال فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق فمنهم من يكون إلى كعبيه ومنهم من يكون إلى ركبتيه ومنهم من يكون إلى حقويه ومنهم من يلجمه العرق إجماعاً قال وأشار رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بيده إلى فيه»^(٢).

(١) كتاب الغلل، ابن أبي حاتم (٥٠٧/٥-٥٠٨).

(٢) صحيح مسلم (٢٨٦٤).

تخريج الحديث:

عبدالرحمن بن يزيد عن سليم بن عامر عن المقداد بن الأسود.

رواه كل من:

١ - يحيى بن حمزة^(١).

٢ - وعبدالله بن المبارك^(٢)، كلاهما عن عبدالرحمن بن يزيد به.

متابعة لعبد الرحمن بن يزيد: تابعه عمر بن خثعم^(٣)، عن سليم بن عامر به.

بيّن أبو حاتم أن هذا خطأ إنما هو: المقداد بن معدي كرب بدليل أن سليم بن عامر لم يدرك المقداد بن الأسود.

وقال أيضاً: في المراسيل: «لم يدرك عمرو ابن عنبسة ولا المقداد بن الأسود».

وقال العلائي: «حديثه عن المقداد في صحيح مسلم وكأنه على مذهبه»^(٤)، وهذا مردود

من وجهين:

الوجه الأول: أن سليم بن عامر أدرك المقداد بن الأسود.

قال المزني في المقداد بن الأسود: «قال أبو الحسن المدائني، وأبو عبيد الله القاسم بن

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٨٦٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥/١٩٢/رقم ١٦٩٩٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٥٨).

(٢) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٥/١٩٢/رقم ١٦٩٩٠).

(٣) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٢٨١/رقم ٦٦٦٦).

وابن خثعم هو: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وقد ينسب إلى جده ووهوم من زعم أنه عمر بن راشد ضعيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٩٢٨).

(٤) جامع التحصيل، العلائي ص ١٩١، تحقيق حمدي السلفي، الدار العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، القاهرة.

سلام، وعمرو بن علي، وخليفة بن خياط وغير واحد: مات سنة ثلاث وثلاثين^(١).

وقال ابن عساكر في سليم بن عامر: «شهد فتح القادسية»^(٢)، وكانت سنة خمس عشرة للهجرة، فهذا يدل على أن سُليماً قد أدرك المقداد بن الأسود.

قال أحمد بن محمد بن عيسى الحمصي: «عاش سليم بعد سنة اثني عشرة ومئة».

قال الذهبي: «جاوز المئة بستين، فأما قول محمد بن سعد، وخليفة بن خياط: إنه مات سنة ثلاثين ومئة، فهو بعيد، ما أعتقد أنه بقي إلى هذا الوقت، ولو عاش إلى هذا الوقت، لسمع منه إسماعيل بن عياش، وأقرانه»^(٣).

الوجه الثاني: أن سليم بن عامر قد سمع من المقداد بن الأسود، وهذا يدل عليه صنيع الإمام مسلم حيث صرح سليم بن عامر بالتحديث من المقداد بن الأسود، وأيضاً روى البخاري في التاريخ الكبير من طريق: الوليد عن عبدالرحمن بن يزيد عن سليم بن عامر أنه سمع المقداد بن الأسود قال سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول لا يبقى على ظهر الأرض... الحديث^(٤)، بهذا يتبين صحة صنيع الإمام مسلم، والله تعالى أعلم.

(١) تهذيب الكمال، المزي (٤٥٦/٢٨).

(٢) تاريخ الإسلام، الذهبي (٣٧٦/٧).

(٣) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٨٦/٥).

(٤) التاريخ الكبير، البخاري (١٥٠/٢).

الحديث الرابع والعشرون

سؤال رقم (٢٣٨٤) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ مَرَوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيُّ، عَن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَن أَبِيهِ، عَن عَائِشَةَ، عَن النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: نَعَمَ الْإِدَامُ الْخَلُّ، وَبَيْتٌ لَا تَمَرٌ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ.

قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال مسلم: «حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخبرنا يحيى بن حسان أخبرنا سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: نعم الأدم أو الإدام الخل.

وحدثناه موسى بن قريش بن نافع التميمي حدثنا يحيى بن صالح الوحاظي حدثنا سليمان بن بلال بهذا الإسناد وقال: نعم الأدم ولم يشك»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الحديث الأول: "نعم الإدام الخل".

سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٣١/٦).

(٢) صحيح مسلم (٢٠٥١).

١- يحيى بن حسان^(١).

٢- ويحيى بن صالح^(٢).

٣- مروان بن محمد^(٣)، كلهم عن سليمان بن بلال به.

متابعة لبلال بن سليمان: تابعه وكيع بن الجراح^(٤)، عن هشام بن عروة به.

الحديث الثاني: "بيت لا تمر فيه جياع أهله".

سليمان بن بلال عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة.

رواه كل من:

١- مروان بن محمد^(٥).

٢- ويحيى بن حسان^(٦)، كلاهما عن سليمان بن بلال به.

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٠٥١)، والترمذي في جامعه (١٨٤٠)، وفي الشمائل (١٥٢)، وفي العلل الكبير (٣٢٤)، والدارمي (٢٠٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩٨٠٩)، قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث هشام بن عروة إلا من حديث سليمان بن بلال".

وابن حسان هو: يحيى بن حسان التنيسي بكسر المثناة والنون الثقيلة وسكون التحتانية ثم مَهْمَلَةٌ أصله من البصرة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٥٢٩).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٠٥١).

وابن صالح هو: يحيى بن صالح الوحاظي بضم الواو وتخفيف المهملَة ثم معجمة الحمصي صدوق من أهل الرأي. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٥٦٨).

(٣) أخرج روايته: ابن ماجه (٣٣١٦)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠/١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٧١/١٠).

ومروان هو: مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري بمهملتين مفتوحتين ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٥٧٣).

(٤) أخرج روايته: الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦٧/٩-١٦٨)، لكن هذه الرواية لا تصح لأن فيها محمد بن الحسن البغدادي وهو مجهول.

(٥) أخرج روايته: أبو داود (٣٨٣١)، وابن ماجه (٣٣٢٧)، وابن حبان في صحيحه (٥٢٠٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (٨٣٣٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣١/١٠).

(٦) أخرج روايته: مسلم (٢٠٤٦)، والترمذي في جامعه (١٨٤٠)، وفي العلل الكبير (٣٢٤).

حكم عليه أبو حاتم بالنكارة بهذا الإسناد، والذي يظهر أن أبا حاتم حكم عليه بأنه منكر لتفرده لهذا قال: "بهذا الإسناد".

وقد بيّن الأئمة أن الحديث فرد وهم:

الأول: الإمام الترمذي، فقال في العلل الكبير: «سألت محمداً عن هذين الحديثين، فقال: لا أعلم أحداً روى هذين الحديثين غير يحيى ابن حسان عن سليمان بن بلال. ولم يعرفهما محمد إلا من هذا الوجه»^(١).

الثاني: الإمام ابن بطه، فقال فيما نقله عنه الخطيب: «ليس يعرف هذا الحديث من حديث عائشة إلا من هذا الطريق ولا رواه عن هشام بن عروة غير سليمان بن بلال وهو حديث صحيح طريقه مستقيم ولكن الحديث المشهور حديث جابر»^(٢).

الثالث: الإمام ابن عمار، قال: «حدثنا أحمد بن محمد بن القاسم الفسوي: حدثنا أحمد بن سفيان: حدثنا أحمد بن صالح: حدثنا يحيى ابن حسان، بهذين الحديثين. قال أحمد بن صالح: نظرتُ في كتاب سليمان بن بلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً.

قال أحمد بن صالح: وحدثني ابن أبي أويس، قال: حدثني ابن أبي الزناد عن هشام عن رجل من الأنصار أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سأل قوماً: ما إدامكم؟ قالوا: الخل. قال: نعم الإدام الخل»^(٣).

الرابع: الإمام الدارقطني، قال بعد أن روى الحديثين في الأفراد: «تفرد به سليمان بن بلال عن هشام، ولم يروه عنه غير يحيى بن حسان ومروان بن معاوية».

(١) العلل الكبير، الترمذي (٣٢٤).

(٢) تاريخ بغداد، الخطيب (٣٧١/١٠).

(٣) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم، ابن عمار (٢٥).

وقال في موضع: «تفرد به أبو أويس عنه بهذه الألفاظ، ولم يروه عنه غير معلى بن منصور الرازي»^(١).

الخامس: الحافظ الذهبي، قال في السير: «هذا حديث صحيح غريب فرد على شرط الشيخين، وانفرد مسلم به»^(٢).

السادس: الحافظ ابن رجب، قال في شرح العلل: «أن كثيراً من الحفاظ استكروه على سليمان بن بلال، منهم أحمد، وأبو حاتم، وأحمد ابن صالح، وغيرهم.

... فإنه غريب من حديث عائشة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، على أنه قد روي من وجه آخر عنها وهو ضعيف. والحديث معروف من حديث جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-»^(٣).

نخرج بكلام الأئمة ممن انتقد الحديث ثلاثة أمور:

- ١- كون أن الحديث مشهور من حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنه-.
- ٢- أن أحمد بن صالح كما ذكر ابن عمار لم يجده في كتاب سليمان بن بلال.
- ٣- أن ابن أويس رواه عن ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة على غير ما رواه سليمان بن بلال.

وهذه الأمور مردودة لا تصلح للقبح في حديث الثقة.

فأما معرفة الحديث من حديث جابر بن عبد الله، فهذا حديث وذاك حديث مستقل، وقد احتج الإمام مسلم به كحديث مستقل.

(١) الأفراد، الدارقطني (٣٥٠).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٢٣٠/١٢).

(٣) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٥١/٢-٦٥٢).

وأما عدم وقوف أحمد بن صالح عليه في كتاب سليمان بن بلال ففيه شيئان:

أ- أنه لم يأتنا أن سليمان بن بلال لم يكن يحدث إلا من كتبه.

ب- وأن أحمد بن صالح مع سعة علمه وحفظه واطلاعه هل اطلع على جميع ما كان لسليمان من الأصول.

وأما الاعتراض عليه برواية إسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد، فاعتراض برواية الأذني على الأعلى: فإسماعيل بن أبي أويس متكلم فيه وهو ضعيف في غير صحيح البخاري^(١)، وابن أبي الزناد صدوق لا يبلغ مبلغ سليمان في الثقة، بهذا يتبين أن تفرد الثقة مقبول، وصحة صنيع الإمام مسلم بإخراجه للحديث، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: ص (٢٢١).

الحديث الخامس والعشرون

سؤال رقم (٢٦٢٠) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، عَنِ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ أَنَسِ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، أَنَّهُ اسْتَغْفَرَ لِلْأَنْصَارِ، وَلِذَرَارِيِّ الْأَنْصَارِ، وَلِذَرَارِيِّ ذَرَارِيِّ الْأَنْصَارِ، وَلِمَوَالِي الْأَنْصَارِ.

قَالَ أَبِي: الْكَلَامُ الْأَخِيرُ، وَلِذَرَارِيِّ الْأَنْصَارِ وَمَا بَعْدَهُ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال مسلم: «حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا حدثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اللهم اغفر للأَنْصار ولأبناء الأَنْصار وأبناء أبناء الأَنْصار.

وحدثنيه يحيى بن حبيب حدثنا خالد (يعني ابن الحارث) حدثنا شعبة بهذا الإسناد.

حدثني أبو معن الرقاشي حدثنا عمر بن يونس حدثنا عكرمة (وهو ابن عمار) حدثنا إسحاق (وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة) أن أنساً حدثه: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- استغفر للأَنْصار قال: وأحسبه قال: ولذري الأَنْصار ولموالي الأَنْصار لا أشك فيه»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله عن أنس.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤٠٤/٦).

(٢) صحيح مسلم (٢٥٠٧).

رواه كل من:

١ - عمر بن يونس^(١).

٢ - وعلي بن ثابت^(٢).

٣ - والنضر بن محمد^(٣)، كلهم عن عكرمة بن عمار به.

متابعة لإسحاق بن عبد الله: تابعه كل من:

١ - النضر بن أنس^(٤).

٢ - وعطاء بن السائب^(٥).

٣ - وقتادة^(٦).

٤ - وثابت البناني^(٧)، كلهم عن أنس به.

بيّن أبو حاتم أن قوله: "ولذراري الأنصار، ولذراري ذراري الأنصار، ولموالي الأنصار"، أن هذه الزيادة شاذة، شذ بها إسحاق بن عبد الله.

فالزيادة صحيحة ومحفوظة وهو ما دل عليه صنيع الإمام مسلم حيث أخرج الحديث من طريق: زيد بن أرقم، ثم جاء بطريق: أنس بن مالك وجزم بالزيادة بقوله: "لا أشك فيه"، ثم

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٥٠٧).

(٢) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الأوسط (٢٢٥٨)، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن عكرمة بن عمار إلا علي بن ثابت".

(٣) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه (٧٢٨٢).

(٤) أخرج روايته: أحمد (١٢٥٩٤)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (١٧٥٥).

(٥) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (٣٩٠٩)، ولفظه: "عن أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: اللهم اغفر للأنصار، ولأبناء الأنصار، ولأبناء أبناء الأنصار، ولنساء الأنصار".

(٦) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٣٥٠)، وأحمد (١٢٦٥١)، وابن حبان في صحيحه (٧٢٨٠)، ولفظه: "عن أنس بن مالك أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: اللهم اغفر للأنصار ولأبنائهم ولأبناء أبناءهم".

(٧) أخرج روايته: أحمد (١٢٤١٤)، ولفظه: "اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولأبناء أبناء الأنصار".

إن إسحاق بن عبد الله، قد توبع على هذه الزيادة، فكل هذا يدل على أن الزيادة صحيحة،
والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: ما أعله أبو حاتم وأخرجها البخاري ومسلم.

الحديث السادس والعشرون

مسألة رقم (٢٧٤) قال ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه ابنُ فضيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدِ الله، قال: سلمتُ على النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- وهو في الصلاة، فردَّ عليّ، فلما قدمت من الحبشة... وذكر الحديث.

قال أبي: هذا خطأ، إنّما يروي الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدِ الله، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مرسلًا، لا يُقولُ فيه: علقمة»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا ابن نمير حدثنا ابن فضيل حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله -رضي الله عنه- قال كنا نسلم على النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال «إن في الصلاة شغلا»».

ثم قال: «حدثنا ابن نمير حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا هريم بن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحوه»^(٢).

وقال الإمام مسلم: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وابن نمير، وأبو سعيد الأشج (وألفاظهم متقاربة) قالوا حدثنا ابن فضيل حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن

(١) كتاب العلال (٢/١٤٥-١٤٦)، ابن أبي حاتم.

(٢) صحيح البخاري (٩/٥).

علقمة عن عبدالله قال: كنا نسلم على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال إن في الصلاة شغلاً.

ثم قال: «حدثني ابن نمير حدثني إسحاق بن منصور السلولي حدثنا هريم بن سفيان عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه»^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة بن قيس عن عبدالله بن مسعود.

رواه كل من:

١ - محمد بن فضيل^(٢).

٢ - وهريم بن سفيان^(٣).

٣ - وأبي عوانة الواضح اليشكري^(٤).

٤ - وأبي بدر شجاع بن الوليد^(٥)، كلهم عن الأعمش به.

(١) صحيح مسلم (٥٣٢).

(٢) أخرج روايته: البخاري (١١٩٩)، (١٢١٦)، ومسلم (٥٣٨)، وأبو داود (٩٢٣)، وابن أبي شيبة (٤٨٤٥)، وابن خزيمة (٨٥٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٣٦٠).

(٣) أخرج روايته: البخاري (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٣٦١).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٣٨٧٥)، وابن خزيمة (٨٥٨).

(٥) أخرج روايته: البخاري في القراءة خلف الإمام (٢٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣١٦٠).

الطريق الثاني: الأعمش عن إبراهيم بن يزيد عن عبدالله بن مسعود.

رواه كل من:

١- شعبة بن الحجاج^(١).

٢- وسفيان الثوري^(٢).

٣- وزائدة بن قدامة^(٣).

٤- وجريير بن حازم.

٥- وأبي معاوية محمد بن حازم.

٦- وحفص بن غياث، كلهم عن الأعمش به.

متابعة الأعمش: فقد تابعه الحكم بن عتيبة، رواه شعبة بن الحجاج، عن الحكم، فقد رواه عن شعبة اثنان: سليمان بن حيان بزيادة علقمة^(٤)، ورواه بشر بن المفضل من دون زيادة^(٥).

جعل أبو حاتم رواية محمد بن فضيل خطأً، ورجح رواية شعبة وسفيان الثوري وغيرهما عن الأعمش، لأن محمد ابن فضيل جاء بزيادة في إسناد الحديث والذين رووه من دون الزيادة أحفظ وأكثر لهذا رجع أبو حاتم الحديث من دون الزيادة.

وهذا الحديث من الأحاديث التي أعلمها الإمام ابن عمار الهروي، فقد رجع ما رجحه

(١) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٥٤٠).

(٢) أخرج روايته: عبد الرزاق في مصنفه (٣٥٩٢)، وأحمد (٣٨٨٤).

(٣) البقية ذكرهم: ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم ص ٥.

(٤) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٥٣٨)، والبخاري (١٤٨٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/١١١/رقم ١٠١٢٧).

(٥) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٥٣٩).

أبو حاتم حيث قال: «حديث بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله: كنا نسلم على النبي -صلى الله عليه وسلم-... الحديث. وبعده لهريم بن سفيان عن الأعمش مثله.

وافقهما على ذلك: أبو عوانه، وأبو بدر شجاع بن الوليد. ورواه الثوري، وشعبه، وزائدة، وجريز، وأبو معاوية، وحفص عن الأعمش، عن إبراهيم عن عبدالله. ولم يذكر علقمة. وهؤلاء الذين أرسلوه أثبت وأجل ممن وصله.

ورواه الحكم بن عتيبة أيضاً عن إبراهيم، عن عبدالله مرسلأً أيضاً. إلا ما رواه أبو خالد الأحمر عن شعبة، موصولاً، فإنه وهم فيه أبو خالد^(١).

وقد رد عليه الحافظ ابن رجب بعد نقله لكلامه قال مصححاً صنيع الإمام البخاري ومسلم: «وتصرف البخاري يدل على خلاف ذلك، وأن وصله صحيح.

وكذلك مسلم في صحيحه^(٢)؛ فإنه خرجه من طريق ابن فضيل، وهريم بن سفيان -موصولاً- كما خرجه البخاري^(٣).

فصنيع الإمامين البخاري ومسلم واضح في إثبات علقمة في الحديث.

أما رواية شعبة وسفيان الثوري عن الأعمش من دون ذكر علقمة بن قيس، فيكون الحديث منقطعاً لأن إبراهيم ابن يزيد لم يدرك عبد الله بن مسعود، لأن ابن مسعود -رضي الله عنه- توفي سنة ثلاث وثلاثين للهجرة، قال يحيى ابن بكير: «مات سنة ثلاث وثلاثين».

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: «مات سنة ثلاث أو اثنتين

(١) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم، ابن عمار ص (٥).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٨).

(٣) ابن رجب، فتح الباري (٢٩٥/٥ - ٢٩٦).

وثلاثين»^(١).

وولد إبراهيم بن يزيد النخعي سنة ست وأربعين للهجرة، قال محمد بن سعد: «وقال غيره: وأجمعوا على أنه توفي في سنة ست وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة، وهو ابن تسع وأربعين سنة لم يستكمل الخمسين. وبلغني أن يحيى بن سعيد القطان كان يقول: مات إبراهيم وهو بن نيف وخمسين سنة»^(٢).

وكذلك الظاهر من كلام أبي حاتم أن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود، لكن مراسيل إبراهيم النخعي صحيحة لما نقله الأعمش عن إبراهيم النخعي حيث قال الأعمش: «قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله: فهو عن غير واحد عن عبد الله»^(٣).

قال الحافظ ابن رجب: «وهذا يقتضي ترجيح المرسل على المسند، لكن عن النخعي خاصة فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة»^(٤).

ففي كلام الحافظ ابن رجب الظاهر أنه قولان هذا الذي معنا والذي مرّ قبل قليل، والحقيقة أنه لا تناقض بين القولين القول الأول الذي مرّ معنا كان في ترجيح الموصول على المرسل، وهو ترجيح لصنيع الإمامين البخاري ومسلم.

أما القول الذي معنا، فهو عام في كل مراسلات إبراهيم النخعي، ويلاحظ أن أئمتنا كانوا حريصين أشد الحرص على الصحيحين، وأن لهما هيبة ليست موجودة في غيرهما.

(١) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (١/١٥٠)، وتهذيب الكمال، المزي (١٦/١٢٧).

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد (٦/٢٨٤)، تحقيق زياد منصور، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، بيروت.

(٣) تهذيب الكمال، المزي (٢٦٥).

(٤) شرح علل الترمذي، ابن رجب (١/٥٤٢).

وقد قال أحمد بن حنبل في مراسيل النخعي: «ومرسلات إبراهيم النخعي لا بأس بها»^(١).

وقال ابن معين: «ومرسلات إبراهيم صحيحه إلا حديث تاجر البحرين»^(٢)، وحديث الضحك في الصلاة^(٣)^(٤)، لكن يبقى ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم أرجح لما اشترطا من اتصال الإسناد ما يروونه في صحيحيهما، والله تعالى أعلم.

(١) تهذيب الكمال، المزي (٨٣/٢٠).

(٢) وهو حديث الأعمش عن إبراهيم قال جاء رجل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال يا رسول الله إني رجل تاجر اختلف إلى البحرين فأمره أن يصلي ركعتين. أخرجه ابن أبي شيبة (٨١٦٢)، وأبو داود في مراسيله (٧٢).

(٣) وهو حديث الأعمش أيضاً: عن إبراهيم قال: جاء رجل ضرير البصر والنبي -صلى الله عليه وسلم- في الصلاة فعثر فتزدي في بئر فضحكوا فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة. أخرجه الدارقطني في سننه (١٧١/١).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٠٦/٣).

الحديث السابع والعشرون

سؤال رقم (٨٠٣) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه أبو بكر بن عيَّاشٍ، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، أَنَّهُ قال لِضُبَاعَةَ: اشترِطِي.

قال أبو محمد: ورواهُ الثَّورِيُّ، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن ضُبَاعَةَ، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

فقال أبي: إِنَّ عَامَّةَ النَّاسِ يَقُولُونَ: هشامٌ، عن أبيه: أَنَّ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال لِضُبَاعَةَ. قال أبي: أشبهُ عِنْدِي مُرْسَلًا: هشامٌ عن أبيه: أَنَّ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على ضباعة بنت الزبير فقال لها «لعلك أردت الحج». قالت والله لا أجدني إلا وجعة. فقال لها «حجي واشترطي، قولي اللهم محلي حيث حبستني». وكانت تحت المقداد بن الأسود»^(٢).

قال الإمام مسلم: «حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج؟ قالت والله ما أجدني إلا وجعة فقال لها حجي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وكانت تحت المقداد.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم، (٢٠٦/٣-٢٠٨).

(٢) صحيح البخاري (٥٠٨٩).

وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل النبي - صلى الله عليه وسلم - علي ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني.

وحدثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنها - مثله^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: هشام بن عروة عن عروة عن عائشة.

رواه كل من:

١ - حماد بن أسامة^(٢).

٢ - ومعمر بن راشد^(٣).

٣ - وسفيان بن عيينة^(٤).

٤ - وعمر بن علي المقدمي^(٥)، كلهم عن هشام بن عروة به.

متابعة لهشام بن عروة: وقد تابعه كل من:

(١) صحيح مسلم (١٢٠٧)، و(١٢٠٨).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧)، وأحمد (٢٥٦٥٩)، وابن خزيمة (٢٦٠٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٨٨٤)، وفي الصغرى (١٣٩١).

(٣) أخرج روايته: مسلم (١٢٠٧)، والنسائي (المجتبى) (٢٧٦٨)، وأحمد (٢٥٣٠٨)، والدارقطني في السنن (٢٣٤/٢).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٣٣٤/رقم ٨٣٤).

(٥) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٣٣٤/رقم ٨٣٥).

١ - الزهري^(١).

٢ - وعمرو بن شعيب^(٢)، كلاهما عن عروة بن الزبير به.

متابعة لعروة بن الزبير: فقد تابعه القاسم بن محمد^(٣)، عن عائشة.

الطريق الثاني: هشام بن عروة عن عروة.

رواه سفيان بن عيينة^(٤)، عن هشام بن عروة به.

الطريق الثالث: هشام بن عروة عن عروة عن ضباعة بنت الزبير^(٥).

رواه كل من:

١ - سفيان الثوري^(٦).

٢ - ومعمرو بن راشد^(٧).

٣ - وكيع بن الجراح^(٨).

(١) أخرج روايته: مسلم (١٢٠٧)، والنسائي (المجتبى) (٢٧٦٨)، وأحمد (٢٥٣٠٨)، وابن الجارود في المنتقى (٤٢٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٧٧٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٨٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٣٤/٢٤/رقم ٨٣٣)، والدارقطني في السنن (٢٣٤/٢).

قال النسائي: ((لا أعلم أحدا أسند هذا الحديث عن الزهري غير معمرو بن راشد والله سبحانه وتعالى أعلم)). سنن النسائي (المجتبى) (١٦٨/٥).

(٢) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الأوسط (٦٨٦٩).

(٣) أخرج روايته: ابن حبان في صحيحه (٣٧٧٣).

(٤) أخرج روايته: في مسند الشافعي (٥٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٨٨٢).

(٥) هي: ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي - صلى الله عليه وسلم - لها صحبة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٨٦٢٩).

(٦) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٣٣٦/٢٤/رقم ٨٤٢).

(٧) أخرج روايته: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (٥٩٠٩).

(٨) أخرج روايته: ابن ماجه (٢٩٣٧).

٤- ومحمد بن فضيل^(١)، كلهم عن هشام بن عروة به.

متابعة لعروة بن الزبير: فقد تابعه كل من:

١- عكرمة مولى ابن عباس^(٢).

٢- وزينب بنت نبيط^(٣)، عن ضباعة به.

بيّن أبو حاتم أن عامة الرواة يروونه مرسلًا عن عروة بن الزبير عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، لذلك رجح عن هشام بن عروة عن عروة بن الزبير.

وأما الدارقطني فقد رجح إرساله، فقال بعد أن ذكر الاختلاف: «والمرسل أصح، وكذلك رواه أبو الأسود، عن عروة، مرسلًا»^(٤).

وقد أشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث، فقال: «قال الأصيلي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، قال النسائي: لا أعلم أسنده عن الزهري غير معمر، وغيره من جماعة الحفاظ لا يذكرونه، وقد أنكر الزهري الاشتراط، وأنكره ابن عمر، وغيره»^(٥).

وبعد النظر في صنيع الإمامين البخاري ومسلم تبين أن الحديث قد ثبت عندهما متصلًا عن أمّ المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-، وكذلك يتبين من ترتيب الإمام مسلم للحديث فقد ذكر متابعات الحديث ثم شواهد، فهذا يدل على أن الحديث قد ثبت متصلًا، وهو الصحيح.

(١) أخرج روايته: ابن ماجه (٢٩٣٧).

(٢) أخرج روايته: أحمد (٢٧٣٥٨).

(٣) أخرج روايتها: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٥٦).

هي: زينب بنت نبيط ويقال بنت سليل يقال لها صحبة وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين. تقريب التهذيب، ابن حجر (٨٥٩٩).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٣٨٢٥).

(٥) إكمال المعلم، القاضي عياض (٢٢٧/٤)، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، المنصورة.

أما كلام القاضي عياض المتقدم فقد تعقبه الإمام النووي بقوله: «...تضعيف الحديث غلط فاحش جداً نبهت عليه لئلا يغتر به، لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية»^(١).

تنبيه: إنكار عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- للاشتراط.

فقد جاء من طريق: معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أنه كان ينكر الاشتراط في الحج، ويقول: أليس حسبكم سنة نبيكم -صلى الله عليه وسلم-^(٢).

ومن طريق: يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم قال: كان عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- ينكر الاشتراط في الحج ويقول أليس حسبكم سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى حج عاماً قابلاً ويهدي أو يصوم إن لم يجد قال يونس قال ربيعة لا نعلم شرطاً يجوز في إحرامه^(٣).

الجواب عن هذا:

١- أنه قد صح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة، وغيرهم من الصحابة -رضي الله عنهم-، ولم يصح إنكاره عن أحد من

(١) شرح صحيح مسلم، النووي (٨/٣٧٠).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه (٩٤٢)، والنسائي (المتنبي) (٢٧٧٠)، وأحمد (٤٨٨١).

(٣) أخرجه البيهقي، السنن الكبرى (٩٩٠٣).

الصحابة إلا عن ابن عمر^(١).

٢- أنه لم يبلغه حديث الإشتراط، قال البيهقي: «وعندي أن أبا عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لو بلغه حديث ضباعة بنت الزبير لصار إليه ولم ينكر الإشتراط كما لم ينكره أبوه، وبالله التوفيق»^(٢)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٨/٤).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي (٢٢٣/٥).

الحديث الثامن والعشرون

سؤال رقم (١١٤٠) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه يزيدُ بنُ أبي حبيبٍ، عن عطاءٍ، عن جابرٍ، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَنَازِيرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْأَصْنَامِ، فَقَالَ رَجُلٌ: فما ترى في شُحُومِ الْمَيْتَةِ يُدَّهَنُ بِهَا؟ فقال: لعن الله اليهود... الحديث.

قلت: ورواه أيضاً حاتمُ بنُ إسماعيلٍ، عن عبد الحميدِ بنِ جعفرٍ، عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ، عن عمرو بن الوليدٍ، عن عبدة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مثله.

قلتُ: فأَيُّهُمَا أَصْحُ؟

قال أبي: حديثُ يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ، عن عطاءٍ، هو من حديثِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ، عن عطاءٍ، عن جابرٍ، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

ولا أعلمُ يزيدُ بنَ أبي حبيبٍ سَمِعَ منَ عطاءٍ شيئاً.

ولا أعلمُ أحداً منَ المِصْرِيِّينَ روى هذا الحديثَ عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ، عن عمرو بن الوليدٍ، عن عبد الله بن عمرو، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

فإن كان عبد الحميد سمعه، وحفظه، فإن محله الصدق^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- أنه سمع رسول الله -صلى الله

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٣/٦٢٤-٦٢٦).

عليه وسلم- يقول عام الفتح ، وهو بمكة «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام». فقيل يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس. فقال «لا، هو حرام». ثم قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عند ذلك «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

وقال: «قال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد حدثنا يزيد كتب إلي عطاء سمعت جابراً -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-»^(١).

قال الإمام مسلم: «حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله: أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول عام الفتح وهو بمكة إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقيل: يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس؟ فقال: لا هو حرام ثم قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها أجملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه».

وقال: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالوا حدثنا أبو أسامة عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد ابن أبي حبيب عن عطاء عن جابر قال سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عام الفتح ح وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا الضحاك -يعني أبا عاصم- عن عبد الحميد حدثني يزيد بن أبي حبيب قال كتب إلي عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عام الفتح بمثل

(١) صحيح البخاري (٢٢٣٦).

حديث الليث^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله.

رواه كل من:

١ - الليث بن سعد^(٢).

٢ - وعبد الحميد بن جعفر^(٣)، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب به.

متابعة ليزيد بن أبي حبيب:

فقد تابعه جعفر بن ربيعة^(٤)، عن عطاء بن أبي رباح به.

الطريق الثاني: محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله.

رواه كل من:

١ - يزيد بن هارون^(٥).

(١) صحيح مسلم (١٥٨١).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١)، وأبو داود (٣٤٨٦)، والترمذي (١٢٩٧)، والنسائي (المجتبى) (٤٢٥٦)، وأحمد (١٤٤٧٢)، وابن ماجه (٢١٦٧)، وابن الجارود في المنتقى (٥٧٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٣٥٨)، والبعوي في شرح السنة (٥٠٤/١)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٥٣٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٨٣٠).

(٣) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١)، وأبو داود (٣٤٨٧)، وابن أبي شيبة (٣٨١٠٠)، وأحمد (١٤٤٩٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٣٥٦)، وأبو يعلى (١٨٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٨٣١)، من طريق: الضحاك بن مخلد به. وعبد الحميد بن جعفر هو: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري صدوق رمي بالقدر وربما وهم. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٧٥٦).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الأوسط (٩٠٥٣).

(٥) أخرج روايته: أبو يعلى (٢٢٠٩).

٢- وعبدالوارث بن سعيد^(١)، كلاهما عن محمد بن إسحاق به.

الطريق الثالث: يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد^(٢) عن عبدالله بن عمرو.

رواه كل من:

١- محمد بن إسحاق^(٣).

٢- وعبدالله بن لهيعة^(٤).

٣- وعبد الحميد بن جعفر^(٥)، كلهم عن يزيد بن أبي حبيب به.

اختلف في الحديث عن يزيد بن أبي حبيب على وجهين

الأول: رواه عبد الحميد بن جعفر - عنه حماد بن أسامة، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد-، والليث بن سعد، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبدالله، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. الحديث.

الثاني: رواه عبد الحميد بن جعفر - عنه حاتم بن إسماعيل - عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عبدة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. الحديث.

وقد بين أبو حاتم في كلامه أنّ عبد الحميد تفرد بهذا الطريق عن يزيد بن أبي حبيب عن جميع المصريين، وعلق الحكم عليه بمدى حفظ عبد الحميد له، فإن كان حفظه فهو صحيح.

(١) أخرج روايته: السهمي في تاريخ جرجان ص (٤٥١).

(٢) هو: عمرو بن الوليد بن عبدة بفتح الحين السهمي مولى عمرو بن العاص مصري صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥١٣٣).

(٣) أخرج روايته: أبو داود (٣٦٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٧٨١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٩٧٣)، والبخاري (٢٤٥٤).

(٤) أخرج روايته: أحمد (٦٤٧٨).

(٥) أخرج روايته: أحمد (٦٥٩١)، وفي الأشربة (٢٠٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٠٧٨٢).

وقد بيّن ذلك الحافظ ابن رجب بعد أن نقل كلام ابن أبي حاتم وأبيه فقال: «يعني أنه إنما يروى عنه كتابة»^(١).

وقد أعل الحديث الحافظ المزي، فقال: «وقال أبو سعيد بن يونس: وليد بن عبدة مولى عمرو بن العاص، روى عنه يزيد ابن أبي حبيب، والحديث معلول، ويقال: عمرو بن الوليد بن عبدة»^(٢).

قد ذكر الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما أن سماع يزيد بن أبي حبيب من عطاء إنما هو عن طريق المكاتب.

والمكاتب إحدى طرق التحمل الثمانية وأنا أنقل بعض كلام الأئمة في أن المكاتب إحدى طرق التحمل:

قال القاضي عياض في الإلماع: «وقد استمر عمل السلف فمن بعدهم من المشايخ بالحديث بقولهم: كتب إليّ فلان قال: أخبرنا فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا التحديث وعدّوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك، وهو موجود في الأسانيد كثير»^(٣).

وقال ابن الصلاح في علوم الحديث: «القسم الخامس من أقسام طرق نقل الحديث وتلقّيه: المكاتب: وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب وهو غائب شيئاً من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك وهو حاضر، ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه، وهذا القسم ينقسم أيضاً إلى نوعين:

أحدهما: أن تتجرّد المكاتب عن الإجازة.

(١) جامع العلوم والحكم، ابن رجب ص (٤١٤)، مكتبة مصطفى الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، القاهرة.

(٢) تهذيب الكمال، المزي (٤٥/٣١).

(٣) الإلماع، القاضي عياض ص (٩٠)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة.

والثاني: أن تقتزن بالإجازة، بأن يكتب إليه ويقول: أجزتُ لك ما كتبتك لك، أو ما كتبت به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

أمَّا الأوَّل: وهو ما إذا اقتصر على المكاتبة، فقد أجاز الرواية بها كثير من المتقدمين والمتأخرين، منهم: أيوب السختياني، ومنصور، والليث بن سعد، وقاله غير واحد من الشافعيين، وجعلها أبو المظفر السمعاني منهم أقوى من الإجازة، وإليه صار غير واحد من الأصوليين.

وأبى ذلك قوم آخرون، وإليه صار من الشافعيين القاضي الماوردي وقطع به في كتابه الحاوي. والمذهب الأوَّل هو الصحيح المشهور بين أهل الحديث، وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم: كتب إليّ فلان: قال: حدثنا فلان، والمراد به هذا، وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول..^(١).

بهذا يتبين صحة صنيع الإمامين البخاري ومسلم، وأما الطريق التي ذكرها ابن أبي حاتم وهي: حاتم بن إسماعيل^(٢) عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو، فلم أجدها وعزاها الحافظ ابن حجر في الفتح إلى ابن أبي حاتم وردّها فقال: «قد اختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي عاصم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية: حاتم بن إسماعيل شاذة»^(٣)، والذي يظهر أنّ الأرجح ما قاله ابن حجر فإنّ حاتم بن إسماعيل خالف اثنين من الثقات الأثبات، وأيدت روايتهما رواية الليث بن سعد الموافقة لهما، والحديث من الوجه الراجح صحيح؛ فقد اتفق عليه الشيخان، والله تعالى أعلم.

(١) علوم الحديث، ابن الصلاح ص (١٥٣-١٥٤).

(٢) هو: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم أصله من الكوفة صحيح الكتاب صدوق بهم. تقريب التهذيب، ابن حجر (٩٩٤).

(٣) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٣٦٣/٤).

الحديث التاسع والعشرون

سؤال رقم (١٣٦٤) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه عمرو بنُ عاصمٍ، عن همّامٍ، وحمّادِ ابنِ سلمة، عن إسحاق بنِ عبدِالله بنِ أبي طلحة، عن أنسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، فقال: يا رسولَ الله، أصبتُ حدًّا، فأقمه عليّ، فأقيمتِ الصلاةُ، فلما صَلَّى النَّبيُّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: يا رسولَ الله، إنِّي أصبتُ حدًّا، فأقمه عليّ، قال: صلّيت معنا؟ قال: نعم، قال: قد غُفِرَ لك.

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسنادِ»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال البخاري: «حدثني عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم الكلابي حدثنا همّام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال كنت عند النبي -صلى الله عليه وسلم- فجاءه رجل فقال يا رسول الله إنني أصبت حدا فأقمه علي.

قال ولم يسأله عنه. قال وحضرت الصلاة فصلى مع النبي -صلى الله عليه وسلم- فلما قضى النبي -صلى الله عليه وسلم- الصلاة قام إليه الرجل فقال يا رسول الله إنني أصبت حدًّا، فأقم في كتاب الله. قال «أليس قد صليت معنا». قال نعم. قال «فإن الله قد غفر لك ذنبك». أو قال «حدك»^(٢).

قال مسلم: «حدثنا الحسن بن علي الحلواني حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا همّام

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٢٠١/٤-٢٠٢).

(٢) صحيح البخاري (٦٨٢٣).

عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال يا رسول الله أصبتُ حداً فأقمه علي قال وحضرت الصلاة فصلي مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلما قضى الصلاة قال يا رسول الله إني أصبتُ حداً فأقم في كتاب الله قال هل حضرت الصلاة معنا؟ قال نعم قال قد غفر لك^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: عمرو بن عاصم^(٢) عن همام بن يحيى^(٣) عن إسحاق بن عبد الله عن أنس.

- (١) صحيح مسلم (٢٧٦٤).
- (٢) هو: عمرو بن عاصم بن عبيد الله بن الوازع الكلابي القيسي، أبو عثمان البصري. قال ابن معين: صالح. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢٥٠/٦). وقال: أراه كان صدوقاً. وقال: ثقة.
- وقال بندار لولا فرقي من آل عمرو بن عاصم لتركته حديثه. تاريخ بغداد، الخطيب (٢٠٢/١٢).
- قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. المغني في الضعفاء، الذهبي (٤٦٧٠).
- وقال أبو داود: لا أنشط بحديثه. سؤالات الآجري أبا داود (٢٩٢).
- وقال محمد بن سعيد: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. تهذيب الكمال، المزي (٤٣٩٠).
- وقال ابن حجر: صدوق في حفظه شيء. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٠٥٥).
- (٣) هو: همام بن يحيى بن دينار العوذلي المحلمي، أبو عبد الله، ويُقال: أبو بكر، البَصْرِيُّ، مولى بني عوذ بن سود ابن الحجر بن عمرو ابن عُمَران، إخوة طاحية وزهران، من الأزد.
- قال عفان بن مسلم: كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره، فكف يحيى بعد عنه.
- وقال أحمد بن سنان القطان: سمعت يزيد بن هارون يقول: كان همام قوياً في الحديث.
- وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: همام ثبت في كل المشايخ.
- وقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: همام أيش تقول فيه؟ قال: كان عبد الرحمن يرضاه.
- وقال أبو حاتم، عن أحمد بن حنبل: سمعت ابن مهدي يقول: همام عندي في الصدق مثل ابن أبي عروبة. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٠٨/٩).
- وقال يحيى بن سعيد القطان يقول: ألا تعجب من عبد الرحمن بن مهدي يقول: من فاته شعبة سمع من همام، وكان يحيى بن سعيد لا يعبأ بجماعة، فذكر فيهم هماماً. الكامل، ابن عدي (١٣٠/٧).
- وقال محمد بن سعد: كان ثقة، ربما غلط في الحديث. الطبقات الكبرى، ابن سعد (٢٨٢/٧).
- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن همام ابن يحيى، فقال: لا بأس به. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٠٨/٩).
- وقال أبو أحمد بن عدي: وهمام أشهر وأصدق من ان يذكر له حديث منكر أوله حديث منكر وأحاديثه مستقيمة عن قتادة وهو مقدم أيضاً في يحيى بن أبي كثير وعامة ما يرويه مستقيم. الكامل، ابن عدي (١٣٠/٧).

رواه كل من:

١ - عبدالقدوس بن محمد^(١).

٢ - والحسن بن علي الحلواني^(٢)، كلاهما عن عمرو بن عاصم به.

الطريق الثاني: سليمان بن عبدالجبار^(٣) عن همام وحماد بن سلمة عن إسحاق بن عبدالله عن أنس.

رواه أبو بكر بن أبي الدنيا^(٤)، عن سليمان بن عبدالجبار به.

بيّن أبو حاتم إن الحديث باطل بهذا الإسناد، لأنه قد تفرد به عمرو بن عاصم، وهو ممن لا يتحمل تفرده، لهذا فقد حكم أبو حاتم على عمرو بن عاصم أنه: يكتب حديثه ولا يحتج به، فقول أبو حاتم: "حديث باطل بهذا الإسناد" أي: أن الحديث قد صح من غير هذا الطريق.

وقد أعل البردنجي هذا الحديث فقال: "هذا عندي حديث منكر، وهو عندي وهم من عمرو بن عاصم"^(٥).

فأراد الحافظ ابن رجب أن يبين مراد البردنجي فقال: "ولعلّ أبا حاتم والبردنجي إنما أنكرا

(١) أخرج روايته: البخاري (٦٨٢٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٣٩٩).

وعبد القدوس بن محمد هو: عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحباب العطار البصري صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤١٤٦).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٧٦٤).

الحسن بن علي هو: الحسن بن علي بن محمد الهذلي أبو علي الخلال الحلواني بضم المهملة نزيل مكة ثقة حافظ له تصانيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٢٦٢).

(٣) هو: سليمان بن عبد الجبار بن زريق بتقلم الزاي مصغر الخياط أبو أيوب البغدادي صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٥٨٣).

(٤) أخرج روايته: الحاكم في المستدرک (٧٦٤٨).

أبو بكر بن أبي الدنيا هو: عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي مولا هم أبو بكر بن أبي الدنيا البغدادي صدوق حافظ صاحب تصانيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٥٩١).

(٥) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٥٥/٢).

الحديث لأن عمرو ابن عاصم ليس هو عندهما في محل من يحتمل تفرد به هذا الإسناد،
والله أعلم^(١).

قال ابن حجر رداً على البرديجي: «لم يبين وجه الوهم، وأما إطلاقه كونه منكرًا فعلي
طريقته في تسميته ما ينفرد به الراوي منكرًا إذا لم يكن له متابع، لكن يجاب بأنه وإن لم
يوجد لهمام ولا لعمرو بن عاصم فيه متابع فشاهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه، ومن
ثم أخرجه مسلم عقبه، والله أعلم^(٢)».

تعريف البرديجي للمنكر: قد نُقل على اختلاف في ألفاظه وممن نقله:

أولاً: ابن الصلاح، فقال في مقدمته: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي
الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي
رواه منه ولا من وجه آخر^(٣)».

وقد فهم ابن الصلاح تعريف البرديجي أنه يطلق النكارة على التفرد المطلق حيث قال
بعد نقل تعريف البرديجي: «فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد
أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث^(٤)».

ثانياً: ابن رجب، فقال في شرح العلل: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر
من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ
المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن
الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه فيكون

(١) شرح علل الرمذي، ابن رجب (٦٥٥/٢).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (١١٢/١٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص (٤٦).

(٤) المصدر السابق ص (٤٦).

منكراً^(١).

فقال الحافظ ابن رجب بعد إيراد تعريف البرديجي: «ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-».

وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قال الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في النهي عن بيع الولاء وهبته».

ثم قال: «قال البرديجي بعد ذلك: فأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، ننظر في الحديث، فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو عن أنس بن مالك من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك، كان منكراً».

وقال أيضاً -أي: البرديجي-: إذا روى الثقة من طريق صحيح عن رجل من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثاً لا يصاب إلا عند الرجل الواحد لم يضره أن لا يرويه غيره إذا كان متن الحديث معروفاً، ولا يكون منكراً ولا معلولاً.

وقال في حديث رواه عمرو بن عاصم عن همام عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس أن رجلاً قال للنبي -صلى الله عليه وسلم-: «إني أصبت حداً فاقمه علي .. الحديث»: هذا عندي حديث منكر، وهو عندي وهم من عمرو ابن عاصم.

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد».

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٢/٦٥٣).

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين من هذا الوجه، وخرج مسلم معناه أيضاً من حديث
أمامة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فهذا شاهد لحديث أنس.

ولعلّ أبا حاتم والبرديجي إنما أنكر الحديث لأن عمرو بن عاصم ليس هو عندهما في محل
من يحتمل تفرد به مثل هذا الإسناد، والله أعلم^(١).

مناقشة فهم ابن رجب لكلام البرديجي:

فإن كلام البرديجي كان يحتمل معنى آخر، لكن ابن رجب ألمح إلى خفائه، وهو أن
الأفراد لا تقبل إلا من الأئمة الكبار، بدليل ما ذكر ابن رجب أن أفراد الشيوخ التي لا تعرف
متونها هي منكورة، والشيخ يطلق عند أئمة الحديث على مرتبة تنزل عن مراتب الأئمة
الثقات.

ثم الحديث الذي أنكره البرديجي ومثل به ابن رجب قد صرح البرديجي بأنه وهم من
عمرو بن عاصم، وإذ جزم بأنه وهم فهو دليل على أنه لا ينكر الحديث لمجرد التفرد، بل قد
غلب على ظنه أنه وهم فيه.

ثم بيّن ابن رجب السبب الذي من أجله أنكر الحديث بقوله: "ولعلّ أبا حاتم والبرديجي
إنما أنكر الحديث لأنه عمرو بن عاصم ليس هو عندهما في محل من يحتمل تفرد به مثل هذا
الإسناد".

إذاً نخلص إلى أن كلام البرديجي يحتمل معنى آخر غير الذي ذكره ابن رجب.

فالإمام البخاري الذي أراه أخرج هذا الحديث لأنه صح عنده متنه، فقد شهد لهذا
الحديث حديث أبي أمامة على ما سيأتي.

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٢/٦٥٣-٦٥٥).

أما الإمام مسلم فقد أخرج الحديث ثم اتبعه بالشاهد وهو حديث أبي أمامة.

والشاهد هو: عن أبي أمامة قال: بينما رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في المسجد، ونحن قعود معه، إذ جاء رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حداً، فأقمه عليّ، فسكت عنه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ثم أعاد فقال: يا رسول الله إني أصبتُ حداً، فأقمه عليّ، فسكت عنه.

وأقيمت الصلاة، فلما انصرف نبيُّ الله -صلى الله عليه وسلم- قال أبو أمامة: فاتبع الرجل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حين انصرف، واتّبع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنظر ما يردُّ على الرجل، فلحق الرجل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله إني أصبتُ حداً، فأقمه عليّ.

قال أبو أمامة: فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أرأيت حين خرجت من بيتك، أليس قد توضأت فأحسنت الوضوء؟"

قال: بلى. يا رسول الله قال: "ثم شهدت الصلاة معنا؟" فقال: نعم. يا رسول الله قال: فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "فإن الله قد غفر لك حدك. - أو قال- ذنبك"^(١).

بهذا يتبين أن الحديث صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٢٧٦٤)، وأبو داود (٤٣٨١)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٣١٦)، وأحمد (٢٢١٦٣).

الحديث الثالثون

سؤال رقم (١٦٧٥) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه الحارثُ بنُ عُبيدٍ، عن أبي عمران الجونيِّ، عن جندبٍ، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: اقرؤوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فقوموا.

فقال: روى هذا ابنُ عونٍ، عن أبي عمران الجونيِّ، عن عبدِ الله بنِ الصّامتِ، قال: قال عُمرُ، وهذا الصّحيحُ. قلت: الوهم ممّن؟

قال: الحارث بن عُبيد»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا عمرو بن علي حدثنا عبدالرحمن بن مهدي حدثنا سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني عن جندب قال النبي -صلى الله عليه وسلم- «اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا عنه».

تابعه الحارث بن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران، ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان. وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله.

وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبدالله بن الصامت عن عمر قوله، وجندب أصح وأكثر»^(٢).

قال الإمام مسلم: «حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو قدامة الحارث بن عبيد عن أبي عمران عن جندب بن عبدالله البجلي قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اقرؤا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فيه فقوموا.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤/٦١١-٦١٢).

(٢) صحيح البخاري (٥٠٦١).

حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا عبدالصمد حدثنا همام حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب (يعني بن عبدالله): أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال اقرؤا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم فقوموا.

حدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي حدثنا حبان حدثنا أبان حدثنا أبو عمران قال: قال لنا جندب ونحن غلمان بالكوفة: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اقرؤا القرآن بمثل حديثهما^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أبو عمران^(٢) عن جندب بن عبدالله.

فقد اختلفوا منهم من رفعه ومنهم من وقفه:

أما الذين رفعوه فهم:

١- حماد بن زيد^(٣).

٢- والحارث بن عبيد^(٤).

٣- وسلام بن أبي مطيع^(٥).

(١) صحيح مسلم (٢٦٦٧).

(٢) هو: عبدالملك بن حبيب الأزدي أو الكندي أبو عمران الجوني مشهور بكنيته ثقة . تقريب التهذيب، ابن حجر (٤١٧٢).
(٣) أخرج روايته: البخاري (٥٠٦٠)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣١٦٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٣/٢/رقم١٦٧٣).

(٤) أخرج روايته: مسلم (٢٦٦٧)، وابن أبي شيبة (٣٠٧٩٣)، والدارمي (٣٣٦١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٣/٢/رقم١٦٧٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٦٠).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٥٠٦١)، و(٧٣٦٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٠٩٧)، وأحمد (١٨٨١٦).

٤ - وأبان بن يزيد^(١).

٥ - وحجاج بن فرافصة^(٢).

٦ - وهارون بن موسى^(٣).

٧ - وسهيل بن أبي حزم^(٤).

٨ - وهمام بن يحيى^(٥)، كلهم عن أبي عمران به.

وأما الذين لم يرفعوه فهم:

١ - أبان بن يزيد^(٦).

٢ - وحماد بن سلمة^(٧).

٣ - وهمام بن يحيى^(٨)، كلهم عن أبي عمران به.

الطريق الثاني: أبو عمران عن عبدالله بن الصامت عن عمر، موقوفاً.

رواه عبدالله بن عون^(٩)، عن أبي عمران به.

فقد بين أبو حاتم أن الحديث قد رواه عبدالله بن عون عن أبي عمران عن عبدالله بن

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٦٦٧).

(٢) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٠٩٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٤/٢/رقم ١٦٧٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٠٩/٣).

(٣) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٠٩٨)، والدارمي (٣٣٥٩).

(٤) ذكره الدارقطني في العلل (٤٧٨/١٣).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٧٣٦٥)، ومسلم (٢٦٦٧).

(٦) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٠٦١).

(٧) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٠٦١).

(٨) أخرج روايته: الدارمي (٣٣٦٠).

(٩) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٠٦١)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٠٩٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٦٢).

الصامت عن عمر ورجحه، وبَيّن أن الوهم من الحارث بن عبيد.

أما الإمام الدارقطني، فقد رجح رفعه عن جندب فقال في العلل بعد ذكره الاختلاف:
«ورفعه عن جندب صحيح»^(١).

والخطيب البغدادي رجح رفعه في تاريخ بغداد^(٢).

إن الحارث بن عبيد^(٣) مقارنة بعبدالله بن عون لا شك أن عبدالله بن عون أوثق منه بكثير، ولكن قد توبع الحارث بن عبيد، فقد تابعه الرواة الثقات على ذلك، لهذا قال الإمام البخاري: في صحيحه كما مرّ «وجندب أصح وأكثر».

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: "وجندب أصح وأكثر" أي أصح إسناداً وأكثر طرقاتاً، وهو كما قال فإن الجرم الغفير رووه عن أبي عمران عن جندب، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم. وأما رواية ابن عون فشاذاة لم يتابع عليها، قال أبو بكر بن أبي داود: لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا، والصواب عن جندب انتهى. ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر وإنما توارد الرواة على

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٣٣٦٨).

(٢) انظر: تاريخ بغداد، الخطيب (٣٧٧/٥).

(٣) هو: الحارث بن عبيد الإيادي بكسر الهمزة بعدها تحتانية أبو قدامة البصري.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: مضطرب الحديث.

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: لا أعرفه، قلت: يروي عن هود بن شهاب، قال: لا أعرفه، قلت: روى

هود بن شهاب بن عباد عن أبيه عن جده: مر عمر على آيات بعرفات، قال: نعم هذا يروي عن عباد من غير هذا الوجه.

وقال عمرو بن علي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن أبي قدامة، وقال: كان من شيوخنا وما رأيت إلا خيراً. تهذيب الكمال،

المزي (١٠٢٩).

وقال عباس الدوري وعبدالله بن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن معين، ضعيف الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٨١/٣).

وقال النسائي: ليس بذاك القوي. بتهذيب الكمال، المزي (١٠٢٩).

وقال ابن حجر: صدوق يخطيء. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٠٣٣).

طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها»^(١).

بذلك يتبين أن الحارث بن عبيد لم ينفرد بهذا حتى يحكم عليه أنه وهم فيه، ويتضح أن الحديث صحيح عن جندب مرفوعاً، وهو يدل على صحة صنيع الإمامين البخاري ومسلم، والله تعالى أعلم.

١ - فتح الباري، ابن حجر (٨٧/٩).

الحديث الحادي الثلاثون

سؤال رقم (١٦٠٢) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه حاتمُ بنُ وردان، عن أيُّوب، عن ابنِ سيرين، عن أنسٍ، أنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: من ذبح قبل الصلاة فليعد، وأنَّ النَّبيَّ -صلى الله عليه وسلم- انكفأ إلى كبشينِ أملحين فذبحهُما، وانكفأ النَّاسُ إلى غنيمةٍ فتوزَّعواها.

قال أبي: الكلامُ الأوَّلُ تابعه عليه ابنُ عُليَّة، وقصَّةُ ذبحِ النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- الكبشينِ الأملحين، فإنَّ عبد الوهَّابِ التَّقفيَّ خالفه، فقال: عن أيُّوب، عن أبي قلابة، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

قلتُ: فأَيُّهُما أشبهُ؟.

قال: حديثُ عبد الوهَّابِ أشبهُ، واللَّهُ أعلمُ^(١).

صنيع الإمامين البخاري مسلم:

قال البخاري: «حدثنا مسدد قال حدثنا إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أنس قال قال النبي -صلى الله عليه وسلم- «من ذبح قبل الصلاة فليعد». فقام رجل فقال هذا يوم يشتهي فيه اللحم.

وذكر من جيرانه فكأن النبي -صلى الله عليه وسلم- صدقه، قال وعندى جذعة أحب إلى من شاتي لحم، فرخص له النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا^(٢).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤/٥٠٧-٥٠٨).

(٢) صحيح البخاري (٩٥٤).

وقال: ((حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- انكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين فذبحهما بيده. تابعه وهيب عن أيوب.

وقال إسماعيل وحاتم ابن وردان عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس^(١).

قال الإمام مسلم: ((حدثني يحيى بن أيوب وعمرو الناقد وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عليّة (واللفظ لعمر) قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن محمد عن أنس قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم النحر (من كان ذبح قبل الصلاة فليعد) فقام رجل فقال يا رسول الله هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر هنة من جيرانه كأن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صدقه قال وعندي جذعة هي أحب إلي من شاتي لحم أفأذبحها؟ قال فرخص له فقال لا أدري أبلغت رخصته من سواه أم لا؟ قال وانكفأ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى كبشين فذبحهما فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها أو قال فتجزعوها.

حدثنا محمد بن عبيد الغبري حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب وهشام عن محمد عن أنس بن مالك: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صلى ثم خطب فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحاً ثم ذكر بمثل حديث ابن عليّة.

وحدثني زياد بن يحيى الحساني حدثنا حاتم (يعني ابن وردان) حدثنا أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال: خطبنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم أضحي قال فوجد ريح لحم فنهاهم أن يذبحوا قال (من كان أضحي فليعد) ثم ذكر بمثل حديثهما^(٢).

(١) صحيح البخاري (٥٥٥٤).

(٢) صحيح مسلم (١٩٦٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أيوب عن ابن سيرين عن أنس.

رواه كل من:

١ - إسماعيل بن عليّة^(١).

٢ - وحماد بن زيد^(٢).

٣ - وحاتم بن وردان^(٣)، كلهم عن أيوب به.

متابعة لأيوب: تابعه هشام بن حسان^(٤)، عن ابن سيرين به.

الطريق الثاني: أيوب عن أبي قلابة عن أنس.

رواه كل من:

١ - وهيب بن خالد^(٥).

(١) أخرج روايته: البخاري (٩٥٤)، و(٥٥٤٦)، و(٥٥٤٩)، و(٥٥٦١)، ومسلم (١٩٦٢)، وأحمد (١٢١٢٠).
ولفظه: "قال النبي -صلى الله عليه وسلم- «من ذبح قبل الصلاة فليعد». فقام رجل فقال هذا يوم يشتهي فيه اللحم. وذكر من جيرانه فكان النبي -صلى الله عليه وسلم- صدقه، قال وعندي جذعة أحب إلى من شاتي لحم، فرخص له النبي -صلى الله عليه وسلم- فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا".

(٢) أخرج روايته: البخاري (٩٨٤)، ومسلم (١٩٦٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦٣٣٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٨٩٧)،
ولفظه: "قال إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- صلى يوم النحر، ثم خطب فأمر من ذبح قبل الصلاة أن يعيد ذبحه فقام رجل من الأنصار فقال يا رسول الله، جيران لي - إما قال بهم خصاصة، وإما قال بهم فقر - وإني ذبحت قبل الصلاة وعندي عناق لي أحب إلى من شاتي لحم. فرخص له فيها".

(٣) أخرج روايته: مسلم (١٩٦٢)، والنسائي (المجتبى) (١٥٨٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦٣٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٨٩٧).

وحاتم بن وردان هو: حاتم بن وردان بن مروان السعدي أبو صالح البصري ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٠٠١).

٤ - أخرج روايته: مسلم (١٩٦٢).

(٥) أخرج روايته: البخاري (١٥٥١)، والبخاري في شرح السنة (٤٦٣/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٩٩٣)، قال البخاري: "قال بعضهم هذا عن أيوب عن رجل عن أنس"، ولفظ الحديث: "قال صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ونحن معه بالمدينة الظهر أربعاً،

٢- وعبدالوهاب الثقفي^(١)، كلاهما عن أيوب به.

بيّن أبو حاتم أن قوله: -صلى الله عليه وسلم-: "من ذبح قبل الصلاة فليعد"، قد تابع إسماعيل بن عليّة، حاتم بن وردان، وأما قصة ذبح النبي -صلى الله عليه وسلم- الكبشين الأملحين، فإن عبدالوهاب الثقفي قد خالفه فقال: عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس... الحديث، ورجح أبو حاتم حديث عبد الوهاب.

الذي يظهر أن في هذا الحديث لأيوب السخثياني شيخين، وهما: أبو قلابة عبدالله بن زيد ومحمد بن سيرين، لذلك أخرج الإمام البخاري الطريقتين فهذا يدل على صحتهما عنده ثم قال البخاري بعدما أخرج طريق عبدالوهاب الثقفي: "تابعه وهيب عن أيوب. وقال إسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس"^(٢).

أما الإمام مسلم فقد أخرج رواية حاتم بن وردان ومن تابعه، ثم جاء بمن تابع أيوب وهو هشام بن حسان، وهذا يدل على صحة مخرج الحديث عن ابن سيرين، وأن الطريقتين صحيحان، والله تعالى أعلم.

والعصر بذى الخليفة ركعتين، ثم بات بها حتى أصبح، ثم ركب حتى استوت به على البيداء، حمد الله وسبح وكبر، ثم أهل بحج وعمرة، وأهل الناس بمما، فلما قدمنا أمر الناس فحلوا، حتى كان يوم التروية أهلوا بالحج قال ونحر النبي -صلى الله عليه وسلم- بدانات بيده قياما، وذبح رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالمدينة كبشين أملحين".

هو: وهيب بالتصغير بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بآخرة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٤٨٧).

(١) أخرج روايته: البخاري (٥٥٥٤)، قال البخاري: "تابعه وهيب عن أيوب. وقال إسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس، ولفظه: "أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- انكفأ إلى كبشين أقرنين أملحين فذبحهما بيده".

(٢) صحيح البخاري (١٠٠/٧).

الحديث الثاني والثلاثون

سؤال رقم (١٨٦٢) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثِ: رُوِيَ عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ: أَصْحَابُ أَبِي مُوسَى أَحْفَظُ، وَأَبُو مُوسَى: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال «المرء مع من أحب»^(٢).

وقال: «حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال: قال عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- جاء رجل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال يا رسول الله كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «المرء مع من أحب».

تابعه جرير بن حازم، وسليمان بن قزم، وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي -صلى الله عليه وسلم-^(٣).

وقال: «حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى قال قيل للنبي -صلى الله عليه وسلم- الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم قال «المرء مع

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١٣٢/٥-١٣٣).

(٢) صحيح البخاري (٦١٦٨).

(٣) صحيح البخاري (٦١٦٩).

من أحب».

تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد^(١).

وقال الإمام مسلم: «حدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم (قال إسحاق أخبرنا وقال عثمان حدثنا) جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال: جاء رجل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحب قوما ولما يلحق بهم؟ قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- المرء مع من أحب.

حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار قالوا حدثنا ابن أبي عدي ح وحدثنيه بشر بن خالد أخبرنا محمد (يعني ابن جعفر) كلاهما عن شعبة ح وحدثنا ابن نمير حدثنا أبو الجواب حدثنا سليمان بن قرم جميعاً عن سليمان عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثله^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى.

رواه كل من:

١ - سفيان الثوري^(٣).

٢ - جرير بن حازم^(٤)، كلاهما عن الأعمش به.

(١) صحيح البخاري (٦١٧٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٦٤٠).

(٣) أخرجه روايته: البخار (٦١٧٠)، وأحمد (١٩٥٢٦)، و(١٩٥٣٣)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥٨٩٣).

(٤) أخرجه روايته: البزار (٣٠١٤).

الطريق الثاني: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود.

رواه كل من:

١- شعبة بن الحجاج^(١).

٢- وجرير بن حازم^(٢).

٣- وسليمان بن قرم^(٣)، كلهم عن الأعمش به.

متابعة للأعمش: تابعه سمعان بن مالك^(٤)، عن أبي وائل به.

بيّن أبو حاتم، أنه روى بعضهم: عن أبي وائل عن عبد الله، أن الذين قالوا: عن أبي موسى أحفظ، ثم قال: "وأبو موسى اسمه: عبد الله بن قيس"، فأراد أبو حاتم بقوله: "ومنهم من يقول: عن أبي وائل عن عبد الله"، هو عبد الله بن مسعود بدليل قوله أن أصحاب أبي موسى أحفظ، فلو كان عبد الله ليس هو أبا موسى ما قال بعده أصحاب أبي موسى أحفظ.

أما الإمام الدارقطني، فقد رجح الوجهين فقال في العلل: "هو حديث يرويه الأعمش واختلف عنه فرواه جرير بن حازم وسليمان بن قرم وجرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن

(١) أخرج روايته: البخاري (٦١٦٨)، ومسلم (٢٦٤٠)، وأحمد (٣٧١٨)، و(١٩٦٢٩)، والبخاري (١٦٧٩).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٦١٦٩)، ومسلم (٢٦٤٠).

(٣) أخرج روايته: مسلم (٢٦٤٠).

وابن قرم هو: سليمان بن قرم بفتح القاف وسكون الراء بن معاذ أبو داود البصري النحوي ومنهم من ينسبه إلى جده سيء الحفظ يتشيع.

تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٦٠٠).

(٤) أخرج روايته الدارقطني في السنن (١٣١/١).

وسمعان هو: سمعان بن مالك الأسدي.

قال أبو زرعة: ليس بالقوى.

وقال ابن خراش: مجهول. ميزان الاعتدال، الذهبي (٣٥٥١).

وقال الدارقطني: مجهول. السنن (١٣١/١).

أبي وائل عن عبدالله.

ورواه أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى ولعلهما صحيحان^(١).

وكذلك الحافظ ابن حجر رجع الوجهين، فقال: «هكذا رواه أصحاب شعبة، فقالوا "عن عبد الله" ولم ينسبوه...»

وحكى الإسماعيلي عن بندار أنه عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري، ...

ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعاً وأن الطريقتين صحيحان لأنه بين الاختلاف في ذلك ولم يرجح، ولذا ذكر أبو عوانة في صحيحه عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقتين صحيحان^(٢).

فالإمام مسلم أخرجه من طريق: أبي وائل عن عبدالله بن مسعود، وأما الإمام البخاري فأخرجه من طريقتين:

الأول: من طريق: أبي وائل عن عبدالله بن مسعود.

والثاني: من طريق: أبي وائل عن أبي موسى.

فهذا يبين أن أبا وائل له شيخان في هذا الحديث وهما صحابييان: عبدالله بن مسعود، وأبو موسى، وهو ما دلّ عليه صنيع الإمام البخاري في صحيحه وبهذا يتبين أن الطريقتين صحيحان، والله تعالى أعلم.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٧٤٠).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (١٠/٤٧١).

الحديث الثالث والثلاثون

سؤال رقم (٢١٣٦) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثِ؛ رَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ {يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} قَالَ: يَقُومُ الرَّجُلُ فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ.

وَرَوَاهُ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، مَوْفُوفًا.

قُلْتُ لِأَبِي: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟ قَالَ أَبِي: جَمِيعًا حَافِظِينَ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا يُسْنِدُ سِوَى عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، وَمَوْفُوفٌ أَشْبَهُهُ»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا إسماعيل بن أبان حدثنا عيسى بن يونس حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. (يوم يقوم الناس لرب العالمين) قال «يقوم أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه»^(٢).

وقال الإمام مسلم: «حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي حدثنا أنس (يعني ابن عياض) ح وحدثني سويد بن سعيد حدثنا حفص بن ميسرة كلاهما عن موسى بن عقبة ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر وعيسى بن يونس عن ابن عون ح وحدثني عبد الله بن جعفر بن يحيى حدثنا معن حدثنا مالك

ح وحدثني أبو نصر التمار حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب

ح وحدثنا الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا أبي عن صالح كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بمعنى

(١) كتاب العلال، ابن أبي حاتم (٥٠٠/٥-٥٠١).

(٢) صحيح البخاري (٦٥٣١).

حديث عبيدالله عن نافع غير أن في حديث موسى بن عقبة وصالح حتى يغيب أحدهم في رشحه إلى أنصاف أذنيه^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: عبدالله بن عون عن نافع عن ابن عمر، مرفوعاً.

رواه كل من:

١- عيسى بن يونس^(٢).

٢- وسليمان بن حيان^(٣).

٣- وموسى بن عقبة^(٤).

٤- وأنس بن عياض^(٥)، كلهم عن عبد الله بن عون به.

متابعة لعبد الله بن عون: تابعه كل من:

١- مالك بن أنس^(٦).

٢- وعبيد الله بن عمر^(٧).

(١) صحيح مسلم (٢٨٦٢).

(٢) أخرجه روايته: البخاري (٦٥٣١)، ومسلم (٢٨٦٢)، والترمذي في جامعه (٣٣٣٦)، والنسائي في السنن الكبرى (١١٦٥٧)، وابن ماجه (٤٢٧٨)، وابن أبي شيبة (٣٤٣٥٣).

(٣) أخرجه روايته: مسلم (٢٨٦٢)، وابن ماجه (٤٢٧٨)، وابن أبي شيبة (٣٤٣٥٣).

(٤) أخرجه روايته: مسلم (٢٨٦٢)، وأحمد (٦٠٧٥).

(٥) أخرجه روايته: مسلم (٢٨٦٢).

(٦) أخرجه روايته: البخاري (٤٩٣٨)، ومسلم (٢٨٦٢).

(٧) أخرجه روايته: مسلم (٢٨٦٢)، والنسائي في السنن الكبرى (١١٦٥٦)، وأحمد (٤٦١٣)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٣٢).

٣- وأيوب السخيتاني^(١).

٤- وصالح بن كيسان^(٢).

٥- وصخر بن جويرية^(٣)، كلهم عن نافع به.

الطريق الثاني: عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر، موقوفاً.

رواه كل من:

١- عبدالله بن المبارك^(٤).

٢- وإسماعيل بن عليّة^(٥).

٣- ويزيد بن زريع^(٦).

٤- وابن أبي عدي^(٧)، كلهم عن عبدالله بن عون به.

فذكر أبو حاتم أن معاذاً العنبري رواه عن ابن عون موقوفاً على ابن عمر، فبيّن أبو حاتم أن عيسى والعنبري حافظان ولا أحد يسنده إلا عيسى بن يونس، ورجح أبو حاتم وقفه.

أما الإمامين البخاري ومسلم فقد رجحا رفع الحديث، وهو الراجح لأن ستة من الرواة قد رفعوا الحديث عن ابن عون، وقد تابع خمسة من الرواة ابن عون على رفعه، والذي يتبين

(١) أخرجه روايته: مسلم (٢٨٦٢)، والترمذي في جامعه (٢٤٢٢)، وأحمد (٥٣١٨).

(٢) أخرجه روايته: مسلم (٢٨٦٢)، والنسائي في السنن الكبرى (١١٦٥٦).

(٣) أخرجه روايته: أحمد (٥٨٢٣)، وابن حبان في صحيحه (٧٣٣١).

(٤) أخرجه عبد الله بن المبارك في مسنده (٩٤)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٤٣١٦).

أما الذي ذكره أبو حاتم وهو: معاذ بن معاذ، فلم أجد من أخرجه.

(٥) أخرجه روايته: الطبري في تفسيره (٢٨١/٢٤).

(٦) أخرجه روايته: الطبري في تفسيره (٢٧٩/٢٤).

(٧) أخرجه روايته: المروزي في زياداته على الزهد لابن المبارك (١٣١٧).

من كلام أبي حاتم أنه لا يعلم من رفع الحديث سوى عيسى بن يونس، فرجح وقفه، ويحتمل أن الاختلاف الحاصل في رفعه ووقفه من عبدالله بن عون، فمرة وقفه، ومرة رفعه بدليل رفع من تابع ابن عون، فتبين أن صنيع البخاري ومسلم هو الصحيح، والله تعالى أعلم.

الحديث الرابع والثلاثون

سؤال رقم (٢٢٥١) قال ابن أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي عَن حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَن سَعِيدٍ، عَن قَتَادَةَ، عَن سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ، عَن جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُبُوا بِكُنْيَتِي.

قَالَ أَبِي: رَوَى شُعْبَةُ، عَن قَتَادَةَ، عَن سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَن جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

قُلْتُ: أَيُّهُمَا أَشْبَهُهُ؟ قَالَ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ أَحْفَظُ»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال الإمام البخاري: «حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن سليمان ومنصور وقتادة سمعوا سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال ولد لرجل منا من الأنصار غلام، فأراد أن يسميه محمداً - قال شعبة في حديث منصور إن الأنصاري قال حملته على عنقي فأتيت به النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وفي حديث سليمان ولد له غلام، فأراد أن يسميه محمداً - قال «سموا باسمي، ولا تكونوا بكنتي، فإني إنما جعلت قاسماً أقسم بينكم». وقال حصين «بعثت قاسماً أقسم بينكم». قال عمرو أخبرنا شعبة عن قتادة قال سمعت سالماً عن جابر أراد أن يسميه القاسم فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- «سموا باسمي ولا تكتبوا بكنتي»^(٢).

وقال الإمام مسلم: «حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار قالوا حدثنا محمد بن

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٦٧٨/٥-٦٧٩).

(٢) صحيح البخاري (٣١١٤).

جعفر حدثنا شعبة سمعت قتادة عن سالم عن جابر بن عبد الله: أن رجلاً من الأنصار ولد له غلام فأراد أن يسميه محمداً فأتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فسأله فقال: أحسنت الأنصار سموا باسمي ولا تكتنوا بكيتي.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى كلاهما عن محمد بن جعفر عن شعبة عن منصور ح وحدثني محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا محمد (يعني ابن جعفر) ح وحدثنا ابن المثنى حدثنا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة عن حصين ح وحدثني بشر بن خالد أخبرنا محمد (يعني ابن جعفر) حدثنا شعبة عن سليمان كلهم عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله عن النبي -صلى الله عليه وسلم-

ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وإسحاق ابن منصور قالوا أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن قتادة ومنصور وسليمان وحصين بن عبد الرحمن قالوا سمعنا سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بنحو حديث من ذكرنا حديثهم من قبل وفي حديث النضر عن شعبة قال وزاد فيه حصين وسليمان قال حصين: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: إنما بعثت قاسماً أقسم بينكم. وقال سليمان: فإنما أنا قاسم أقسم بينكم^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: قتادة عن سليمان الشكري عن جابر.

رواه سعيد بن أبي عروبة^(٢)، عن قتادة به.

(١) صحيح مسلم (٢١٣٣).

(٢) أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠٧/١)، من طريق: عبد الوهاب بن عطاء، وأما بالنسبة لرواية عبد الأعلى السامي التي أشار إليها ابن أبي حاتم فلم أجد من أخرجها.

الطريق الثاني: قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن جابر.

رواه شعبة بن الحجاج^(١)، عن قتادة به.

متابعة لقتادة: فقد تابعه كل من:

١- الأعمش^(٢).

٢- ومنصور^(٣).

٣- وحصين^(٤).

٤- ومحمد بن جعفر^(٥) كلهم عن سالم بن أبي الجعد به.

ذكر أبو حاتم أن شعبة قد روى الحديث عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن جابر... الحديث، ورجح رواية سعيد بن أبي عروبة لأنه أحفظ لحديث قتادة من غيره.

أما البخاري ومسلم فقد أخرجا الحديث من طريق: شعبة بن الحجاج ويترجح صنيع الإمامين البخاري ومسلم وذلك بالنظر إلى صنيعهما فقد أخرجا عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن جابر لأمرين:

الأول: تصريح قتادة بالسماع من سالم بن أبي الجعد.

والثاني: قد ذكرا من تابع قتادة في روايته وهم: الأعمش، ومنصور، وحصين.

(١) أخرج روايته: البخاري (٣١١٤)، ومسلم (٢١٣٣)، وأحمد (١٤١٨٣)، والطيالسي في مسنده (١٧٣٠).
(٢) أخرج روايته: البخاري (٣١١٤)، و(٣١١٥)، وفي الأدب المفرد (٨٣٩)، ومسلم (٢١٣٣)، وأحمد (١٤٢٢٧)، والبزار (١٩٢٤).
(٣) أخرج روايته: البخاري (٣١١٤)، وفي الادب المفرد (٨٣٩)، ومسلم (٢١٣٣)، وأحمد (١٤٩٦٤)، وعبد بن حميد في مسنده (١١١٢)، والبزار (١٩١٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٩١٠٧).
(٤) أخرج روايته: مسلم (٢١٣٣)، وأحمد (١٤٢٤٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٧٢٠).
(٥) أخرج روايته: مسلم (٢١٣٣).

أما ترجيح أبي حاتم لرواية سعيد بن أبي عروبة عن سليمان الشكري عن جابر.

فقد قدم الأئمة سعيد بن أبي عروبة وشعبة في قتادة على غيرهما أما إذا اختلفا كما هنا، فالذي يترجح هنا أن شعبة مقدم على سعيد بن أبي عروبة في قتادة، وذلك لأن شعبة كان يوقف قتادة على الحديث قال البرديجي: «أصح الناس رواية عن قتادة شعبة، كان يوقف قتادة على الحديث».

قال الحافظ ابن رجب معقباً على كلام البرديجي: «كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه، حدثنا.

فأما حفظ حديثه فقد تقدم عن أحمد وغيره أن سعيد بن أبي عروبة أحفظ له، ولكن ظاهر كلام البرديجي خلاف هذا، وأن شعبة أثبت في قتادة»^(١)، بذلك يترجح صنيع الإمامين البخاري ومسلم وأن طريقتهما أقوى وأصح، والله تعالى أعلم.

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٢/٦٩٦-٦٩٧).

الفصل الثاني: الروايات التي أعلها أبو زرة.

المبحث الأول: ما أعله أبو زرة وأخرجها البخاري.

المبحث الثاني: ما أعله أبو زرة وأخرجها مسلم.

المبحث الثالث: ما أعله أبو زرة وأخرجها البخاري

ومسلم.

المبحث الأول: ما أعلاه أبو زرعة وأخرجها البخاري.

الحديث الخامس والثلاثون

مسألة رقم (٩٠) قال ابن أبي حاتم: «وسمعتُ أبا زُرعة يَقُولُ فِي حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ،
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-
اسْتَجَى بِحَجْرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ.

فقال أبو زرعة: اختلفوا في هذا الإسناد:

فمنهم من يَقُولُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ.

ومنهم من يَقُولُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

ومنهم من يقول: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

ومنهم من يَقُولُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم.

وكذا يروى إسرائيل، يعني: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، وَإِسْرَائِيلَ
أحفظهم»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال الإمام البخاري: «حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال: ليس
أبو عبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبدالله يقول أتى النبي

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١/٥٣٤-٥٣٥).

-صلى الله عليه وسلم- الغائط، فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين،
والتمست الثالث فلم أجده، فأخذت روثه، فأتيته بها، فأخذ الحجرتين وألقى الروثة
وقال «هذا ركس».

وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عبدالرحمن^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: أبو إسحاق^(٢) عن أبي عبيدة^(٣) عن عبدالله.

رواه إسرائيل^(٤)، عن أبي إسحاق به.

الطريق الثاني: أبو إسحاق عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبدالله.

رواه كل من:

١- زهير بن معاوية^(٥).

٢- وأبي حماد الحنفي^(٦).

(١) صحيح البخاري (١٥٦).

(٢) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال علي ويقال بن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي بفتح المهملة وكسر الموحدة ثقة أكثر
عابد من الثالثة اختلط بآخرة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٠٦٥).

(٣) هو: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها ويقال اسمه عامر كوفي ثقة من كبار الثالثة والراجح
أنه لا يصح سماعه من أبيه. تقريب التهذيب، ابن حجر (٨٢٣١).

(٤) أخرج روايته: الترمذي (١٧)، وابن أبي شيبة (١٦٥٥)، وأحمد (٣٦٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/٦١/١٠) رقم (٩٩٥٢)،
والشاشي في مسنده (٨٥٣).

(٥) أخرج روايته: البخاري (١٥٦)، والنسائي (٤٢)، وأحمد (٣٩٦٦)، وابن ماجه (٣١٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٨٧)،
والبزار (١٦٤٦)، وأبو يعلى (٥٣٣٦)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/١٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٢٦).

(٦) هو: مفضل بن صدقة.

٣- وأبي مرثم^(١).

٤- وشريك بن عبدالله^(٢)، كلهم عن أبي إسحاق به.

متابعة أبي إسحاق: فقد تابعه ليث بن أبي سليم^(٣)، عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود.

وهذه المتابعة ترجح رواية زهير بن معاوية التي في صحيح الإمام البخاري.

الطريق الثالث: أبو إسحاق عن الأسود بن يزيد النخعي عن عبدالله.

رواه كل من:

١- علي بن صالح.

٢- ويونس بن أبي إسحاق.

٣- ومالك بن مغور.

٤- وحديج بن معاوية.

(١) هو: عبد الغفار بن القاسم.

(٢) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٠/٦٢/رقم ٩٩٧٤).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (١٦٦٢)، ولفظه: "عن عبد الله قال خرجت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لحاجة فقال إيتيني بشيء أستنجي به ولا تقرني حائلا ولا رجيعاً"، وأحمد (٤٠٥٣)، ومثله فيه زيادة وهي: "ثم أتيت به ففوضاً ثم قام فضلى فحنا ثم طبق يديه حين ركع وجعلهما بين فخذه"، ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥٢٧)، وقال: "وهذه الرواية إن صحت تقوى رواية أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود إلا أن ليث بن أبي سليم ضعيف"، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر، وقد استدرك عليه الأستاذ محمد عوامة في تحقيقه لمصنف ابن أبي شيبة بقوله: "فالحديث ضعيف وإن صحح إسناده الأستاذ أحمد شاكر في تعليقه على المسند" مصنف ابن أبي شيبة (١٧٧/٢)، نعم ليث بن أبي سليم ضعيف لكن الأستاذ محمد عوامة لم يفهم كلام الشيخ أحمد شاكر فالشيخ رحمه الله قال: "إسناده صحيح: ليث: هو ابن أبي سليم، أنظر: ٣٥٨٨، ٣٩٦٦، ٤٠٤٥" المسند، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر (١٢٩/٤)، فالشيخ شاكر صحح الحديث للمتابعة التي أحال عليها، والله تعالى أعلم.

٥- وأبي زائدة^(١)، كلهم عن أبي إسحاق به.

الطريق الرابع: أبو إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله.

رواه كل من:

١- إسرائيل بن يونس.

٢- وسفيان بن عيينة.

٣- وزكريا بن أبي زائدة^(٢)، كلهم عن أبي إسحاق به.

الطريق الخامس: أبو إسحاق عن علقمة عن عبدالله.

رواه كل من:

١- معمر بن راشد^(٣).

٢- وعمار بن رزيق.

٣- وورقاء بن عمر.

٤- وسليمان بن قرم^(٤).

٥- وإبراهيم بن ميمون الصائغ.

٦- وعبدالكبير بن دينار الصائغ.

(١) أخرج روايتهم: الدارقطني في العلل (٢٦/٥-٢٧).

(٢) أخرج روايتهم: الدارقطني في العلل (٣٨/٥-٣٩)، وذكره الترمذي في جامعه من طريق: زكريا (١٧).

(٣) أخرج روايته: أحمد (٤٢٩٩)، والبخاري (١٦٠٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٥٩/٩ رقم ٨٧٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى

(٥٠٥)، وفي شعب الإيمان (٧٢٦٢)، وذكرها الترمذي في جامعه (١٧).

(٤) البقية جميعهم أخرج روايتهم: الدارقطني في العلل (٣٠/٥-٣٣).

٧- وأبي شيبه إبراهيم بن عثمان.

٨- ومحمد بن جابر.

٩- وصباح بن يحيى المزني.

١٠- وروح بن مسافر.

١١- وشعبة بن الحجاج.

١٢- وشريك بن عبدالله، كلهم عن أبي إسحاق به.

بيّن أبو زرعة الاختلاف في الإسناد وأن مداره على أبي إسحاق وبذلك يشير إلى اضطراب أبي إسحاق في هذا الحديث وقد رجح أبو زرعة رواية إسرائيل لسببين:

١- قوة حفظ إسرائيل^(١).

٢- انه قد تابعه قيس بن الربيع^(٢).

فقد بيّن الإمام الترمذي أن الحديث فيه اضطراب ورجح حديث إسرائيل بن يونس لأنه أحفظ لحديث أبي إسحاق وقد تابعه قيس بن الربيع وعدل عن رواية زهير بن معاوية لأنه سمع من أبي إسحاق بآخرة^(٣).

أما الإمام الدارقطني، فقد رجح ما رجحه البخاري ثم قال: «وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف، عن أبي إسحاق، والله أعلم»^(٤).

(١) هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق وهو حفيد أبي إسحاق.

(٢) هو: قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٥٧٣).

(٣) جامع الترمذي (٢٥/١).

(٤) التتبع، الدارقطني ص (٢٢٦).

فرجح الإمام البخاري رواية زهير بن معاوية عن غيره بدليل:

١- أن رواية زهير بن معاوية فيها أن أبا إسحاق قد حفظ الحديث بدليل أنه قال: "ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن.."، فهو يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويّه عن أبي عبيدة عن أبيه، ثم رجع عن ذلك، فهذا بيّن واضح أن أبا إسحاق كان مستحضراً للسندين، فضرب عن طريق أبي عبيدة واختار طريق عبدالرحمن بن الأسود.

٢- كذلك جاء بالمتابعة وهي متابعة يوسف بن إسحاق، وفيها التصريح بالسماع من عبد الرحمن، فهذه قرينة على أن أبا إسحاق قد حفظ هذه الرواية على وجهها، وقد صرح بالسماع من عبد الرحمن بن الأسود، فهو بذلك دفع ريبة التوهم بالتدليس.

٣- وكذلك قد جاء من تابع أبي إسحاق حيث تابعه ليث بن أبي سليم عن عبدالرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود كرواية زهير بن معاوية عن أبي إسحاق وليث وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يعتبر به ويستشهد فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً^(١).

وقد تقدم من كلام الإمام الترمذي قوله: "وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، لم يسمع من أبيه..."^(٢).

وكذلك قال ابن حجر: "وإنما عدل أبو إسحاق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية عن عبدالرحمن - مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له - لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة بخلاف رواية عبد الرحمن فإنها موصولة..."^(٣).

وهذا الكلام فيه نظر: إن جزم الترمذي وابن حجر أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه فيه

(١) انظر: هدي الساري، ابن حجر ص (٣٤٢).

(٢) المصدر السابق ص (٢٣٢).

نظر وإن كان ابن حجر يشير بقوله: «على الصحيح..»، أنه فيه اختلافاً، لكن هذا الأمر مخالف لما جزم به الإمام البخاري في الكنى قال البخاري: «قال عثمان بن محمد حدثنا جرير عن الأعمش عن تميم بن سلمة كان أبو عبيدة أشبه صلاة بعبد الله فرأيته يصلي وما يحرك شيئاً وما يطرف. قال مسلم حدثنا أبان عن قتادة عن أبي عبيدة أنه فيما سأل أباه عن بيض الحمام فقال صوم يوم»^(١).

في الرواية الأولى فيها إشارة في تلقي وتعلم أبي عبيدة الصلاة من أبيه، وأما الرواية الثانية ففيها سؤال ولا يكون ذلك إلا لمن بلغ سن التمييز.

وقد اختلف العلماء في سماع أبي عبيدة من أبيه ولعل أعد لها ما قاله الذهبي حيث يقول: «روى عن أبيه شيئاً، وأرسل عنه أشياء»^(٢)، فأبو عبيدة سمع من أبيه من حيث الجملة.

أما دعوى الاضطراب ففي هذا الحديث متفية، لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يكون مضطرباً إلا بشرطين:

أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجح أحد الأقوال قدم ولا يعل الصحيح بالمرجوح.

ثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث.

وفي هذا الحديث يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف عن أبي إسحاق فيه، لأن الروايات

(١) الكنى، البخاري رقم (٤٤٧).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (٣٦٣/٤).

المختلفة لا يخلو إسناده منها من مقال غير طريقه زهير وإسرائيل.

وأما دعوى التديس حيث قال ابن الشاذكوبي (ت ٢٣٤هـ)^(١): «ما سمعت بتديس قط أعجب من هذا ولا أخفى»^(٢).

ولهذا السبب الذي حمل الإمام البخاري على إخراج الرواية الثانية التي فيها تصريح أبو إسحاق بالسماع من عبد الرحمن، وكيف وقد روى يحيى بن سعيد القطان الحديث عن زهير والقطان لا يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق^(٣).

قال الحافظ ابن حجر: «وقد استدلل الإسماعيلي أيضاً على صحة سماع أبي إسحاق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه: والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحاق، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التديس»^(٤).

أما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل فإن شريكاً تابع زهيراً وشريكاً أوثق من قيس، وأيضاً شريكاً أوثق الناس بأبي إسحاق بذلك يتضح قوة طريق زهير واتصالها وصحتها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) هو: أبو أيوب سليمان بن داود البصري، وقد اتهمه بالكذب ابن معين وصالح جزرة، وعند البخاري اضعف من كل ضعيف. سير أعلام النبلاء (١٠/٦٨٢).

(٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم ص (١٠٩).

(٣) انظر: هدي الساري، ابن حجر ص (٣٤٣، ٣٤٢).

(٤) فتح الباري، ابن حجر (١/٢٣٤).

(٥) انظر: هدي الساري ص (٣٤٣).

الحديث السادس والثلاثون

سؤال رقم (٩٢١) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرعة، عَن حَدِيثٍ؛ رواهُ إِبراهيمُ بنُ مُوسى، عن عَبْدِ الوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عن خَالِدِ الحِذَاءِ، عن عِكرمة، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم-، قال يوم بدرٍ: هذا جَبْرِيلُ آخِذٌ بِرَأْسِ فرسِهِ، عليه أَدَاةُ الحربِ.

قال أَبُو زُرعة: حدَّثنا أَبُو بكرِ بنُ أَبِي شَيْبة، عن عَبْدِ الوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ، عن خَالِدِ، عن عِكرمة، أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قال: وهذا الصَّحِيحُ، ولا أُدرِي مِن أين جاء إِبراهيمُ بنُ مُوسى بِابنِ عَبَّاسٍ»^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال يوم بدر «هذا جبريل آخذ برأس فرسه - عليه أداة الحرب»^(٢).

وأخرجه في موضع آخر قال: «حدثنا إبراهيم بن موسى... الحديث»^(٣).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس.

رواه إبراهيم بن موسى^(٤)، عن عبد الوهاب به.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٣/٣٤٧-٣٤٨).

(٢) صحيح البخاري (٣٩٩٥).

(٣) صحيح البخاري (٤٠٤١).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٣٩٩٥)، و(٤٠٤١)، والبغوي في شرح السنة (١/٩٠٢).

الطريق الثاني: عبدالوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن عكرمة مرسلاً.

رواه أبو بكر بن أبي شيبة^(١)، عن عبدالوهاب به.

ذكر أبو زرعة أن الحديث قد حدثه به أبو بكر ابن أبي شيبة مرسلاً واستنكر رواية إبراهيم بن موسى بقوله: "ولا أدري من أين جاء إبراهيم بن موسى بابن عباس.

وصنيع الإمام البخاري هو الصحيح وذلك لأمرين:

١- إن إبراهيم بن موسى^(٢) قد وثقه الأئمة.

قال أبو حاتم: "إبراهيم بن موسى من الثقات وهو أتقن من أبي جعفر الجمال"^(٣).

وقال النسائي: "ثقة"^(٤)، وقال الخليلي في الإرشاد: "ومن الحفاظ الكبار العلماء الذين

كانوا بالرّي يقرنون بأحمد ويحیی إبراهيم بن موسى الصغير ثقة إمام"^(٥).

وقال أبو داود السجستاني: "كان عند إبراهيم حديث بخط إدريس فحدث به فأنكره

عليه فتركه)).

قال ابن حجر: "وهذا يدل على شدة توقيه"^(٦).

٢- إن أبا زرعة نفسه يقدم رواية إبراهيم بن موسى على أبي بكر بن أبي شيبة.

قال أبو زرعة: "إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثاً منه لا

(١) أخرجه في مصنفه (٣٧٨٢٢).

(٢) هو: إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي أبو إسحاق الفراء الرازي يلقب الصغير ثقة حافظ. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٥٩).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٣٧/٢).

(٤) تهذيب الكمال، المزني (٢٥٤).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٤٢٥).

(٦) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٩٠/١).

يحدث إلا من كتابة لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه وهو أتقن وأحفظ من صفوان بن صالح^(١).

فقول أبي زرعة: «ولا أدري من أين جاء إبراهيم بن موسى بابن عباس»، غريب ويناقض قوله في الجرح والتعديل المتقدم، ومما تقدم يتبين صحة صنيع الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٣٧/٢).

الحديث السابع والثلاثون

سؤال رقم (١٥٢٥) قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه عبد الرحيم بن سليمان، وعبد العزيز الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قيل: يا رسول الله، إن الأعراب يأتونا بلحم، ولا ندري هل سموا الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: سموا الله عليه، وكلوا.

قال أبو زرعة: الصحيح: هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، مرسلاً أصح كذا يرويه مالك، وحماد بن سلمة، مرسلاً^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها- أن قوما قالوا للنبي -صلى الله عليه وسلم- إن قوما يأتونا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا فقال «سموا عليه أنتم وكلوه».

قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر.

تابعه علي عن الدراوردي.

وتابعه أبو خالد والطفاوي^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: هشام بن عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة.

(١) كتاب العلل (٤/٤١١-٤١٢).

(٢) صحيح البخاري (٥٥٠٧).

رواه كل من:

١- أسامة بن حفص^(١).

٢- ومحمد بن عبدالرحمن الطفاوي^(٢).

٣- وأبي خالد الأحمر^(٣).

٤- وعبد العزيز بن محمد الدراودي^(٤).

٥- ومحاضر بن المؤرّع^(٥).

٦- وعبدالرحيم بن سليمان^(٦).

٧- والنضر بن شميل^(٧)، كلهم عن هشام بن عروة به.

الطريق الثاني: هشام بن عروة عن عروة بن الزبير مرسلاً.

(١) أخرج روايته: البخاري (٥٥٠٧).

وأسامة بن حفص هو: أسامة بن حفص المدني صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة. تقريب التهذيب، ابن حج (٣١٤).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٢٠٥٧)، والدارقطني في السنن (١٩٦/٤).

والطفاوي: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي أبو المنذر البصري صدوق يهيم. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٠٨٧).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٧٣٩٨)، وأبو داود (٢٨٢٩)، والبيهقي في شرح السنة (٦٨٥/١).

وأبو الأحمر هو: سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي صدوق يخطيء. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٥٤٧).

(٤) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٠٧)، والإسماعيلي في مستخرجه نقله ابن حجر في فتح الباري (٥٤١/٩).

والدوردي هو: عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراودي أبو محمد الجهني مولا هم المدني صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء قال النسائي حديثه عن عبيد الله العمري منكر. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤١١٩).

(٥) أخرج روايته: أبو داود (٢٨٢٩)، وابن الجارود في المنتقى (٨٨١).

ومحاضر هو: محاضر بصاد معجمة بن المؤرّع بضم الميم وفتح الواو وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة الكوفي صدوق له أوهام. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٤٩٣).

(٦) أخرج روايته: ابن ماجه (٣١٧٤)، والدارمي (١٩٧٦)، وأبي يعلى (٤٤٤٧).

وعبد الرحيم بن سليمان هو: عبدالرحيم بن سليمان الكناني أو الطائي أبو علي الأشل المروزي نزيل الكوفة ثقة له تصانيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٠٥٦).

(٧) أخرج روايته: النسائي (المتنبي) (٤٤٣٦).

والنضر هو: النضر بن شميل المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو ثقة ثبت. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧١٣٥).

رواه كل من:

١ - مالك بن أنس^(١).

٢ - وحماد بن سلمة^(٢).

٣ - ومعمربن راشد^(٣).

٤ - وعيسى بن يونس^(٤).

٥ - وجعفر بن عون^(٥)، كلهم عن هشام به.

بيّن أبو زرعة أن الصحيح: هشام بن عروة عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-
... الحديث، واستدل على ذلك أن مالك بن أنس وحماد بن سلمة رواه مرسلًا عن هشام
بن عروة.

أما الدارقطني فقد رجح إرساله فقال في العلل بعد أن ذكر الاختلاف: «والمرسل أشبه
بالصواب»^(٦).

فالإمام البخاري أخرجه من طريق: أسامة بن حفص المدني^(٧)، وذكر من تابعه وهو
عبد العزيز الدراوردي وسليمان بن حيان ومحمد الطفاوي، قال الحافظ ابن حجر: «ويستفاد
من صنيع البخاري أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم للواصل بشرطين:

(١) أخرجه في الموطأ (٦٥٦)، ومن طريقه: أبو داود (٢٨٢٩).

(٢) أخرج روايته: أبو داود (٢٨٢٩).

(٣) أخرج روايته: عبد الرزاق (٨٥٤٢).

(٤) أخرج روايته: إسحاق بن راهويه في مسنده (٨٣٨).

(٥) أخرج روايته: البيهقي في السنن الكبرى (١٨٦٦٨).

(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٣٥١٥).

(٧) وقد ذكر المزني أن الإمام البخاري لم يذكره في تاريخه حيث قال: ((ولم يذكره في تاريخه)) تهذيب الكمال (٣٣٣/٢)، بل ذكره في
آخر باب من اسمه أسامة، قال: أسامة بن حفص المدني. عن هشام بن عروة، سمع منه محمد بن عبيدالله.

أحدهما: أن يزيد عدد من وصله على من أرسله.

والآخر: أن يحتف بقريئة تقوي الرواية الموصولة.

لأن عروة معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها، ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله. ويؤخذ من صنيعه أيضاً أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله أنجز ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه^(١)، وهذا تقرير مهم من الحافظ ابن حجر لبيانه صحة صنيع الإمام البخاري، والله تعالى أعلم.

١ - فتح الباري، ابن حجر (٥٤١/٩).

الحديث الثامن والثلاثون

سؤال رقم (١٦٠٠) قال ابن أبي حاتم: ((سألتُ أبي، وأبا زُرعة، عن حديثٍ؛ رواه أبو معاوية، عن حجاج، عن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه أن جارية لهم سوداء ذبحت لهم شاةً بمرورة، فسأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك، فأمره بأكلها.

ورواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، قال: سمعتُ ابن كعب بن مالك، يحدثُ عبد الله بن عمر، أن جاريةً لكعب بن مالك.

وروى مالك بن أنس، عن نافع، عن رجلٍ من الأنصار، يُقال له: مُعاذُ بن سعد، أو سعدُ بن مُعاذٍ أنه أخبره: أن جاريةً لكعب بن مالك كانت ترعى.

قلتُ لهما: فأَيُّهُمُ الصَّحِيحُ.

قال أبو زُرعة: ورواه داود العطار، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر.

قال أبو زُرعة: هذا خطأ، وحديث أبي معاوية خطأ أيضاً، والصحيح: حديث مالك، عن نافع، عن رجل.

قلت: فما يقول عبيد الله العمري؟.

قال: يحتمل أن يكون معاذ بن سعد، أو سعد بن معاذ من ولد كعب بن مالك^(١).

(١) كتاب العلال، ابن أبي حاتم (٤/٥٠٠-٥٠٤).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع المعتمر أنبأنا عبيدالله عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع، فأبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً، فكسرت حجراً فذبحتها به، فقال لهم لا تأكلوا حتى أسأل النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو أرسل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من يسأله. وأنه سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك، أو أرسل، فأمره بأكلها. قال عبيد الله فيعجبني أنها أمة، وأنها ذبحت. تابعه عبدة عن عبيدالله»^(١).

وقال: «حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر عن عبيد الله عن نافع سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنما بسلع، فأبصرت بشاة من غنمها موتاً، فكسرت حجراً فذبحتها، فقال لأهله لا تأكلوا حتى أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأسأله، أو حتى أرسل إليه من يسأله. فأتى النبي -صلى الله عليه وسلم- أو بعث إليه فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بأكلها»^(٢).

وقال: «حدثنا موسى حدثنا جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبر عبدالله أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً له بالجبل الذي بالسوق وهو بسلع، فأصيبت شاة، فكسرت حجراً فذبحتها، فذكروا للنبي -صلى الله عليه وسلم- فأمرهم بأكلها»^(٣).

وقال: «حدثنا صدقة أخبرنا عبدة عن عبيدالله عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أن امرأة ذبحت شاة بحجر، فسئل النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ذلك،

(١) صحيح البخاري (٢٣٠٤)، قال ابن حجر: ((جزم المزي في الأطراف بأنه عبد الله، لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفاً من هذا الحديث فالظاهر أنه عبد الرحمن)). فتح الباري، ابن حجر (٤/٤١٥).

(٢) صحيح البخاري (٥٥٠١).

(٣) صحيح البخاري (٥٥٠٢).

فأمر بأكلها. وقال الليث حدثنا نافع أنه سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أن جارية لكعب بهذا^(١).

وقال: «حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أخبره أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنما بسلع، فأصيبت شاة منها، فأدركتها فذبحتها بحجر، فسئل النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال «كلوها»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن كعب عن أبيه.

رواه كل من:

١- المعتمر بن سليمان^(٣).

٢- وعبد الله بن سليمان^(٤)، كلاهما عن عبيد الله به.

وخالف علي بن عاصم^(٥)، المعتمر بن سليمان، فرواه عن عبيد الله عن نافع عن ابن

عمر.

(١) صحيح البخاري (٥٥٠٤).

(٢) صحيح البخاري (٥٥٠٥).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٢٣٠٤)، و(٥٥٠١)، وابن حبان في صحيحه (٥٨٩٣)، البيهقي في السنن الكبرى (١٨٩٢٩).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٥٥٠٤).

هو: عبد الله بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي يقال اسمه عبد الرحمن ثقة ثبت. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٢٦٩).

(٥) أخرج روايته: الدارقطني في الأفراد (١٩٣)، وقال: "تفرد به علي بن عاصم عنه، واختلف فيه على عبيد الله".

هو: علي بن عاصم بن صهيب الواسطي التيمي مولا هم صدوق يخطيء ويصر ورمي بالتشيع. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٧٥٨).

متابعة لعبيد الله: تابعه حجاج بن أرطاة^(١)، عن نافع به.

الطريق الثاني: جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة عن ابن عمر.

رواه موسى بن إسماعيل^(٢)، عن جويرية به.

متابعة لجويرية: تابعه كل من:

١- الليث بن سعد^(٣).

٢- ومحمد بن إسحاق^(٤).

٣- وأيوب بن موسى^(٥)، كلهم عن نافع به.

الطريق الثالث: مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن

معاذ.

رواه كل من:

١- إسماعيل بن أبي أويس^(٦).

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبعة (١٩٨١٩)، وأحمد (١٥٧٦٨)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٧٥/٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٠/٩٦/١٩).

هو: حجاج بن أرطاة بفتح الهمزة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس. تقريب التهذيب، ابن حجر (١١٩).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٥٥٠٢).

(٣) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (٥٥٠٤)، وإسماعيلي في مستخرجه نقله ابن حجر في فتح الباري (٥٣٩/٩)، ووصله في تعليق التعليق (٥١٣/٤).

(٤) أخرج روايته: أحمد (٥٤٦٤).

(٥) أخرج روايته: عبد الرزاق (٨٥٦٠)، وأحمد (٤٥٩٧).

(٦) أخرج روايته: البخاري (٥٥٠٥)، ومالك في الموطأ (٦٤٠) من رواية محمد بن الحسن.

٢- وعبدالله بن بكير^(١).

٣- وعبدالله بن وهب^(٢).

٤- وعبدالله بن نافع^(٣)، كلهم عن مالك به.

الطريق الرابع: نافع عن ابن عمر.

رواه يحيى بن سعيد^(٤)، عن نافع به.

رجح أبو زرعة أن حديث مالك عن نافع عن رجل هو الصحيح، وأن حديث عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن كعب يحتمل أن يكون الصواب: رواية من رواه فقال: معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ من ولد كعب بن مالك.

فقد رجح الإمام البزار رواية نافع عن ابن كعب عن أبيه، فقال: «لا نعلم رواه عن أيوب إلا ابن مسهر وهو ضعيف، والحديث إنما يرويه عبيد والحجاج عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن أبيه، وهو الصواب»^(٥).

وأما الإمام ابن حبان، فقد رجحهما جميعاً، قال أبو حاتم: «الخبر عن نافع، عن ابن عمر، وعن نافع، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، جميعاً محفوظان»^(٦).

وأما الإمام الدارقطني، فقد ذكر الاختلاف في التتبع ثم قال: «وهذا قد اختلف فيه على نافع وعلى أصحابه عنه. اختلف فيه على عبيد الله وعلى يحيى بن سعيد وعلى أيوب وعلى

(١) أخرج روايته: البيهقي في السنن الكبرى (١٨٩٣٩).

(٢) أخرج روايته: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (١٥٨/٧).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢١٦٨).

(٤) أخرج روايته: أحمد (٥٤٦٣)، وابن الجارود في المنتقى (٨٩٧)، والدارمي (١٩٧١)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (١٥٨/٧).

أعله ابن حجر بالشذوذ. فتح الباري (٥٣٩/٩).

(٥) كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي (٦٩/٢).

(٦) صحيح ابن حبان (٢١٢/١٣).

قتادة وعلى موسى بن عقبة وعلى إسماعيل بن أمية وعلى غيرهم فقليل، عن نافع، عن ابن عمر ولا يصح. والاختلاف فيه كثير^(١).

ورجح ابن عبد البر أنه عن نافع عن رجل عن ابن عمر فقال: «ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري وصخر بن جويرية جميعاً عن نافع عن ابن عمر وهو وهم عند أهل العلم والحديث لنافع عن رجل من الأنصار لا عن ابن عمر، والله الموفق للصواب»^(٢).

فقد رأيتُ أن الحافظ ابن حجر له ثلاثة مواقف من هذا الحديث:

الأول: في التلخيص الحبير حيث صوب الإمام البخاري فقال: «والصواب ما في البخاري؛ لأنه عن نافع عن رجل من الأنصار حدث ابن عمر، عن كعب بن مالك، فجعله بعض الرواة عن نافع عن ابن عمر»^(٣).

الثاني: وفي هدي الساري بعد أن نقل كلام الدارقطني حيث وافقه في تعليل الحديث فقال: «هو كما قال وعلته ظاهرة والجواب عنه فيه تكلف وتعسف»^(٤).

الثالث: وفي فتح الباري ففصل وقال: «وأغرب ابن التين فقال: فيه رواية صحابي عن تابعي لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي قلت: لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع، وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راويها فيها عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر ابن كعب، وقد تقدم أنها شاذة، والله أعلم.

وقال الكرمانى الشك من الراوي في معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ لا يقدر لأن

(١) الإلزامات والتبعية، الدارقطني ص (٢٤٥-٢٤٦).

(٢) التمهيد، ابن عبد البر (٦٤/٦).

(٣) التلخيص الحبير، ابن حجر (٤/٣٧٨).

(٤) هدي الساري، ابن حجر ص (٣٦٤).

الصحابة كلهم عدول، وهو كما قال، لكن الراوي الذي لم يسم يقدر في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً^(١).

لكن للحديث شاهد من طريق: عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال: خرجنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في جنازة فرأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو على القبر يوصي الحافر "أوسع من قبل رجله أوسع من قبل رأسه" فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكلوا فنظر آباؤنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يلوك لقمة في فمه ثم قال "أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها" فأرسلت المرأة قالت يا رسول الله إني أرسلت إلى البقيع يشتري لي شاة فلم أجد فأرسلت إلى جار لي قد اشترى شاة أن أرسل إلي بها بثمنها فلم يوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إلي بها فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "أطعميه الأسارى"^(٢).

وقد حكم عليه الحافظ ابن حجر بأن سنده قوي، وهذا الشاهد ظاهره يخالف حديث البخاري، لكن ابن حجر قال: "فلو لم تكن ذكية ما أمر بإطعامها الأسارى"^(٣).

إن الحديث علته قوية، وبين الحديث والشاهد اختلاف في اللفظ، بل الظاهر أنهما قصتان متباينتان، لكن المعنى الذي دلّ عليه متقارب.

والبخاري لم ير الحديث فيه علة مؤثرة، والصواب أن رواية مالك هي الصحيحة لأن مالكا أعلم بحديث المدنيين من غيره، لهذا رجح ابن عبد البر حديث مالك على غيره، وهو ما رجحه أبو زرعة، والله تعالى أعلم.

(١) فتح الباري، ابن حجر (٥٣٩/٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٣٣٢)، وأحمد (٢٢٥٠٩).

(٣) فتح الباري، ابن حجر (٥٤٠/٩).

الحديث التاسع والثلاثون

سؤال رقم (٢٧٠٣) قال ابن أبي حاتم: ((سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ، فَاخْتَلَفَ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ: فَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيِّ، حَلِيفُ لِبْنِي زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَشْرَةَ رَهْطٍ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، فَخَلَفَهُمْ مِائَةً نَفَرٍ مِنْ بَنِي لِحْيَانَ، فَقَتَلَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ فِي سَبْعَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَبَعَثَ نَاسًا مِنْ قُرَيْشٍ لِيُؤْتِيَ بِشَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ فَبَعَثَ اللَّهُ عَلَى عَاصِمٍ مِثْلَ الظُّلَّةِ مِنَ الدَّبْرِ، فَحَمَتُهُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَقْطَعُوا مِنْهُ شَيْئًا.

وَرَوَى ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-.

فَقِيلَ لِأَبِي زُرْعَةَ: أَيُّهُمَا أَصَحُّ؟

قَالَ: عُمَرُ بْنُ أَسِيدٍ أَصَحُّ^(١).

صنيع الإمام البخاري:

فقد أخرج الإمام البخاري الحديث في أربعة مواضع من صحيحه:

الموضع الأول: في كتاب الجهاد والسير قال: ((حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي - وهو حليف لبني زهرة وكان من أصحاب أبي هريرة - أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال بعث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عشرة رهط سرية عينا، وأمر عليهم عاصم بن ثابت

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٥٠٢/٦-٥٠٣).

الأنصاري جد عاصم بن عمر...»^(١).

الموضع الثاني: في كتاب المغازي قال: «حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا ابن شهاب قال أخبرني عمر بن أسيد بن جارية الثقفي حليف بني زهرة - وكان من أصحاب أبي هريرة - عن أبي هريرة... الحديث»^(٢).

الموضع الثالث: أيضاً في كتاب المغازي قال: «حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة... الحديث»^(٣).

الموضع الرابع: في كتاب التوحيد قال: «حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي - حليف لبني زهرة وكان من أصحاب أبي هريرة - أن أبا هريرة قال... الحديث»^(٤).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الزهري عن عمرو بن أبي سفيان بن أسيد عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١ - شعيب بن أبي حمزة^(٥).

(١) صحيح البخاري (٣٠٤٥).

(٢) صحيح البخاري (٣٩٨٩).

(٣) صحيح البخاري (٤٠٨٦).

(٤) صحيح البخاري (٧٤٠٢).

(٥) أخرجه روايته: أخرجه روايته: البخاري (٣٠٤٥)، و(٧٤٠٢)، وأبو داود (٢٦٦١)، والنسائي في السنن الكبرى (٨٨٣٩).

٢- ومعمربن راشد^(١)، كلاهما عن الزهري به.

الطريق الثاني: الزهري عن عمر بن أسيد عن أبي هريرة.

رواه إبراهيم بن سعد^(٢)، عن الزهري به.

الطريق الثالث: الزهري عن عمرو أو عمر بن أسيد عن أبي هريرة.

رواه إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري^(٣)، عن الزهري به.

الطريق الرابع: الزهري عن عمير عن أبي هريرة.

رواه إبراهيم بن سعد^(٤)، عن الزهري به.

رجح رواية عمر بن أسيد، وهو ما رجحه أيضاً في الجرح والتعديل حيث قال: عمر بن

أسيد أصح^(٥)، أي: اسمه هكذا.

وقد رجح ما رواه البخاري بأنه عمرو بن أسيد كل من:

الأول: الإمام علي بن المديني، فقد رجح أنه: "عمرو" فقال في العلل: "حديث أبي

هريرة: بعث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سرية عينا وأمر عليهم عاصم بن ثابت: رواه

معمربن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة. ورواه يونس عن الزهري عن

عمرو بن أسيد بن جارية الثقفي عن أبي هريرة فخالف معمرأ في إسناده.

(١) أخرج روايته: البخاري (٤٠٨٦)، وأحمد (٨٠٩٦)، وعبد الرزاق (٩٧٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٧٠٣٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/٢٢١/رقم ٤١٩١).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٣٩٨٩)، وأبو داود (٢٦٦٠)، وأحمد (٧٩٢٨)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٥٥/٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٠/١٢/رقم ١٣٨٩٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥٨/١)، في دلائل النبوة (٢٣/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٢١٣)، وفي الاعتقاد ص (٢٧١).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (٣٨٠١٩).

(٤) أخرج روايته: أبو داود الطيالسي (٢٥٩٧).

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٩٧/٦).

والحديث عندي حديث يونس لأنه تابعه غيره على عمرو بن أسيد، وهو الصواب^(١).

هذا الذي ذكره الإمام علي بن المديني بأنه عمرو بن أبي سفيان، وعمرو بن أسيد، فهذا لا يضر لأنه هو نسب إلى جده، بل هو جد أبيه لأنه ابن أسيد بن العلاء بن جارية^(٢).

الثاني: أبو حاتم أيضاً رجع ما رجحه البخاري قال ابن أبي حاتم: «قال أبي هو: عمرو بن أبي سفيان بن أسيد ابن جارية الثقفي»^(٣).

الثالث: الإمام المزي أيضاً رجع ما رجحه البخاري فقال: «عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي المدني حليف بني زهرة، وقد ينسب إلى جده، ويقال: عمر. وعمرو أصح»^(٤).

إذاً الإمام البخاري روى الحديث عن طريق ثلاثة من الرواة عن الزهري وهم: شعيب، ومعمر، وإبراهيم بن سعد، اتفقت رواية شعيب ومعمر عن الزهري أنه: عمرو بن أبي سفيان.

فشعيب بن أبي حمزة، ومعمر بن راشد هما من أصحاب الطبقة الأولى في الزهري وهما مقدمان على غيرهما في الزهري، أما إبراهيم بن سعد قال عباس الدوري: قلت ليحيى بن معين: إبراهيم بن سعد أحب إليك في الزهري، أو ليث بن سعد؟ فقال: كلاهما ثقتان.

وقال صالح بن محمد الحافظ: سماعه من الزهري ليس بذاك، لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري^(٥)، الذي يتضح من كلام الأئمة أن إبراهيم بن سعد من أصحاب الطبقة الثانية في الزهري بهذا شعيب ومعمر مقدمان عليه، لذلك جاء في مسند الطيالسي من طريق:

(١) العلل، علي بن المديني ص (٢٣).

(٢) أنظر: فتح الباري، ابن حجر (٢٦٥/٧).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٩٧/٦).

(٤) تهذيب الكمال، المزي (٤٣٧٤).

(٥) المصدر السابق (١٧٤).

إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عُمير بالتصغير هذا يدفعنا إلى التشكيك بضبط إبراهيم بن سعد للحديث، إذاً فقولهم: "عمرو"، وهو الصحيح، وهو ما رجحه البخاري في تاريخه حيث قال: «عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي سمع أبا هريرة رضي الله عنه وهو حليف بني زهرة قاله أبو اليمان عن شعيب عن الزهري وقال يونس ومعمر والزيدي وعقيل عن الزهري سمع عمراً وقال بعضهم عن ابن أسيد والأول أصح»^(١)، فهذا يؤكد على أن الصحيح هو قول من قال: "عمرو".

فالإشكال الذي عندنا هو الموضوع الثاني وهو قول البخاري: حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا ابن شهاب قال أخبرني عمر بن أسيد بن جارية...، وهي رواية إبراهيم بن سعد^(٢)، فروايته رواها عنه ثمانية من الرواة وهم:

١- سليمان بن داود الهاشمي.

٢- ويعقوب بن إبراهيم بن سعد.

رواه عنهما الإمام أحمد في مسنده^(٣)، فقد بيّن الحافظ ابن حجر أن ما جاء في مسند الإمام أحمد هو: "عمر"، فقال: «ووقع لأحمد من طريق إبراهيم بن سعد عمر بن أسيد»^(٤)، وهو الذي رجحه الشيخ أحمد شاكر، فقال: «ثبت في م وجامع المسانيد "عمر" كما أثبتنا في المتن. ووقع في ح ك "عمرو" يعني بفتح العين. وإنما رجحنا ما أثبتنا، لأنه هو الثابت من رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري. ولأنه هو الثابت أنه رواية المسند... ويكون إثباته في النسختين الأخريين من المسند (ح ك) "عن عمرو" تغييراً من بعض الناسخين وتصرفاً

(١) التاريخ الكبير، البخاري (٦:٣٣٦).

(٢) هو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٧٧).

(٣) مسند الإمام أحمد (٧٩٢٨).

(٤) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٣/٢٧٤).

منهم^(١).

٣- وأبو داود الطيالسي، أخرجه في مسنده^(٢)، جاء فيها عن: "عمير بن أسيد"، ورواه البيهقي في السنن الكبرى^(٣) من طريق: يونس بن حبيب عن أبي داود الطيالسي، وجاء فيها: "عن عمر بن أسيد".

٤- ومعن بن عيسى الأشجعي، أخرج روايته ابن سعد في الطبقات^(٤)، وجاء فيها: "عمر بن أسيد".

٥- وإبراهيم بن إسماعيل الأنصاري^(٥)، أخرج روايته ابن أبي شيبه^(٦)، وجاء فيها: "عمرو أو عمر بن أسيد".

٦- وإبراهيم بن حمزة الزبيري، أخرج روايته الطبراني^(٧)، وجاء فيها: "عن عمر بن أسيد".

٧- وأحمد بن محمد بن أيوب، أخرج روايته أبو نعيم في الحلية^(٨)، وجاء فيها: "عن عمر بن أسيد".

٨- وموسى بن إسماعيل، أخرج روايته البخاري كما تقدم وأبو داود^(٩).

أما في سنن أبي داود فقد أشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري أنه: "عمر" حيث قال:

(١) مسند الإمام أحمد (٤٢/٨).

(٢) مسند الطيالسي (٢٥٩٧).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي (١٨٢١٣).

(٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد (٥٥/٢).

(٥) هو: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري أبو إسحاق المدني ضعيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٤٨).

(٦) مصنف ابن أبي شيبه (٣٨٠١٩).

(٧) الطبراني في المعجم الكبير (١٢٠/١٢/رقم ١٣٨٩٩).

(٨) حلية الأولياء، أبو نعيم (٥٨/١).

(٩) سنن أبي داود (٢٦٦٠).

«وأخرجه أبو داود عن موسى المذكور فقال: "عمر" كذا قال ابن أخي الزهري ويونس من رواية الليث عنه عن الزهري عن عمر»^(١)، أما في سنن أبي داود فقد وقع أنه: "عمرو"، وليس "عمر"، ولكن ذكر الحافظ ابن حجر في التهذيب خلاف ما ذكره في فتح الباري، فقال: «ووقع لأبي داود من طريق إبراهيم عمرو بن جارية فنسبه لجد أبيه»^(٢).

وأما في صحيح البخاري، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب أن رواية إبراهيم بن سعد أجمت اسم الراوي في صحيح البخاري، فقال: «وحاصله أن البخاري وقع عنده من طريق: شعيب ومعمرو: عمرو، ومن طريق إبراهيم بن سعد: عن ابن أسيد بن جارية فأجمه ونسبه لجدّه»^(٣).

أما في فتح الباري فقد فصل ذلك أكثر وحاصله أن هناك اختلافاً في روايات صحيح البخاري وقد جاءت على النحو الآتي:

١- رواية الأصيلي، وابن عساكر، وأبو ذر، عن المستملي، والكشميني جاء فيها عن: عمرو بن أبي أسيد.

٢- رواية النسفي، وأبي زيد المروزي، وأبي ذر الحموي جاء فيها عن: ابن أسيد، ولم يسمياه.

٣- رواية ابن السكن جاء فيها عن: عُمير بالتصغير^(٤).

فقد رجح ابن حجر أنه: "عمرو" فقال: «والراجح عمرو بفتح العين»^(٥).

(١) فتح الباري، ابن حجر (٣٢٤/٧).

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٢٧٤/٣).

(٣) تهذيب التهذيب، ابن حجر (٢٧٤/٣).

(٤) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٢٦٥/٧)، وإرشاد الساري، القسطلاني (٢٥٩/٦).

(٥) فتح الباري، ابن حجر (٢٦٥/٧).

ورجح القسطلاني أنه: "عمر بن أسيد بن جارية" حيث قال: "بضم العين في الأول، وعن ابن السكن عُمير بالتصغير، والأول أصح"^(١)، ومن المعلوم أن القسطلاني قد اعتمد على نسخة اليونيني^(٢) لهذا جاء في النسخة السلطانية أنه: "عُمر" على الصواب، وأوضح في هامشها أن رواية الهروي والأصيلي وابن عساكر: عمرو بن أسيد وعمرو بفتح هكذا يرويه أكثر أصحاب الزهري ورواه إبراهيم بن سعد عنه عُمر بضم العين وذكره البخاري في عمرو وبين الخلاف فيه عن الزهري والأول أي بفتح العين أصح. هـ ملخصاً من هامش الأصل عن اليونينية^(٣).

مما تقدم يتبين أمران:

الأمر الأول: أن إبراهيم بن سعد قد اضطرب في عمرو بن أسيد، فمرة رواه قال: عمر، ومرة عمرو، ومرة عمير، ومرة بالتردد بدليل من روى عنه هذا.

الأمر الثاني: الاختلاف في اسم عمرو بن أسيد في صحيح البخاري، فالذي يترجح عندي أن الإمام البخاري روى الاسم على الإبهام وهي رواية النسفي وأبي زيد المرزوي وأبي ذر الحموي، وأن تسمية ابن أسيد من تصرف النساخ، ولكي أدلل على كلامي ما قاله المستملي: "انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفريري فرائثُ فيه أشياء لم تتم وأشياء مبيضة منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ومنها أحاديث لم يترجم لها فأضفنا بعض ذلك إلى بعض".

قال أبو الوليد الباجي: "ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشمهيني ورواية أبي زيد المرزوي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد وإنما ذلك بحسب ما قدر كل واحد منهم فيما

(١) إرشاد الساري، القسطلاني (٢٥٩/٦).

(٢) المصدر السابق (٥٨/١).

(٣) صحيح البخاري النسخة السلطانية (٧٩/٥).

كان في طرة أو رقعة مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه ويبين ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث^(١).

فبيّن أن رواية الكشمهيني وأبا زيد المروزي كانت من أصل واحد فالكشمهيني رواه علي أنه: عمرو وأبو زيد رواه علي الإبهام، فالذي يترجح أنه من تصرف النساخ وأن الإمام البخاري رواه علي الإبهام لأن إبراهيم بن سعد قد اضطراب في اسم عمرو بن أسيد، والله تعالى أعلم.

(١) هدي الساري، ابن حجر ص (١٠).

المبحث الثاني: ما أعله أبو زرعة وأخرجها مسلم.

الحديث الأربعون

سؤال رقم (١٢٤) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرعة عن حديث: خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة، قالت: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يذكر الله تعالى على كل أحيانه.

فقال: ليس بذلك، هو حديث لا يُروى إلا من ذا الوجه.

فذكرتُ قول أبي زرعة لأبي رحمه الله فقال: الذي أرى أن يذكر الله على كل حال، على الكنيف وغيره، على هذا الحديث»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال: «حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وإبراهيم بن موسى قالوا: حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن خالد ابن سلمة عن البهي عن عروة عن عائشة قالت: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يذكر الله على كل أحيانه»^(٢).

تخريج الحديث:

البهي^(٣) عن عروة عن عائشة. رواه خالد بن سلمة^(٤)، عن البهي به.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١/٥٨٥-٥٨٦).

(٢) صحيح مسلم (٣٧٣).

(٣) هو: عبد الله البهي، مولى مصعب بن الزبير، يقال: إنه عبد الله بن يسار، وكنيته أبو محمد. وقال ابن سعد: ((قالوا: كان ثقةً معروفاً قليل الحديث)). الطبقات الكبرى، ابن سعد (٨/٤١٦).

وذكره ابن حبان في الثقات (٥/٣٣).

وقال ابن حجر: ((صدوق يخطيء)). تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٧٢٣).

(٤) أخرجه روايته: مسلم (٣٧٣)، وأبو داود (١٨)، والترمذي في جامعه (٣٣٨٤)، وأحمد (٢٤٤١٠)، وابن ماجه (٣٠٢)، وابن خزيمة (٢٠٧)، وابن حبان في صحيحه (٨٠١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٤٠).

أعله أبو زرعة بأنه قد تفرد به خالد بن سلمة وهو ليس ممن يتحمل تفرده، ووجه ابن أبي حاتم لأبيه كلام أبي زرعة، فلم يوافق أبو حاتم أبا زرعة على إعلال الحديث، مع أن أبا حاتم يقول في البهي في نفس العلل: "لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث"^(١).

وقد نقل الإمام الترمذي عن الإمام البخاري تصحيح هذا الحديث حيث قال: "سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح"^(٢).

أما الإمام الدارقطني، فقد رجع رواية مسلم، فقال في العلل: "يرويه زكريا بن أبي زائدة، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة.

قال ذلك يحيى بن زكريا، والوليد بن القاسم الهمداني، عن زكريا، ورواه الحسن بن حبيب بن ندبة، عن زكريا، فلم يقيم إسناده، وأسقط منه رجلاً.

والصواب ما قاله يحيى، والوليد، عن زكريا"^(٣).

قال الحافظ ابن حجر في النكت: "وخالد تكلم فيه بعض الأئمة وليس هو من شرط البخاري وقد تفرد بهذا الحديث، والله أعلم"^(٤).

فالحديث لا شك أنه قد تفرد به خالد بن سلمة^(٥)، لكن قد صححه أبو حاتم، والبخاري، والدارقطني، فهذا دليل على أنهم لا يرون أن فيه نكارةً في متنه لهذا صححوه، والله تعالى أعلم.

(١) كتاب العلل (٢٠٦).

(٢) العلل الكبير، الترمذي (٩٠٤/٢).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٣٥٦٩).

(٤) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر (٣٣١/١).

(٥) هو: خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي أبو سلمة، ويقال: أبو القاسم الكوفي المعروف بالفأفاء، والد عكرمة بن خالد المخزومي الاصغر، وابن عم عكرمة بن خالد المخزومي، الأكبر، وأصله حجازي. وقد وثقه يحيى بن معين، وابن المديني، ومحمد بن عمار الموصلي، ويعقوب بن شيبه، والنسائي. تهذيب الكمال، المزي (١٦١٩).

الحديث الحادي والأربعون

مسألة رقم (٣٠٣) قال ابن أبي حاتم: «وسمعتُ أبا زُرعة وسُئِلَ عن حديث: غُنْدَرٍ، عن شُعبة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينارٍ، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي هريرة، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: إذا أُقيمتِ الصلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبةُ.

وكذلك رواه زكريّا بن إسحاق، عن عمرو بن دينارٍ، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي هريرة، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه ابن عُيينة، وحماد بن زيدٍ، وحماد بن سلمة، وأبان العطار، كلُّهم عن عمرو بن دينارٍ.

ورواه ابن عُليّة، عن أيوب، عن عمرو بن دينارٍ، عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي هريرة، موقوفاً.

قال أبو زُرعة: الموقوفُ أصحُّ^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثني أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وحدثنيه محمد بن حاتم وابن رافع قالوا حدثنا شبابة حدثني ورقاء بهذا الإسناد.

وقال أبو حاتم: ((شيخ يكتب حديثه)). الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣/٣٣٤).

وقال ابن عدي: ((وهو في عداد من يجمع حديثه، ولا أرى بروايته بأساً)). الكامل، ابن عدي (٣/٢٢).

وقال ابن حجر: ((صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب)) تقريب التهذيب، ابن حجر (١٦٤١).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٢/١٨٥).

وحدثني يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا روح حدثنا زكرياء بن إسحاق حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت عطاء بن يسار يقول عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة.

وحدثناه عبد بن حميد أخبرنا عبدالرزاق أخبرنا زكرياء بن إسحاق بهذا الإسناد مثله.

وحدثنا حسن الحلواني حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن عطاء ابن يسار عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثله قال حماد ثم لقيت عمراً فحدثني به ولم يرفعه^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً.

رواه كل من:

١- ورقاء بن عمر اليشكري^(٢).

٢- وزكرياء بن إسحاق^(٣).

(١) صحيح مسلم (٤٩٣/١).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٧١٠)، وأبو داود (١٢٦٦)، والنسائي (المجتبى) (٨٦٦)، وأحمد (٩٨٧٣)، وابن خزيمة (١١٢٣)، والبخاري (٨٧٤١)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٧/١٩ رقم ٩٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٢٢/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٣٢٤).

(٣) أخرج روايته: مسلم (٧١٠)، وأبو داود (١٢٦٦)، والترمذي في جامعه (٤٢١) وقال: ((حديث أبي هريرة حديث حسن))، والنسائي (المجتبى) (٨٦٥)، وأحمد (١٠٦٩٨)، وابن ماجه (١١٥١)، وابن خزيمة (١١٢٣)، وابن حبان في صحيحه (٢١٩٣)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٣٢٣)، وفي معرفة السنن والآثار (١٤٢٥).

٣- وأيوب بن أبي تميمة السخيتاني^(١).

٤- وعبد الملك بن جريج^(٢).

٥- وحماد بن سلمة^(٣).

٦- وحماد بن زيد^(٤).

٧- ومسلم بن خالد^(٥).

٨- ومعمربن راشد^(٦).

٩- ومحمد بن جحادة^(٧).

١٠- وعلي بن صالح المكي^(٨).

١١- ومحمد بن مسلم^(٩).

١٢- وعمر بن قيس^(١٠).

(١) أخرج روايته: مسلم (٧١٠)، وأبو داود (١٢٦٦)، وابن ماجه (١١٥١)، والبخاري (٨٧٣٦)، وابن حبان في صحيحه (٢٤٧٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٣٢٤)، من طريق: حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني به، ألا ابن حبان فروايته: من طريق: ابن علية عن أيوب السخيتاني به.

(٢) أخرج روايته: أبو داود (١٢٦٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٣٢٤).

(٣) أخرج روايته: الدارمي (١٤٥٠)، وأبو يعلى (٦٣٧٨)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢١٣/١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٤٢)، وفي معرفة السنن والآثار (١٤٢٤).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٨٧٤٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٣٢٥).

(٥) أخرج روايته: البيهقي في السنن الكبرى (٤٣٢٦)، وفيه زيادة في المتن: "قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر".

(٦) أخرج روايته: البخاري (٨٧٣٩).

(٧) أخرج روايته: البخاري (٨٧٤٢)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٦).

(٨) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٩/٦٥/رقم ١٥٢).

(٩) أخرج روايته: أبو يعلى (٦٣٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/٤٩٣/رقم ١١٧٨).

(١٠) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣).

١٣ - وإسماعيل بن مسلم المكي^(١).

١٤ - وزيد بن سعد^(٢).

١٥ - وحسين المعلم^(٣).

١٦ - ومرزوق أبو بكر^(٤).

١٧ - وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع^(٥).

١٨ - وأبان العطار^(٦).

١٩ - وسفيان الثوري^(٧).

٢٠ - ومقاتل بن سليمان^(٨)، كلهم عن عمرو بن دينار به.

الطريق الثاني: عمرو بن دينار عن عطاء عن أبي هريرة موقوفاً.

رواه كل من:

١ - سفيان بن عيينة^(٩).

(١) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣).

(٢) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣)، وأبو نعيم في الحلية (١٣٨/٨).

(٣) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣).

(٤) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٣).

(٥) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٩٧/١٣).

(٦) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (١٠٦٥).

(٧) أخرج روايته: ابن حبان في المجروحين (١٤٣/١)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٩٧/٥).

(٨) أخرج روايته: ابن حبان في المجروحين (١٥٩/١).

(٩) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (٤٨٧٥)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٤١٣٠)، والبخاري (٨٧٤٠).

٢- وأيوب بن أبي تميم^(١).

٣- وسليمان بن أبي داود^(٢)، كلهم عن عمرو بن دينار به.

فقد رجح أبو زرعة الوقف على الرفع لرواية سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار فابن عيينة أعلم الناس وأثبتهم في عمرو بن دينار كما نص على ذلك الأئمة، قال أحمد بن حنبل: «أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة».

وقال يحيى بن معين: «ابن عيينة أروى الناس عن عمرو وأثبتهم فيه وهو أعلم بعمرو من الثوري».

وقال العباس بن محمد سمعت يحيى بن معين يقول: «أثبت الناس في عمرو بن دينار ابن عيينة قلت له: حماد ابن زيد فقال: هو أعلم بعمرو بن دينار من حماد بن زيد قلت: فان اختلف ابن عيينة وسفيان الثوري في عمرو بن دينار قال: سفيان بن عيينة أعلم بعمرو بن دينار منه»^(٣).

وقال أبو حاتم: «ابن عيينة أعلم بحديث عمرو بن دينار من شعبة»^(٤)، بهذا يتبين سبب سبب اختيار أبي زرعة للوقف.

أما الإمام الطحاوي، فقد رجح أنه موقوف على أبي هريرة -رضي الله عنه- حيث قال في المشكل: «قال سعيد فقلت لسفيان أمرفوع قال يرى عمرو أنه مرفوع فعاد حديث عمرو بن دينار إلى أنه مشكوك فيه أمرفوع هو أو غير مرفوع فانتفى بذلك أن يكون فيه حجة في هذا الباب ولم نجد في هذا الباب ما هو حجة فيه وغير مشكوك في رفعه غير حديث أبي قرّة

(١) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (٤٨٧٦)، من طريق: إسماعيل بن علية عن أيوب السخيتاني به.

(٢) أخرج روايته: الخطيب، تاريخ بغداد (٣١٥/١).

(٣) تاريخ بغداد، الخطيب (١٨١/٩).

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٥٢/١).

وفهد الذي روينا عنهما عن عبدالله بن صالح في هذا الباب وقد روي أيضاً في هذا الباب عن عمرو بن دينار من غير حديث من روينا عنه أيضاً^(١).

وقال في شرح معاني الآثار: «أن ذلك الحديث الذي احتجوا به أصله عن أبي هريرة -رضي الله عنه- لا عن النبي -صلى الله عليه وسلم- هكذا رواه الحفاظ عن عمرو بن دينار^(٢)».

وأما الإمام الدارقطني، فقد ذكر الاختلاف وأطال الكلام فيه ولكنه لم يرجح^(٣).

وأما الأئمة الذين رجحوا رفعه فهم:

أولاً: الإمام الترمذي، فقد رجح الترمذي الرفع حيث قال: «والحديث المرفوع أصح عندنا».

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- وغيرهم: إذا أقيمت الصلاة أن لا يصلي الرجل إلا المكتوبة. وبه يقول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

وقد روي هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من غير هذا الوجه^(٤).

وقال في العلل الكبير: «ومرفوع أصح»^(٥).

ثانياً: الإمام البيهقي، حيث رجح رفعه فقال: «وقد روينا فيما مضى من حديث زكريا

(١) شرح مشكل الآثار، الطحاوي (٩٠/١٠)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، بيروت.

(٢) شرح معاني الآثار، الطحاوي (٣٧١/١)، تحقيق محمد النجار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، بيروت.

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٢١٣٩).

(٤) الجامع الكبير، الترمذي (٥٤٤/١).

(٥) العلل الكبير، الترمذي (٨٦)، تحقيق حمزة مصطفى، مكتبة الأفضى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، عمان.

بن إسحاق، عن عمرو مرفوعاً^(١).

ثالثاً: الإمام النووي، رجحه كذلك أنه مرفوع، مستدلاً بكلام الترمذي، فقال: «هذا الكلام لا يقدر في صحة الحديث ورفعته لأن أكثر الرواة رفعوه قال الترمذي ورواية الرفع أصح وقد قدمنا في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب أن الرفع مقدم على الوقف على المذهب الصحيح وان كان عدد الرفع أقل فكيف إذا كان أكثر»^(٢).

فالإمام مسلم ساق الحديث من ثلاثة طرق: من طريق ورقاء بن عمر وزكريا بن إسحاق وأيوب السخيتاني عن عمرو بن دينار مرفوعاً ثم نقل كلام حماد بن زيد وهو قوله: «ثم لقيت عمراً فحدثني به ولم يرفعه»، فأراد مسلماً بذلك أن عمرو بن دينار كان مرة يرفعه ومرة يوقفه فقوله: «لم يرفعه»، ليس فيه أن عمراً رجع عن رفع الحديث إلى وقفه وهذا بيّن واضح.

وقد عجبنا من كلام الأستاذ محمد عوامة على هذا الحديث حيث قال: «أما مسلم فإنه ساق الأسانيد التي فيها الرفع، ثم ختمها برواية حماد بن زيد، وفي آخرها: «قال حماد: ثم لقيت عمراً فحدثني ولم يرفعه»، وفي هذا إشارة - لا تصريح - إلى أن عمراً رجع عن رفعه واستقر على روايته موقوفاً، والله أعلم، نعم هذا ذهب من الإمام مسلم إلى ترجيحه الرفع، حسب طريقته في عرضه أحاديث الباب: إذا كان الاختلاف في أمر إسنادي قدّم الصحيح عنده كما بينته في المقدمة ص ١٠١»^(٣).

وهذا بعيد من الأستاذ عوامة ثم هو ناقض ما قرره في مقدمته كما ذكر، أو أن الإمام مسلماً لم يفهم ما فهمه هو من أن عمراً رجع عن رفعه.

أما عدم إخراج الإمام البخاري للحديث وإنما بوّب به حيث قال البخاري: «باب إذا

(١) معرفة السنن والآثار، البيهقي (٤/١٨٩).

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي (٥/٢٢٩).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، بتحقيق محمد عوامة (٣/٥٤٤).

أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١).

فقد ذهب الحافظ ابن رجب إلى أن الإمام البخاري لم يُخرِّجه إما لتوقفه أو لترجيحه الوقف حيث قال: «وقد اختلف في رفعه ووقفه، واختلف الأئمة في الترجيح ، فرجح الترمذي رفعه، وكذلك خرج مسلم في صحيحه، وإليه ميل الإمام أحمد، ورجح أبو زرعة وقفه، وتوقف فيه يحيى بن معين، وإنما لم يُخرِّجه البخاري لتوقفه، أو لترجيحه وقفه، والله أعلم»^(٢).

وحزم الكشميري إلى أن البخاري لم يُخرِّجه لأنه ترجح عنده الوقف حيث قال: «وقد مال البخاري في صحيحه إلى وقفه، وخالفه في جزء القراءة»^(٣).

وذهب القاضي عياض إلى أن السبب هو الاختلاف فقال: «وقد ذكر مسلم الاختلاف على عمرو بن دينار في رفع الحديث ووقفه على أبي هريرة وبسبب هذا الاختلاف لم يُخرِّجه البخاري»^(٤).

وهو ما قاله العيني: «فإن قلت ما كان المانع للبخاري جعل هذا ترجمة ولم يُخرِّجه قلت اختلف هذا على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه فلذلك لم يُخرِّجه ولكن الحديث الذي ذكره في الباب يعني عن ذلك»^(٥).

أما الحافظ ابن حجر فقد فصل في ذلك فقال: «واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يُخرِّجه ولما كان الحكم صحيحاً ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يعني عنه لكن حديث الترجمة أعم من حديث الباب لأنه يشمل

(١) صحيح البخاري (١٢٠/٣).

(٢) فتح الباري، ابن رجب (٣٤/٥).

(٣) معارف السنن، الكشميري (٧٧/٤).

(٤) إكمال المعلم، القاضي عياض (٤٤/٣).

(٥) عمدة القاري، العيني (٢٨١/٨).

الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح»^(١).

والذي يبين صحة ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر وغيره قول الإمام البخاري في القراءة خلف الإمام: «وزعمت أنه إذا جاء فإنه يصلي ركعتين لا يستمع ولا ينصت لقراءة الإمام وهذا خلاف ما قاله النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة"»^(٢).

وهذا يدل على أن حكم الحديث ثابت عند الإمام البخاري وأن السبب في عدم إخراجها هو الاختلاف في رفعه ووقفه، وأن الصحيح ما ذهب إليه الإمام مسلم من رفع الحديث، وأن سبب الاختلاف في رفع الحديث ووقفه هو أن عمرًا كان مرة يرفع الحديث ومرة يوقفه، والله تعالى أعلم.

(١) فتح الباري، ابن حجر (٢/١٣٠).

(٢) القراءة خلف الإمام، البخاري ص (٢٠).

الحديث الثاني والأربعون

مسألة رقم (٥٠٩) قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زُرعة عن حديث؛ رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمن فاختلف عنه:

فروى بشر بن المفضل، عن عُمارة بن غزيرة، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري، عن أبي حميد الساعدي، أو عن أبي أسيد الساعدي، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، أنه قال: إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم، وليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل: اللهم اني أسألك من فضلك.

ورواه سليمان بن بلال، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد، وأبي أسيد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قال أبو زُرعة: عن أبي حميد، وأبي أسيد كلاهما، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أصح.

قلت: لم يكن أخرج أبو زُرعة من خالف بشر بن المفضل في روايته عن عُمارة بن غزيرة وأحسب أنه لم يكن وقع عنده.

وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى، قراءة عليه، عن ابن وهب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عُمارة بن غزيرة، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد، وأبي أسيد، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما رواه سليمان بن بلال، فدل على أن الخطأ من بشر بن المفضل^(١).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٢/٤٥٥-٤٥٦).

صنيع الإمام مسلم:

«حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن عبدالملك بن سعيد عن أبي حميد -أو عن أبي أسيد- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم إني أسألك من فضلك.

قال مسلم: سمعت يحيى بن يحيى يقول كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال قال بلغني أن يحيى الحماني يقول وأبي أسيد.

وحدثنا حامد بن عمر البكرابي حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عمارة بن غزية عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن عبدالملك بن سعيد بن سويد الأنصاري عن أبي حميد أو عن أبي أسيد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بمثله^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن عبدالملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد.

رواه كل من:

١- سليمان بن بلال^(٢).

٢- وعمارة بن غزية^(٣).

(١) صحيح مسلم (٤٩٤/١).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٧١٣)، والدارمي (٢٦٩١)، من طريق: يحيى بن يحيى عبد الله بن مسلمة.

(٣) أخرج روايته: مسلم (٧١٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٠٤٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١١٥)، من طريق بشر بن المفضل.

٣- وعبدالعزیز بن محمد الداروردي^(١)، كلهم عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.

الطريق الثاني: ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد وأبي أسيد.

رواه كل من:

١- سليمان بن بلال^(٢).

٢- وعمارة بن غزية^(٣).

٣- وعبدالعزیز الداروردي^(٤)، كلهم عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.

الطريق الثالث: ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد.

رواه عمارة بن غزية^(٥)، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.

بيّن أبو زرعة أن الخطأ من بشر بن المفضل في روايته عن عمارة بن غزية عن ربيعة، وهو قوله: "عن أبي حميد الساعدي، أو عن أبي أسيد الساعدي"، وأن الحديث رواه سليمان بن بلال عن ربيعة دون "أو" عن أبي حميد وأبي أسيد ويّنه أنه هو الصحيح، ثم ذكر ابن أبي حاتم أن هنالك من خالف بشر بن المفضل وهو يحيى بن عبد الله في ربيعة ورواه كما روى سليمان بن بلال فاستدل أيضاً على خطأ بشر بن المفضل.

وقد بيّن الإمام البزار بعد ما أخرج الحديث أن العلة من عمارة بن غزية، فقال: "وهذا

(١) أخرج روايته: أبو داود (٤٦٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤١١٧).

(٢) أخرج روايته: النسائي (المجتبى) (٧٢٩)، وأحمد (٢٣٦٠٧)، وابن حبان في صحيحه (٢٠٤٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٩٦٤)، من طريق: أبي عامر العقدي وابن أبي مريم.

(٣) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٩٦٤)، والطبراني في الدعاء (٤٢٦)، من طريق: يحيى بن عبد الله بن سالم.

(٤) أخرج روايته: الدارمي (١٣٩٤).

(٥) أخرج روايته: ابن ماجه (٧٧٢)، من طريق: إسماعيل بن عياش.

الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بأحسن من هذا الإسناد، وقد روي عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من وجوه، فذكرنا هذا الحديث لعله عمارة بن غزية وذكرناه عن أبي حميد وأبي أسيد وإن كان يروى عن غيرهما لقلّة ما يرويان، عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-^(١).

ومن خلال تخريج الحديث يتبين أن الخطأ ليس من بشر بن المفضل لأن سليمان بن بلال وعمارة بن غزية وعبد العزيز الدراوردي رووه على الوجهين: مرة بالجزم ومرة على الشك.

والذي يتضح أن الشك من عبدالمملك بن سعيد^(٢)، ولكي أُبين ذلك أنقل الرواية التي أخرجها أبو عوانة في مستخرجه قال: «أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال: ثنا ابن وهب قال: أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عمارة ابن غزية، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سمعه يقول: سمعت عبدالمملك بن سعيد بن سويد الأنصاري يقول: سمعت أبا حميد، وأبا أسيد يقول: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إذا جاء أحدكم المسجد فليسلم على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليسلم على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وليقل اللهم إني أسألك من فضلك»».

ثم قال: «حدثنا صالح بن عبدالرحمن بن عمرو بن الحارث، والصغاني قال: ثنا ابن أبي مریم قال: ثنا سليمان ابن بلال قال: حدثني ربيعة، عن عبدالمملك بن سعيد بن سويد الأنصاري قال: سمعت أبا حميد، أو أبا أسيد يقول عن النبي -صلى الله عليه وسلم-

(١) البحر الزخار، البزار (٢١٧/٥).

(٢) هو: عبدالمملك بن سعيد بن سويد الأنصاري، المدني. قال النسائي: ليس به بأس. تهذيب الكمال، المزي (٣٥٣٠).

وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". الثقات، ابن حبان (٤١٣٤). وقال العجلي: تابعي ثقة. معرفة الثقات، العجلي (١١٣٣).

وقال ابن حجر: ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤١٨٢).

بمثله^(١).

ففي الموضوعين صرح عبد الملك بن سعيد بالسماع مرة بالجزم ومرة بالشك بذلك يتبين أن الشك منه.

وأيضاً بدليل ما أخرجه الإمام البخاري في التاريخ الكبير قال: «قال ابن مسلمة ونعيم حدثنا عبد العزيز عن ربيعة عن عبد الملك بن سويد عن أبي حميد أو أبي أسيد رضي الله عنه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- إذا جاءكم الحديث عني يلين قلوبكم فأنا آمركم به.

وقال الجعفي حدثنا أبو عامر سمع سليمان عن ربيعة عن عبد الملك عن أبي حميد وأبي أسيد -رضي الله عنهما- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-^(٢).

فالإمام مسلم لم يرو الرواية بالجزم فرواها بالشك لأن الخلاف كبير ممن رواه بالشك وممن رواه بالجزم، فاختار رواية الشك حتى قال المزي في ترجمة عبد الملك بن سعيد: «روى عن: ... وأبي أسيد (م د)، أو أبي حميد الساعدي، وقيل: عن أبي أسيد (س)، وأبي حميد (س ق) من غير شك»^(٣).

وأراد الإمام مسلم بقوله: «سمعت يحيى بن يحيى يقول كتبتُ هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال قال بلغني أن يحيى الحماني^(٤) يقول: وأبي أسيد»، الاختلاف على سليمان بن بلال أنه روي بالجزم من غير شك، بذلك يتبين احتياط الإمام مسلم من إخراجه بالجزم لما تقدم.

(١) مستخرج أبي عوانة (٩٦٤).

(٢) التاريخ الكبير، البخاري (٤١٥/٥).

(٣) تهذيب الكمال، المزي (٣٥٣٠).

(٤) هو: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين بفتح الموحدة وسكون المعجمة الحماني بكسر المهملة وتشديد الميم الكوفي حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٥٩١).

وقد ترجم الخليلي ليحيى الحماني فقال: «مخرج في الصحيحين»^(١)، ويحيى الحماني لم يرو له لا البخاري ولا مسلم ولا حتى أحد من أصحاب الكتب الستة، قال الحافظ الذهبي: «ولا رواية له في الكتب الستة، تجنبوا حديثه عمداً، لكن له ذكر في صحيح مسلم في ضبط اسم»^(٢)، فتبين مما تقدم أن الشك من عبد الملك بن سعيد، وليس من بشر ابن المفضل، وإن الإمام مسلم أختار رواية الشك على الجزم احتياطاً، وهو الصحيح، والله تعالى أعلم.

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الخليلي (٢/٥٧٨).

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٠/٥٣٧).

وانظر: تهذيب الكمال (٦٨٦٨)، وتهذيب التهذيب (٤/٣٧٣).

الحديث الثالث والأربعون

سؤال رقم (٩١٦) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرعة، عَن حَدِيثٍ؛ رواهُ ابنُ عُيينة، عن عُمر بنِ سَعِيدِ ابنِ مسرُوقٍ، عن أبيه، عن عُبَايَةَ بنِ رِفَاعَةَ بنِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، عن رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ، قال: أعطى النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- أبا سُفْيَانَ يومَ حُنَيْنٍ، وصفوان بنِ أُمَيَّةَ، وعُيَيْنَةَ بنِ حِصْنٍ، والأقرع بن حابسٍ مئةً من الإبلِ الحديث.

فقال أبو زُرعة: هذا خطأ، رواهُ الثَّورِيُّ، فقال عن أبيه، عن ابنِ أَبِي نُعْمٍ، عن أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، عن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وهذا صحيحٌ.

قُلْتُ لِأَبِي زُرعة: مِمَّنِ الوَهْمُ ؟.

قال: من عُمر^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثنا محمد بن أبي عمر المكي حدثنا سفيان عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عباية بن رفاعه عن رافع ابن خديج قال: أعطى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أبا سفيان بن حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس كل إنسان منهم مائة من الإبل وأعطى عباس بن مرداس دون ذلك فقال عباس بن مرداس:

أتجعل نهبي ونهب العبيد... مد بين عيينة والأقرع؟

فما كان بدر ولا حابس... يفوقان مرداس في المجمع

وما كنت دون امرئ منهما... ومن تخفض اليوم لا يرفع

(١) كتاب العلال، ابن أبي حاتم (٣/٢٤٢).

قال فأتّم له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مائة^(١).

وقال: «وحدثنا أحمد بن عبدة الضبي أخبرنا ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق بهذا الإسناد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قسم غنائم حنين فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة من الإبل وساق الحديث بنحوه وزاد وأعطى علقمة بن علاثة مائة^(٢)».

وقال: «وحدثنا مخلد بن خالد الشعيري حدثنا سفيان حدثني عمر بن سعيد بهذا الإسناد ولم يذكر في الحديث علقمة بن علاثة ولا صفوان بن أمية ولم يذكر الشعر في حديثه^(٣)».

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن رافع بن خديج.

رواه عمر بن سعيد^(٢)، عن أبيه به.

الطريق الثاني: سعيد بن مسروق عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري.

رواه كل من:

١ - سفيان الثوري^(٣).

(١) صحيح مسلم (١٠٦٠).

(٢) أخرج روايته: مسلم (١٠٦٠)، والحميدي في مسنده (٤١٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٨٢٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٧٣/٤ رقم ٤٣٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٩٥٩)، وفي معرفة السنن والآثار (٤٢٥٠).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٣٣٤٤)، و(٤٦٦٧)، و(٧٤٣٢)، ولفظه: "عن أبي سعيد -رضي الله عنه- قال بعث علي -رضي الله عنه- إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بذهبية فقسّمها بين الأربعة الأقرع بن حابس الحنظلي ثم المجاشعي، وعيينة بن بدر الفزاري، وزيد الطائي ثم أحد بنى نبهان، وعلقمة بن علاثة العامري ثم أحد بنى كلاب، فغضبت قريش والأنصار، قالوا يعطى صنّاديد أهل نجد ويدعنا. قال «إنما أتألفهم». فأقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين، ناتئ الجبين، كث اللحية، مخلوق فقال اتق الله يا محمد. فقال «من يطع الله إذا عصيت، أيأمنني الله على أهل الأرض فلا تأمنوني». فسأله رجل قتله -أحسبه خالد بن الوليد- فمّعه، فلما ولى قال «إن من ضغضى

٢- وأبي الأحوص^(١)، كلاهما عن سعيد بن مسروق به.

بيّن أبو زرعة أن هذا خطأ وأن الصحيح هو: رواية سفيان الثوري عن أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد، وأن الوهم من عمر بن سعيد.

وقد نقل ابن الملقن كلام أبي زرعة ونسبه لأبي حاتم بعد إيراده لحديث مسلم ونقله بالمعنى، فقال: ((قال ابن أبي حاتم في علله: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا خطأ، والصواب عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً كذا قال))^(٢).

فالإمام مسلم أخرج الحديث من طريق: ثلاثة رواة عن سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد به، وهم: محمد بن أبي عمر، وأحمد بن عبدة، ومحمد بن خالد.

فالذي يتبين من صنيع الإمام مسلم أن الحديث ثابت عن عمر بن سعيد، وأما بالنسبة لاعتراض أبي زرعة على الحديث وتوهيم عمر بن سعيد، وعمر ثقة، فهذا اعتراض لا دليل عليه نعم لا شك أن سفيان الثوري أوثق من عمر بن سعيد، فلا يمنع أن يكون لسعيد بن مسروق طريقان، فرواه الثوري من طريق: أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد، ورواه عمر بن سعيد عن أبيه عن عباية بن رافع عن رافع، فيكون كلاهما صحيح، والله تعالى أعلم.

هذا -أو في عقب هذا- قوم يقرءون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد».

(١) أخرج روايته: مسلم (١٠٦٤).

(٢) البدر المنير، ابن الملقن (٣٧٤/٧).

الحديث الرابع والأربعون

سؤال رقم (١٩٧٩) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرْعَةَ، عَنِ حَدِيثِ؛ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: مَنْ نَفَسَ عَن مُؤْمِنٍ كُرْبَةً.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْأَعْمَشُ عَنِ رَجُلٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وَالصَّحِيحُ: عَنِ رَجُلٍ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال: «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء الهمداني - واللفظ ليحيى - (قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا) أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من نفَسَ عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفَسَ الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه.

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي ح وحدثناه نصر بن علي الجهضمي حدثنا أبو أسامة قال حدثنا الأعمش عن أبي صالح وفي حديث أبي أسامة حدثنا أبو

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٥/٢٧٤-٢٧٥).

صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمثل حديث أبي معاوية غير أن حديث أبي أسامة ليس فيه ذكر التيسير على المعسر^(١).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١- أبي معاوية محمد بن خازم^(٢).

٢- وأسباط بن محمد^(٣).

٣- وأبي عوانة الوضاح^(٤).

٤- وأبي أسامة حماد بن أسامة^(٥).

٥- وعبدالله بن نمير^(٦).

(١) صحيح مسلم (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه روايته: مسلم (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، وابن أبي شيبة (٢٧٠٩٩)، وأحمد (٧٤٢٧)، وابن ماجه (٢٢٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٦٩٥)، وفي الآداب (٨٥٥).

(٣) أخرجه روايته: أبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي في جامعه (١٩٣٠)، قال أبو داود: "وقال واصل قال حدثت عن أبي صالح". سنن أبي داود (٧٠٤/٢).

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن وقد روى أبو عوانة، وغير واحد هذا الحديث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحوه، ولم يذكره فيه حدثت عن أبي صالح". جامع الترمذي (٣٩٠/٣).

(٤) أخرجه روايته: الترمذي في جامعه (١٤٢٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٧٢٨٨).

(٥) أخرجه روايته: مسلم (٢٦٩٩)، والترمذي في جامعه (٢٩٤٥)، وقال: "هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثل هذا الحديث. وروى أسباط بن محمد، عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فذكر بعض هذا الحديث". جامع الترمذي (٤٦/٥).

(٦) أخرجه روايته: مسلم (٢٦٩٩)، وأحمد (٧٤٢٧)، والبيهقي في الآداب (٩٢).

٦- ومحمد بن واسع^(١)، كلهم عن الأعمش به.

متابعة للأعمش: تابعه محمد بن المنكدر^(٢)، عن أبي صالح به.

الطريق الثاني: الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن أبي صالح عن أبي هريرة.

رواه كل من:

١- الحكم بن فضيل^(٣).

٢- وإبراهيم بن عثمان^(٤)، كلاهما عن الأعمش به.

الطريق الثالث: الأعمش عن رجل عن أبي هريرة.

هذا الطريق ذكره أبو زرعة، ولم أجد من أخرجه.

بيّن أبو زرعة أن منهم من يقول: الأعمش عن رجل عن أبي هريرة، ورجح هذا الأخير كأنه يشير إلى إمكانية تدليس الأعمش لأنه يمكن أنه سمعه من غير أبي صالح وقد عنعن.

(١) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٨٧/١٩)، وفي الأوسط (١٩٥١)، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي سورة إلا حماد بن سلمة".

وابن واسع هو: محمد بن واسع بن جابر بن الأحنس الأزدي أبو بكر أو أبو عبد الله البصري ثقة عابد كثير المناقب. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٣٦٨).

(٢) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٧٢٨٥)، وأحمد (١٠٦٧٦)، ولفظه: "من نفس عن أخيه المسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ومن ستر أخاه المسلم ستره الله في الدين والدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه".

(٣) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (١٥٩/١٩)، وفي الأوسط (١٣٣٢)، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الأعمش عن الحكم إلا الحكم".

وابن فضيل هو: الحكم بن فضيل الواسطي.

قال الحكم بن فضيل ليس به بأس حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبو زرعة عن الحكم بن فضيل فقال هو شيخ ليس بذاك. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (١٢٦/٣).

(٤) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٥/١٩)، وفي الأوسط (٩٢٤١).

وإبراهيم هو: إبراهيم بن عثمان العبسي بالموحدة أبو شيبه الكوفي قاضي واسط مشهور بكنيته متروك الحديث. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢١٥).

فالأعمش متهم بالتدليس وهو معروف بهذا مشهور به، قال أبو الفتح الأزدي: «ولا نقبل من الأعمش تدليسه لأنه يحيل على غير مليء»^(١).

وقد رجح الترمذي وابن عمار بعدم سماع الأعمش من أبي صالح هذا الحديث، قال الترمذي في جامعه: «حديث أبي هريرة هكذا روى غير واحد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحو رواية أبي عوانة وروى أسباط بن محمد، عن الأعمش قال: حدثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- نحوه وكان هذا أصح من الحديث الأول حدثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد قال: حدثني أبي، عن الأعمش بهذا الحديث»^(٢).

قال ابن عمار: «ورواه أسباط بن محمد، عن الأعمش، عن بعض أصحابه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. والأعمش كان صاحب تدليس، فرمما أخذ عن غير الثقات»^(٣).

وأما الإمام الدارقطني فقد ذكر الاختلاف ولم يرجح^(٤).

وقد نقل الحافظ ابن رجب كلام أبي زرعة في جامع العلوم والحكم^(٥).

وقد جعل الحافظ العلائي الأعمش من أصحاب المرتبة الثانية^(٦)، وقد تبعه على ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه تعريف أهل التقديس^(٧)، ولكنه في كتابه النكت على ابن الصلاح الصلاح جعله من أصحاب المرتبة الثالثة^(٨)، وكتاب النكت متأخر عن كتابه تعريف أهل

(١) الكفاية، الخطيب ص (٣٦٤).

(٢) جامع الترمذي (٨٦/٣).

(٣) علل الأحاديث في كتاب الصحيح، ابن عمار (٣٥).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١٩٦٦).

(٥) جامع العلوم والحكم، ابن رجب ص (٣٣٧).

(٦) جامع التحصيل، العلائي ص (١١٣).

(٧) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ابن حجر ص (٣٣).

(٨) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر ص (٢٥٨).

التقديس بدليل أنه أشار إليه في النكت^(١).

ففي الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم أمران:

الأمر الأول: أن الأعمش إذا روى عن شيوخه الذين أكثر عنهم فروايته محمولة على السماع قال الحافظ الذهبي: "وهو يدلّس، وربما دلّس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال"^(٢).

الأمر الثاني: أن الإمام مسلماً قد ساق من طريق أبي أسامة أن الأعمش قد صرح بالسماع من أبي صالح بذلك انتفت علة التدليس، وتبين صحة صنيع الإمام مسلم، والله تعالى أعلم.

(١) بقوله: "وقد أفردتهم بالتصنيف في جزء لطيف". النكت، ابن حجر ص (٢٦١).

(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي (٢/٢٢٤).

المبحث الثالث: ما أعله أبو زرعة وأخرجها البخاري ومسلم.

الحديث الخامس والأربعون

سؤال رقم (٢٦٣١) قال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه ابن عيينة، عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، فقال رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيٌّ وَحَوَارِيٌّ الزُّبَيْرُ.

قال سفيان بن عيينة: يقول: حواري: ناصر.

قال علي بن المديني: قلت لسفيان: فإن الثوري يقول: ندبهم يوم قريظة؟ قال سفيان: هكذا حفظت، حفظته وسمعت: يوم الخندق، عفا الله عنا وعنّه.

قال أبو زرعة: الثوري أثبت من ابن عيينة^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال البخاري: «حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن المنكر قال سمعت جابر بن عبد الله قال ندب النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال « لكل نبي حواري وحواري الزبير».

قال سفيان حفظته من ابن المنكر. وقال له أيوب يا أبا بكر حدثهم عن جابر، فإن القوم يعجبهم أن تحدثهم عن جابر. فقال في ذلك المجلس سمعت جابراً فتابع بين أحاديث سمعت جابراً، قلت لسفيان فإن الثوري يقول يوم قريظة فقال كذا حفظته

(١) كتاب العلال، ابن أبي حاتم (٦/٤١٤-٤١٥).

كما أنك جالس يوم الخندق. قال سفيان هو يوم واحد. وتبسم سفيان^(١).

وقال مسلم: «حدثنا عمرو الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول: ندب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الناس يوم الخندق فانتدب الزبير ثم نذبهم فانتدب الزبير ثم نذبهم فانتدب الزبير فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- لكل نبي حواري وحواري الزبير».

وقال: «حدثنا أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة ح وحدثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم جميعاً عن وكيع حدثنا سفيان كلاهما عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بمعنى حديث ابن عيينة^(٢)».

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله.

رواه كل من:

١- صدقة بن الفضل^(٣).

٢- وعبد الله بن الزبير الحميدي^(٤).

٣- وعلي بن المديني^(٥).

(١) صحيح البخاري (٧٢٦١).

(٢) صحيح مسلم (٢٤١٥).

(٣) أخرجه روايته: البخاري (٢٨٤٧).

(٤) أخرجه في مسنده (١٢٣١)، والبخاري (٢٩٩٧).

(٥) أخرجه روايته: البخاري (٧٢٦١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٢٢٢).

٤ - وعمرو بن محمد الناقد^(١).

٥ - وعبدالله بن محمد بن عبد الرحمن^(٢).

٦ - وأحمد بن حنبل^(٣).

٧ - ويونس بن عبد الأعلى^(٤).

٨ - وإسحاق بن أبي إسرائيل^(٥)، كلهم عن سفيان بن عيينة به.

وقد تابع ابن عيينة في قوله: "يوم الأحزاب" كل من:

١ - سفيان الثوري. رواه عنه كل من:

أ- الفضل بن دكين^(٦).

ب- وأبي داود الحفري^(٧).

٢ - فليح بن سليمان. رواه عنه بشر بن الوليد^(٨).

٣ - هشام بن عروة، كلهم عن محمد بن المنكدر به. رواه عنه حماد بن أسامة^(٩).

(١) أخرجه روايته: مسلم (٢٤١٥).

(٢) أخرجه روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨٨٦٠).

(٣) أخرجه في المسند (١٤٢٩٧).

(٤) أخرجه روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٥٥٠٧)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (٣٥٦٣).

(٥) أخرجه روايته: أبو يعلى (٢٠٢٢).

(٦) أخرجه روايته: البخاري (٢٨٤٦)، والترمذي في جامعه (٣٧٤٥)، وأحمد (١٤٩٣٦).

(٧) أخرجه روايته: الترمذي في جامعه (٣٧٤٥).

(٨) أخرجه روايته: أبو يعلى (٢٠٨٢)، ولفظه: "عن جابر قال ندب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الخندق الناس من يأتيه بخبر

بخبر بني قريظة فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير ثلاثا فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - إن لكل نبي حواريا وحواري الزبير.

(٩) أخرجه روايته: مسلم (٢٤١٥).

الطريق الثاني: سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله.

رواه كل من:

١- وكيع بن الجراح^(١).

٢- وعلي بن المديني^(٢).

٣- وأبي أسامة حماد بن أسامة^(٣)، كلهم عن الثوري به.

استدرك علي بن المديني علي ابن عيينة قوله: يوم الخندق بأن سفيان الثوري يقول: ندبهم يوم قريظة، فبيّن ابن عيينة أنه هكذا سمعه وحفظه، فبيّن أبو زرعة أن سفيان الثوري أثبت عنده من ابن عيينة.

قال الحافظ ابن حجر: "لم أره عند أحد ممن أخرجه من رواية سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر بلفظ: "يوم قريظة" إلا عند ابن ماجه فإنه أخرجه عن علي بن محمد عن وكيع كذلك فلعلّ ابن المديني حمله عن وكيع وقد أخرجه البخاري في "الجهاد" عن أبي نعيم، وفي "المغازي" عن محمد بن كثير، وأخرجه مسلم في "المناقب" وابن ماجه من طريق وكيع والترمذي من رواية أبي داود الحفري، ومسلم أيضاً والنسائي من رواية أبي أسامة كلهم عن سفيان الثوري بهذه القصة، فأما مسلم فلم يسق لفظه بل أحال به علي رواية سفيان بن عيينة، وأما البخاري فقال في كل منهما يوم الأحزاب وكذا الباقر، ووقع في رواية هشام بن عروة عن ابن المنكدر عن جابر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال يوم الخندق "من يأتي بني قريظة" فلعلّ هذا سبب الوهم ثم وجدت الإسماعيلي نبه علي ذلك فقال: إنما طلب

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٤١٥)، وابن ماجه (١٢٢).

(٢) أخرج روايته: ابن ماجه (١٢٢).

(٣) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٨١٥٤)، ولفظه: "من يأتينا بخير القوم؟ فقال الزبير: أنا فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: إن لكل نبي حوارياً، وحواري الزبير".

النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم الخندق خبر بني قريظة ثم ساق من طريق فليح بن سليمان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: "ندب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوم الخندق من يأتيه بخبر بني قريظة" قال فالحديث صحيح يعني تحمل رواية من قال يوم قريظة أي اليوم الذي أراد أن يعلم فيه خبرهم لا اليوم الذي غزاهم فيه وذلك مراد سفيان بقوله إنه يوم واحد^(١).

استدراك على الحافظ ابن حجر:

فقول ابن حجر: "ومسلم أيضاً والنسائي من رواية أبي أسامة كلهم عن سفيان الثوري"، فهذا فيه وهم، وذلك أن مسلماً أخرج من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر.

أن صنيع الإمام البخاري ومسلم هو الصحيح وذلك لعدة أمور:

١- أن سفيان الثوري لا شك أنه أحفظ من ابن عيينة، ولكن ابن عيينة أعلم بحديث الحجازيين قال عبدالرحمن ابن مهدي: "كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز"^(٢).

٢- أن ابن عيينة قد توبع على قوله: يوم الخندق كما مرّ في تخريج طرق الحديث.

أما قول سفيان بن عيينة أنه يوم واحد عندما قيل له إن الثوري يقول: إنه يوم قريظة، فقد وجه الحافظ ابن حجر قول ابن عيينة بقوله: "قوله: "قال سفيان" هو ابن عيينة" هو يوم واحد" يعني "يوم الخندق ويوم قريظة" وهذا إنما يصح على إطلاق اليوم على الزمان الذي يقع فيه الأمر الكبير سواء قلت أيامه أو كثرت كما يقال: "يوم الفتح" ويراد به الأيام التي

(١) فتح الباري، ابن حجر (٢٠٥/١٣).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٢/١).

أقام فيها النبي -صلى الله عليه وسلم- بمكة لما فتحها وكذا وقعة الخندق دامت أياما آخرها
لما انصرفت الأحزاب ورجع النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه إلى منازلهم جاءه جبريل
عليه السلام بين الظهر والعصر فأمره بالخروج إلى بني قريظة فخرجوا...»^(١).

وأيضاً: الذي يظهر لي أن ابن عيينة لم يرد أن يخطيء سفیان الثوري بقوله: يوم
قريظة إذ الثلاثة وهي: (يوم الخندق والأحزاب وقريظة) كانت في زمن واحد^(٢)، وهذا الذي
يترجح أن كلاهما صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) فتح الباري، ابن حجر (٢٠٥/١٣).

(٢) قاله الكرمانى، أنظر: شرح الكرمانى لصحيح البخارى (٢٣/٢٥).

الفصل الثالث: الروايات التي أعلها أبو حاتم وأبو زرعة.

المبحث الأول: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها

البخاري ومسلم.

المبحث الثاني: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها

البخاري.

المبحث الثالث: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها

مسلم.

المبحث الأول: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها البخاري ومسلم.

الحديث السادس والأربعون

سؤال رقم (٨) قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي، وأبا زرعة عن حديث؛ رواه ابن فضيل، عن حصين^(١)، عن الشعبي^(٢)، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في المسح على الخفين.

ورواه ابن عيينة، عن حصين، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة^(٣)، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه زائدة بن قدامة، عن حصين، عن سعد بن عبيدة، سمع المغيرة بن شعبة.

وقال غيره: عن حصين، عن أبي سفيان، عن المغيرة بن شعبة.

ورواه عشر، عن حصين، عن الشعبي، وسعد بن عبيدة، عن المغيرة بلا عروة.

قال أبي: وليس لأبي سفيان معنى.

قال أبي: ورواه هشيم، عن حصين، عن سالم بن أبي الجعد، وأبي سفيان، سمعا

المغيرة بن شعبة.

قلت لأبي زرعة: فأيهما الصحيح عندك؟

(١) هو: حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة تغير حفظه في الآخر. تقريب التهذيب (١٣٦٩).

(٢) هو: عامر بن شراحيل الشعبي بفتح المعجمة أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل من الثالثة قال مكحول ما رأيت أفقه منه. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٠٩٢).

(٣) هو: عروة بن المغيرة بن شعبة الثقفي أبو يعفور بفتح التختانية وسكون المهملة وضم الفاء الكوفي ثقة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٥٦٩).

قال: أنا إلى حديث الشعبي بلا عروة، أميل إذ كان للشعبي أصل في المسح»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال البخاري: «حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر عن عروة بن المغيرة عن أبيه قال كنت مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في سفر، فأهويت لأنزع خفيه فقال «دعهما، فإنني أدخلتهما طاهرتين». فمسح عليهما»^(٢).

قال مسلم: «حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير حدثنا أبي حدثنا زكرياء عن عامر قال أخبرني عروة بن المغيرة عن أبيه قال: كنت مع النبي -صلى الله عليه وسلم- ذات ليلة في مسير فقال لي أمعك ماء؟ قلت نعم فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى في سواد الليل ثم جاء فأفرغت عليه من الإداوة فغسل وجهه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة فغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين ومسح عليهما.

وحدثني محمد بن حاتم حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا عمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه أنه وضأ النبي -صلى الله عليه وسلم- فتوضأ ومسح على خفيه فقال له فقال إني أدخلتهما طاهرتين»^(٣).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: حصين عن الشعبي عن المغيرة بن شعبة.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١/٤٠١-٤٠٣).

(٢) صحيح البخاري (٢٠٦).

(٣) صحيح مسلم (٢٧٤).

١ - إبراهيم بن طهمان.

٢ - محمد بن فضيل.

٣ - وورقاء بن عمر.

٤ - وسويد بن عبدالعزيز^(١)، كلهم عن حصين به.

متابعة لحصين فقد تابعه: مجالد بن سعيد^(٢)، عن الشعبي به.

الطريق الثاني: حصين عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن المغيرة.

رواه سفيان بن عيينة^(٣)، عن حصين به.

متابعة لحصين تابعه: كل من:

١ - عمر بن أبي زائدة^(٤).

٢ - زكريا بن أبي زائدة^(٥).

٣ - وإسماعيل بن أبي خالد^(٦).

٤ - ويونس بن أبي إسحاق^(٧)، كلهم عن الشعبي به.

(١) ذكرهم الدارقطني في العلل (٩٧/٧).

(٢) أخرج روايته أحمد (١٨١٤١).

(٣) أخرج روايته: الحميدي في مسنده (٧٥٨)، وابن خزيمة (١٩٠)، والدارقطني في سننه (١٩٤/١)، وقرن الحميدي في روايته مع حصين كلا من زكريا بن أبي زائدة، ويونس بن أبي إسحاق.

(٤) أخرج روايته: مسلم (٢٧٤).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٢٠٦)، ومسلم (٢٧٤)، والشافعي في الأم (٣٨/١)، وأحمد (١٨١٩٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤٨).

(٦) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٣٧٢/٢٠/رقم ٨٦٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٤٩)، وفي الأوسط (٥٢٨٧).

(٧) أخرج روايته: الشافعي في الأم (٤٨/١).

الطريق الثالث: حصين عن سعد بن عبيدة عن المغيرة بن شعبة.

رواه زائدة بن قدامة^(١)، عن حصين به.

الطريق الرابع: حصين عن الشعبي وسعد بن عبيدة عن المغيرة.

رواه عبثر بن القاسم^(٢)، عن حصين به.

الطريق الخامس: حصين عن سالم بن أبي الجعد وأبي سفيان عن المغيرة.

رواه هشيم بن بشير^(٣)، عن حصين به.

بيّن أبو حاتم أن وجود أبي سفيان هو مزيد في متصل الأسانيد، وبيّن أبو زرعة أن وجود عروة في سند الحديث هو مزيد في متصل الأسانيد، لأن الشعبي له أصل في المسح.

وأما الإمام الدارقطني فقد رجح ما أخرجه البخاري ومسلم، فبعد أن ذكر الاختلاف قال: «وأحسنها إسناداً حديث الشعبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه»^(٤).

الذي يتبين لي أن كلا الوجهين صحيح وذلك:

أن الشعبي قد رواه مرة عن عروة بن المغيرة، ومرة رواه عن أبيه المغيرة بن شعبة، لأن الشعبي له سماع من عروة ومن أبيه.

أما صنيع الإمام البخاري فقد رووه عن الشعبي عن عروة عن المغيرة وقد صرح بالاختبار في صحيح مسلم في الرواية المتقدمة، وجاء في التمهيد التصريح بالسماع من عروة بن المغيرة من طريق: عيسى بن يونس قال حدثني أبي عن الشعبي قال سمعت عروة بن المغيرة بن شعبة

(١) ذكره الدارقطني في العلل (٩٦/٧).

(٢) أخرج روايته: الدارقطني في الأفراد (٢٤٩)، وذكره في العلل (٩٦/٧).

(٣) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (١٨٥٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٠٧/٢٠/رقم ٩٧٢).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٩٦/٧-١٠٠).

يذكر عن أبيه قال كنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في ركب ومعني إداوة فخرج لحاجته ثم أقبل فتلقته بالإداوة فأفرغت عليه فغسل كفيه ووجهه ثم أراد أن يخرج ذراعيه وعليه جبة من صوف من جباب الروم ضيقة الكمين فضاقت فأدرعها أدرعا ثم أهويت إلى الخفين لأنزعهما فقال "دع الخفين فإني أدخلت القدمين وهما طاهرتان فمسح عليهما"^(١).

وأما الرواية التي رجحها أبو زرعة فصحيحة أيضاً لأن الشعبي له سماع من المغيرة ودليل ذلك عدة ثلاثة أمور:

١- من خلال نظري في تراجم الشعبي والمغيرة بن شعبة، فلم ينفِ أحد من الأئمة سماع الشعبي من المغيرة.

٢- وأن الشعبي قد أدرك المغيرة بن شعبة.

٣- وقد صرح الشعبي بالسماع من المغيرة في عدة روايات منها رواية في صحيح مسلم^(٢)، بذلك يتبين صحة الوجهين، والله تعالى أعلم.

(١) أخرج روايته: ابن عبد البر في التمهيد (١٢٨/١١).

(٢) قال مسلم: حدثنا أبو كريب حدثنا عبيدالله الأشجعي عن عبد الملك بن أبيجر قال: سمعت الشعبي يقول سمعت المغيرة بن شعبة يقول على المنبر إن موسى عليه السلام سأل عز و جل عن أخس أهل الجنة منها حظا وساق الحديث بنحوه. صحيح مسلم (١٨٩).

الحديث السابع والأربعون

سؤال رقم (١١٢٩) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي، وأبا زُرعة، عن حديثٍ؛ رواه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ، عن عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن حُمَيْدٍ، عن أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللَّهُ فِيمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ.

فقالا: هذا خطأ، إِنَّمَا هُوَ كَلَامُ أَنَسٍ.

قال أَبُو زُرعة: كذا يرويه الدَّرَاوَرْدِيُّ، ومَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا، والنَّاسُ يَرُوُونَهُ، مَوْفُوفًا، مِنْ كَلَامِ أَنَسٍ»^(١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال البخاري: «حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى تزهي ف قيل له وما تزهي قال حتى تحمر فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أرأيت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه»^(٢).

قال مسلم: «حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وعلي بن حجر قالوا حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهو فقلنا لأنس ما زهوها؟ قال تحمر وتصفر أرأيتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك».

ثم قال: «حدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني مالك عن حميد الطوبل عن أنس بن مالك: أن رسول الله نهى عن بيع الثمرة حتى تزهي قالوا وما تزهي؟ قال

(١) كتاب العلل (٣/٦١٠-٦١١)، وجاء في العلل برقم (١١٣٩).

(٢) صحيح البخاري (٢١٩٨).

تحمّر فقال إذا منع الله الثمرة فبم تستحل مال أخيك^(١).

ثم قال: «حدثني محمد بن عباد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه؟»^(١).

تخرّيج طرق الحديث:

فللهديث شطران:

الشرط الأول: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار حتى تُزهي فقييل له: وما تُزهي؟ قال: حتى تحمّر.

حميد الطويل^(٢) عن أنس مرفوعاً.

رواه كل من:

١- عبدالله بن المبارك^(٣).

٢- وهشيم بن بشير^(٤)، كلاهما عن حميد به.

الشرط الثاني: رأيت إذا منع الله الثمر بم يأخذ أحدكم مال أخيه؟

الطريق الأول: حميد الطويل عن أنس، جازماً بأنها من قول النبي -صلى الله عليه

وسلم-.

(١) صحيح مسلم (١٥٥٥).

(٢) هو: حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٥٤٤).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٢١٩٥).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٢١٩٧).

رواه كل من:

١ - مالك بن أنس^(١).

٢ - عبدالعزيز بن محمد الدراوردي^(٢).

٣ - ويحيى بن أيوب^(٣).

٤ - وسليمان بن بلال^(٤)، كلهم عن حميد به.

الطريق الثاني: حميد الطويل عن أنس، جازماً بأنها من قول أنس.

رواه كل من:

١ - يزيد بن هارون^(٥).

٢ - وأبي خالد الأحمر^(٦)، كلاهما عن حميد به.

-
- (١) أخرجه روايته: مالك في الموطأ (١٨٠٨)، ومن طريقه: البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥)، والنسائي (المجتبى) (٤٥٢٦)، وفي مسند الشافعي (٦٨٩)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٩٠)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٢٤٢)، وأبو يعلى (٣٧٤٠)، والحاكم في المستدرک (٢٢٥٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣٧٣)، وفي معرفة السنن والآثار (٣٤٦١).
- (٢) أخرجه روايته: مسلم (١٥٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣٧٤)، من طريق: محمد بن عباد. هو: محمد بن عباد بن الزرقان المكي، سكن بغداد، ومات بها.
- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن محمد بن عباد المكي، فقال لي: حديثه حديث أهل الصدق، وأرجو أن لا يكون به بأس. قال: وسمعت مرة أخرى ذكره فقال: يقع في قلبي أنه صدوق. العلل ومعرفة الرجال (٤٠٧/١).
- وقال أبو زرعة، عن يحيى بن معين: لا بأس به. تهذيب الكمال، المزي (٥٣٢١).
- وقال ابن مندة يكنى أبا عبد الله وقال صالح جزرة لا بأس به وقال ابن قانع كان ثقة. تهذيب التهذيب، ابن حجر (٦٠٠/٣).
- وقال ابن حجر: صدوق يهيم من العاشرة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٩٩٣).
- (٣) أخرجه روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١٥٠).
- (٤) أخرجه روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٤٢٤٣).
- (٥) أخرجه روايته: الخطيب في الفصل للوصل (١٧٤/١).
- (٦) أخرجه روايته: الخطيب في الفصل للوصل (١٧٥/١).

الطريق الثالث: حميد الطويل عن أنس، محتملة لأن تكون من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ولأن تكون من كلام أنس.

رواه كل من:

١- إسماعيل بن جعفر^(١).

٢- ومحمد بن عبد الله الأنصاري.

٣- وعبد العزيز بن محمد الدراوردي^(٢)، كلهم عن حميد به.

الطريق الرابع: حميد الطويل عن أنس، بالشك هل هي مرفوعة أم موقوفة.

رواه كل من:

١- سليمان بن معتمر.

٢- وبشر بن المفضل^(٣).

٣- ويحيى بن سعيد^(٤).

٤- وحماد بن سلمة^(٥)، كلهم عن حميد به.

بيّن أبو حاتم وأبو زرعة أن رفع الحديث خطأ إنما هو قول أنس ووهما بذلك عبد العزيز

(١) أخرج روايته: البخاري (٢٢٠٨)، ومسلم (١٥٥٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١٤٨)، والخطيب في الفصل للوصل (١٧٥/١).

(٢) أخرج روايته: البيهقي في السنن الكبرى (١٠٣٧٥)، والخطيب في الفصل للوصل (١٧٤/١)، من طريق: إبراهيم بن حمزة.

(٣) كلاهما أخرج روايتهما: الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (١٧٢/١)، قال معتمر: "فلا أدري أنس قال: هم تستحل مال أخيك أم حدث النبي - صلى الله عليه وسلم -".

(٤) أخرج روايته: أحمد (١٢١٣٨).

(٥) أخرج روايته: أحمد (١٣٣١٤)، وابن ماجه (٢٢١٧).

بن محمد الدراوردي ومالك بن أنس بدليل أن عامة من روى الحديث رواه من قول أنس بن مالك -رضي الله عنه- وليس من قول النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقد بيّن الأئمة أن الحديث موقوف من كلام أنس -رضي الله عنه- وهم:

الأول: الدارقطني، فقال: «وهذا وهم فيه ابن عباد على الدراوردي، عن حميد حين سمعه ابن عباد منه، لأن إبراهيم بن حمزة رواه، عن الدراوردي، عن حميد، عن أنس نهي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، عن بيع الثمرة حتى تزهو. قلنا لأنس: وما تزهو؟ قال تحمر، قال: رأيت إن منع الله الثمرة فبم يستحل مال أخيه. وهو الصواب.

فأما ابن عباد فإنه أسقط كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأتى بكلام أنس ورفع، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا خطأ قبيح، والله أعلم»^(١).

والثاني: الخطيب، فقال: «روى مالك بن أنس هذا الحديث عن حميد عن أنس فرفعه وفيه هذه الألفاظ إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ووهم في ذلك لأن قوله: أفرأيت إن منع الله الثمرة، إلى آخر المتن كلام أنس بيّن ذلك يزيد بن هارون، وعبدالعزیز بن محمد الدراوردي، وأبو خالد الأحمر، وإسماعيل بن جعفر كلهم في روايتهم هذا الحديث عن حميد وفصلوا كلام أنس من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-»^(٢).

الثالث: أبو مسعود الدمشقي، فقال: «جعل مالك والدراوردي قول أنس «أرأيت إن منع الله» مرفوعاً، وأظن حميداً حدث به في الحجاز كذلك»^(٣).

وقد وجدت أن للحافظ ابن حجر ثلاثة مواقف من هذا الحديث:

(١) الإلزامات والتتبع، الدارقطني ص (٣٥٩-٣٦١).

(٢) الفصل للوصل، الخطيب (١/١٧٢).

(٣) البدر المنير، ابن الملقن (٦/٥٨٠).

الموقف الأول: الشك وعدم الجزم.

فقال في هدي الساري: «سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من كثرة الحديث كما أوضحتها في كتابي تقريب المنهج بترتيب المدرج وحكيته فيه عن ابن خزيمة أنه قال رأيت أنس بن مالك في المنام فأخبرني أنه مرفوع وأن معتمر بن سليمان رواه عن حميد مدرجاً لكن قال في آخره لا أدري أنس قال بم يستحل أو حدث به عن النبي -صلى الله عليه وسلم- والأمر في مثل هذا قريب»^(١).

الموقف الثاني: الجزم بأنه من قول النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فقال في الفتح بعد أن ذكر الخلاف: «وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً، لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه.

وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوي رواية الرفع في حديث أنس ولفظه: "قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته عاهة فلا يجل لك أن تأخذ منه شيئاً، بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟"^(٢).

الموقف الثالث: الجزم بأنه من قول أنس بن مالك.

فقال في التلخيص الحبير: «وقد بينت في المدرج أن هذه الجملة موقوفة من قول أنس وأن رفعها وهم وبيانها عند مسلم»^(٣).

(١) هدي الساري، ابن حجر ص (٣٥١).

(٢) فتح الباري، ابن حجر (٣٤٢/٤).

(٣) التلخيص الحبير (٧٥/٣)، وقد تمسك حذيفة الخطيب بهذا القول وجعل المحافظ ابن حجر ممن يرى التعليل في بعض المواضع وأهمل كلامه في هدي الساري، وفتح الباري انظر: منهج الإمام مسلم في التعليل في الجامع الصحيح ص (٢٦).

وقد صحح الحديث أنه من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- ابن عبد البر في التمهيد حيث قال: «فيزعم قوم أنه من قول أنس بن مالك وهذا باطل بما رواه مالك وغيره من الحفاظ في هذا الحديث إذ جعلوه مرفوعاً من قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد روى أبو الزبير عن جابر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثله»^(١).

وأيضاً: القاضي عياض في إكمال المعلم حيث قال: «هذا يدل على أن هذه اللفظة في الحديث الآخر: "أرأيت إن منع الله الثمرة" من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-، أو بمعناه، وإن كان قد جاء في كتاب مسلم بعد هذا من قول أنس، وذكره من حديث مالك من قول النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا الأول رفع الإشكال»^(٢).

أما الإمام النووي فقد ذكر كلام الدارقطني ولم يعلق عليه^(٣).

والصحيح أن الحديث هو من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- وذلك لعدة أمور:

الأول: أن الذين رووه مرفوعاً أربعة من الرواة ومن وقفه اثنان، والأربعة هم: مالك بن أنس، وسليمان بن بلال، ويحيى بن أيوب، والدارقطني.

الثاني: أن للحديث شاهداً يدل على أنه من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو:

عن جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: لو بعث من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يجل لك أن تأخذ منه شيئاً بم تأخذ مال أخيك بغير حق؟^(٤).

(١) التمهيد، ابن عبد البر (١/٣٩٠).

(٢) إكمال المعلم، القاضي عياض (٥/٢١٨).

(٣) شرح صحيح مسلم، النووي (١٠/٤٦٢).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٥٤)، وأبو داود (٣٣٧٠)، والنسائي (المجتبى) (٤٥٢٧)، والدارمي (٢٥٥٦)، وابن الجارود في المنتقى (٦٣٩)، وأبو عوانة في مستخرجه (٤٢٤٠)، وابن حبان في صحيحه (٥٠٣٥)، والدارقطني في السنن (٣/٣١)، وابن عبد البر في التمهيد (١/٣٩٣).

بهذا يتبين أن الحكم على هذه الجملة بأنها موقوفة غير صواب، وأن الصواب أنها مرفوعة، بذلك يتبين صحة صنيع البخاري ومسلم، والله تعالى أعلم.

الحديث الثامن والأربعون

سؤال رقم (١٤٣٩) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبا زُرعة عن حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- في تختمه: أفي يمينه أصح أم يساره؟»

فقال: في يمينه الحديث أكثر، ولم يصحَّ هذا ولا هذا»^(١).

الحديث التاسع والأربعون

سؤال رقم (١٤٥١) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه سعيدُ بنُ بشيرٍ، عن قتادة، عن أنسٍ: أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَنَقَشَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَكَانَ يَلْبَسُهُ فِي شِمَالِهِ، وَلَيْسَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ بَعْدَهُ.»

قال أبي: أما قوله: اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ، وَنَقَشَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدٌ...، فَهُوَ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

وأما قوله: فَكَانَ يَلْبَسُهُ فِي شِمَالِهِ، فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ إِلَّا مَا رَوَاهُ عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنِ سَعِيدٍ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

وروى بعضهم عن حمادِ بنِ سلمة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

والخُفَاطُ تَرْوِيهِ عَنِ سَعِيدٍ، عَنِ قَتَادَةَ، عَنِ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- لَا يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي يَسَارِهِ»^(٢).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٤/٣٠٥-٣٠٦).

(٢) المصدر السابق (٤/٣١٩-٣٢١).

صنيع الإمامين البخاري ومسلم:

قال البخاري: «حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع أن عبد الله حدثه أن النبي -صلى الله عليه وسلم- اصطنع خاتماً من ذهب، جعل فصه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقى المنبر، فحمد الله وأثنى عليه فقال «إني كنت اصطنعته، وإنني لا ألبسه».

فنبذه فنبذ الناس. قال جويرية ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى»^(١).

قال مسلم: «حدثنا عثمان بن أبي شيبة وعباد بن موسى قالوا حدثنا طلحة بن يحيى (وهو الأنصاري ثم الزرقى) عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لبس خاتم فضة في يمينه فيه فص حبشي كان يجعل فصه مما يلي كفه.

وحدثني زهير بن حرب حدثني إسماعيل ابن أبي أويس حدثني سليمان بن بلال عن يونس بن يزيد بهذا الإسناد مثل حديث طلحة بن يحيى.

وحدثني أبو بكر بن خالد الباهلي حدثنا عبدالرحمن بن مهدي حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: كان خاتم النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذه وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى»^(٢).

(١) صحيح البخاري (٥٨٧٦).

(٢) صحيح مسلم (٢٠٩٤)، و(٢٠٩٥).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: جويرية^(١) عن نافع عن عبد الله بن عمر، يده اليمنى.

رواه كل من:

١- موسى بن إسماعيل^(٢).

٢- ومسلم بن إبراهيم^(٣).

٣- وعبد الله بن محمد بن أسماء^(٤)، كلهم عن جويرية به.

متابعة لجويرية في التختم باليمين: تابعه كل من:

١- عبید الله بن عمر^(٥).

٢- وموسى بن عقبة^(٦).

٣- ومحمد بن إسحاق^(٧).

(١) هو: جويرية تصغير جارية بن أسماء بن عبید الضبعي بضم المعجمة وفتح الموحدة البصري صدوق. تقريب التهذيب، ابن حجر (٩٨٨).

(٢) أخرج روايته: البخاري (٥٨٧٦).

(٣) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٦٩٩٦)، وابن سعد في الطبقات (٤٧٠/١)، ولفظه: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صنع خاتماً من ذهب، وكان يجعل فصه في بطن كفه، إذا لبسه في يده اليمنى، وصنع الناس خواتيم من ذهب، فجلس النبي -صلى الله عليه وسلم- على المنبر، فنزعه، وقال: «إني كنت ألبس هذا الخاتم، وأجعل فصه في بطن كفي»، فرمى به، وقال: «والله لا ألبسه أبداً، فنبذ الناس خواتيمهم».

(٤) أخرج روايته: الإسماعيلي في المستخرج أشار إليه ابن حجر في فتح الباري (٢٧٧/١٠).

(٥) أخرج روايته: مسلم (٢٠٩١)، ولفظه: "وجعله في يده اليمنى"، من طريق: عقبة بن خالد.

(٦) أخرج روايته: الترمذي في جامعه (١٧٤١)، وابن سعد (٤٧٠/١)، ولفظه: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صنع خاتماً من ذهب، فتختم به في يمينه، ثم جلس على المنبر، فقال: إني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني، ثم نبذه، ونبذ الناس خواتيمهم".

(٧) أخرج روايته: أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم- ص ١٧١، لفظه: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتختم في يمينه".

٤ - وأسامة بن زيد^(١)، كلهم عن نافع به.

متابعة لنافع في التختم باليمين: فقد تابعه كل من:

١ - عبدالله بن دينار^(٢).

٢ - وسالم بن عبد الله بن عمر^(٣)، كلاهما عن ابن عمر.

شواهد لابن عمر في التختم باليمين:

١ - أنس بن مالك^(٤).

٢ - وعبد الله بن عباس^(٥).

٣ - وعلي بن أبي طالب^(٦).

٤ - وجابر بن عبد الله^(٧).

(١) أخرجه روايته: أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - ص ١٧١، ولفظه: "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لبس خاتمه في يمينه".

(٢) أخرجه روايته: الطبراني في المعجم الأوسط (٤٥٣٩)، ولفظه: "إن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتختم في يمينه"، حسنه ابن حجر في فتح الباري (٢٧٧/١٠).

(٣) أخرجه روايته: أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - ص ١٧١، ولفظه: "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لبس خاتمه في يمينه".

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٩٤)، والنسائي (المجتبى) (٥١٩٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (٦٩٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٦٣٩٤)، ولفظه: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لبس خاتم فضة في يمينه فيه فص حبشي كان يجعل فضه مما يلي كفه".

(٥) أخرجه أبو داود (٣٢٢٩)، والترمذي في جامعه (١٧٤٢)، ولفظه: "عن محمد بن إسحاق قال: رأيت على الصلت بن عبد الله ابن نوفل بن عبد المطلب خاتماً في خنصره اليمنى فقلت ما هذا؟ قال رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فضه على ظهرها قال ولا يخال ابن عباس إلا قد كان يذكر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يلبس خاتمه كذلك".

(٦) أخرجه أبو داود (٤٢٢٦)، ولفظه: "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتختم في يمينه".

(٧) أخرجه الترمذي في الشمائل (١٠٠)، ولفظه: "أن النبي كان يتختم في يمينه"، وقد حكم عليه ابن حجر بأنه لين. فتح الباري (٢٧٧/١٠).

٥ - وعائشة^(١).

٦ - وأبو أمامة^(٢).

٧ - وأبو هريرة^(٣).

الطريق الثاني: عبدالعزيز بن أبي رواد^(٤) عن نافع عن عبدالله بن عمر، يده

اليسرى.

رواه علي بن نصر^(٥)، عن عبدالعزيز بن أبي رواد.

متابعة لعبد العزيز بن أبي رواد:

فقد تابعه: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى^(٦)، عن نافع به.

الطريق الثالث: سعيد بن بشير^(٧) عن قتادة عن أنس، في شماله.

(١) أخرجه أبو الشيخ الاصبهاني في أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٩، ولفظه: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتختم في يمينه، ويقول: اليمين أحق بالزينة من الشمال"، وحكم عليه ابن حجر بأنه حسن. فتح الباري (٢٧٧/١٠).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٤٤/رقم ٧٩٥٣)، وحكم عليه ابن حجر بأنه ضعيف. فتح الباري (٢٧٧/١٠).

(٣) أخرجه الدارقطني في غرائب مالك ص ٥٦، ولفظه: "كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يتختم في يمينه، حكم عليه ابن حجر بأنه سند ساقط. فتح الباري (٢٧٧/١٠).

(٤) عبد العزيز بن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٠٩٦).

(٥) أخرج روايته: أبو داود (٤٢٢٧)، ولفظه: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتختم في يساره وكان فسه في باطن كفه"، قال أبو أبو داود: "قال ابن إسحاق وأسامة يعني ابن زيد عن نافع بإسناده في يمينه".

(٦) أخرج روايته: ابن عدي في الكامل (٢/٢٤١)، ولفظه: "أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اتخذ خاتماً من فضة فسه منه وكان يلبسه في خنصره اليسرى ويجعل فسه مما يلي كفه".

وقد حكم ابن حجر على رواية اليسار بالشذوذ، فقال: ((فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة، ومن رواها أيضاً أقل عدداً وألين من روى اليمين)). فتح الباري، ابن حجر (٢٧٧/١٠).

(٧) هو: سعيد بن بشير الأزدي مولاهم أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشامي أصله من البصرة أو واسط ضعيف. تقريب التهذيب، ابن حجر (٢٢٧٦).

رواه عمر بن أبي سلمة^(١)، عن سعيد بن بشير به.

الطريق الرابع: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، لم يذكر لبسه في اليد.

فقد رواه كل من:

١- يزيد بن زريع^(٢).

٢- محمد بن عبدالله الأنصاري^(٣).

٣- وعبد الوهاب بن عطاء^(٤).

٤- محمد بن جعفر^(٥).

٥- محمد بن بكير^(٦).

٦- وخالد بن عبد الله^(٧).

٧- وأبي عاصم^(٨)، كلهم عن سعيد بن أبي عروبة.

(١) أخرج روايته: أبو الشيخ الاصبهاني في أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٧٣، ولفظه: "كان خاتم النبي -صلى الله عليه وسلم- في خنصره اليسرى".

(٢) أخرج روايته: البخاري (٥٨٧٢).

(٣) أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات (٣٧١/١).

(٤) أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات (٤٧١/١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٦٤/٤)، وأبو عوانة في مستخرج (١٩٧/٤).
وعبد الوهاب بن عطاء هو: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثا في العباس يقال دلسه عن ثور. تقريب التهذيب، ابن حجر (٤٢٦٢).

(٥) أخرج روايته: أحمد (١٢٧٣٨).

(٦) أخرج روايته: أحمد (١٢٧٣٨).

ومحمد هو: محمد بن بكير بالتصغير بن واصل الحضرمي البغدادي أبو الحسين نزيل أصبهان صدوق يخطيء من العاشرة مات بعد العشرين قبل إن البخاري روى عنه خ. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٧٦٥).

(٧) أخرج روايته: أبو يعلى (٣١٥٤).

(٨) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٤٩١/٥).

وقد خالفهم عباد بن العوام^(١)، فرواه عن سعيد بن أبي عروبة به، لبسه في يمينه.

الطريق الخامس: حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، يده اليسرى.

رواه كل من:

١- عبد الرحمن بن مهدي^(٢).

٢- وهب بن أسد^(٣).

٣- وعفان بن مسلم^(٤)، كلهم عن حماد بن سلمة به.

متابعة لثابت، في اليسرى: فقد تابعه قتادة^(٥)، عن أنس به.

شاهد لأنس بن مالك، في اليسرى: أبو سعيد الخدري^(١).

(١) أخرج روايته: الترمذي في الشمائل (١٠٤)، والنسائي (المجتبى) (٥٢٨٣)، وأبو يعلى (٣١١٩)، ولفظه: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتختم في يمينه" قال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي نحو هذا إلا من هذا الوجه، وروى بعض أصحاب قتادة عن قتادة عن أنس بن مالك عن النبي أنه كان يتختم في يساره وهو حديث لا يصح أيضاً". قال الأثرم سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: عباد بن العوام مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٨٣/٦). وقال أبو داود: "قلت لأبي عبد الله: حديث عباد بن العوام عن سعيد عن قتادة عن أنس: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتختم في يمينه؟ فلم يعره، وقال: عباد عن سعيد غير حديث خطأ فلا أدري سمع منه بأخرة أم لا؟". نقله ابن رجب في أحكام الخواتم ص ١٦٢.

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٠٩٥)، ولفظه: "كان خاتم النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذه وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى". ونقل ابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٩٤/٢) عن الدارقطني قوله: ((اختلفت الروايات عن أنس وروى حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- يتختم في يساره، وهو المحفوظ عن أنس)).

(٣) أخرج روايته: مسلم (٦٤٠)، والنسائي (المجتبى) (٥٢٨٥)، ولفظه: "قال: أخر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل أو كاد يذهب شطر الليل ثم جاء فقال إن الناس قد صلوا وناموا وإنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة قال أنس كأني أنظر إلى ويص خاتمه من فضة ورفع إصبعه اليسرى بالخنصر".

(٤) أخرج روايته: أحمد (١٣٨١٩)، ولفظه: "قال أخر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عشاء الآخرة ذات ليلة حتى كاد يذهب شطر الليل فقال إن الناس قد صلوا وناموا وإنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة قال أنس وكأني أنظر إلى ويص خاتمه ورفع يده اليسرى".

(٥) أخرجه أبو الشيخ الاصبهاني في أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم- ص (١٧٣)، والبيهقي في مسند الشاميين (٢٥٧٦)، ولفظه: "كان خاتم النبي -صلى الله عليه وسلم- في خنصره اليسرى".

بيّن أبو حاتم أن الحديث صحيح إلا قوله: "فكان يلبسه في شماله"، فهو شاذ لأن عباد بن العوام قد خالف أصحاب سعيد بن أبي عروبة في ذلك فزاد هذه الزيادة، ثم بيّن أبو حاتم أن هنالك متابعة لقتادة قد تابعه ثابت، لكنه لم يرتضها، بدليل قوله: "والحفاظ ترويه عن سعيد عن قتادة عن أنس عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، لا يقولون: إنه لبس في يساره".

أما أبا زرعة فقد بيّن أن الذين رووا الحديث أن الخاتم كان في يمينه -صلى الله عليه وسلم- أكثر ممن رووا أن الخاتم كان في يساره، فلم يصحح هذا ولا ذاك لأنهم خالفوا الحفاظ.

أما الإمام الدارقطني، فقال في التتبع بعد كره رواية مسلم: "وهذا حديث محفوظ، عن يونس، حدث به الليث، وابن وهب، وعثمان بن عمر"^(٢).

نقل النووي عن الدارقطني كلامه فقال نقلاً عنه: "لم يتابع سليمان بن بلال على هذه الزيادة وهي قوله في يمينه قال وخالفه الحفاظ عن يونس مع أنه لم يذكرها أحد من أصحاب الزهري مع تضعيف إسماعيل بن أبي أويس رواها عن سليمان بن بلال وقد ضعف إسماعيل بن أبي أويس أيضاً يحيى بن معين والنسائي"^(٣).

وقد رد القاضي عياض بعد نقله لكلام الدارقطني في تضعيف إسماعيل بن أبي أويس فقال: "وقد خرج البخاري ومسلم، وقد ذكر مسلم رواية طلحة بن يحيى عن يونس بمثل حديث سليمان"^(٤).

وأما الحفاظ ابن رجب، فقد رجح ما رجحه الإمام أحمد وهو التختم باليسار، فقال:

(١) أخرجه أبو الشيخ الاصبهاني في أخلاق النبي -صلى الله عليه وسلم- ص (١٧٤)، ولفظه: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يلبس خاتمه في يساره"، وحكم عليه ابن حجر بأنه لين. فتح الباري (١٠/٢٧٧).

(٢) الالتزامات والتتبع، الدارقطني ص (٣٠٩).

(٣) شرح صحيح مسلم، النووي (١٤/٢٩٩).

(٤) إكمال المعلم، القاضي عياض (٦/٦١٢).

«وقول أحمد في التختم في اليسار هو أقوى وأثبت. إشارة إلى أن تقديم رواية ثابت عن أنس في ذلك وأنها أصح الروايات في هذا الباب موافق لما ذكره الدارقطني من أن هذا هو المحفوظ عن أنس وأن ما روي عن ابن عمر في ذلك لا يثبت»^(١).

وقد بحث الزيادة الحافظ ابن حجر بحثاً وأسهب فيه ورجح أن التختم باليمين^(٢).

فالإمام البخاري روى الحديث من طريق: موسى بن إسماعيل عن جويرية ونقل قوله: "ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى"، فلم يجزم بذلك، لهذا قال الداودي: «لم يجزم به جويرية، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ».

وقد تعقب الحافظ ابن حجر كلام الداودي فقال: «وكلامه متعقب فإن الظن فيه من موسى شيخ البخاري،...»^(٣).

وكلام ابن حجر فيه نظر: فقوله: "فإن الظن فيه من موسى شيخ البخاري"، فهذا بعيد، لأنه قال: "قال جويرية ولا أحسبه إلا قال في يده اليمنى"، القائل جويرية ينقل عن نافع، فالظن من جويرية.

يبقى هنا ماذا أراد الإمام البخاري من إخرجه للحديث؟

هل أراد أن يثبت الزيادة أم غير هذا؟

الذي أراه أن الإمام البخاري أراد أن يلقي بالزيادة على عاتق الراوي، وأنه شك في هذه الرواية، بدليل ما نقله عنه الترمذي عن إخرجه حديث حماد بن سلمة قال: رأيتُ ابن أبي

(١) أحكام الخواتم، ابن رجب ص (١٦١).

(٢) انظر: فتح الباري، ابن حجر (٢٧٧/١٠-٢٧٨).

(٣) فتح الباري، ابن حجر (٢٧٦/١٠).

رافع يتختم في يمينه فسألته عن ذلك فقال رأيتُ عبد الله بن جعفر يتختم في يمينه وقال عبد الله بن جعفر كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يتختم في يمينه، قال الترمذي: «وقال محمد بن إسماعيل: هذا أصح شيء روي في هذا الباب»^(١)، فلا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فمرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً، وابن أبي رافع هو: عبدالرحمن قال ابن معين عنه: صالح^(٢)، وقال ابن حجر: مقبول^(٣).

أما الإمام مسلم فقد روى التختم باليمين واليسار عن أنس:

أما التختم باليمين: فمن طريق: يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أنس.

وأما التختم باليسار: فمن طريق: حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس.

ففي إخراج الإمام مسلم لهذه الأحاديث ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن سليمان بن بلال وطلحة بن يحيى قد تفردا بزيادة "في يمينه" عن أصحاب يونس بن يزيد، فقد رواه من أصحاب يونس ولم يذكروا الزيادة كل من:

١- الليث بن سعد، ولفظه: عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني أنس بن مالك -رضي الله عنه- أنه رأى في يد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خاتماً من ورق يوماً واحداً، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق ولبسوها، فطرح رسول الله -صلى الله عليه وسلم- خاتمه، فطرح الناس خواتيمهم^(٤).

٢- عبدالله بن وهب، ولفظه: عن عبدالله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني أنس قال: كان خاتم النبي -صلى الله عليه وسلم- من ورق فصه

(١) جامع الترمذي (١٧٤٤).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٢٣٢/٥).

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٨٥٧).

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٦٨).

حبشي^(١).

٣- عثمان بن عمر، ولفظه: عثمان بن عمر قال حدثنا يونس عن الزهري عن أنس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- اتخذ خاتماً من ورق فصه حبشي ونقش فيه محمد رسول الله^(٢).

الأمر الثاني: وهو ضعف إسماعيل بن أبي أويس.

قال الحافظ ابن حجر: "احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين، وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخاري وروى له الباقون سوى النسائي فإنه أطلق القول بضعفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته واختلف فيه قول ابن معين فقال: مرة لا بأس به، وقال: مرة ضعيف، وقال: مرة كان يسرق الحديث هو وأبوه، وقال أبو حاتم: محله الصدق وكان مغفلاً، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال الدارقطني: لا أختره في الصحيح".

ثم قال: "وروي في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه"^(٣).

فبناءً على ما توصل إليه الحافظ ابن حجر، فإن روايات إسماعيل بن أبي أويس في غير البخاري لا يحتج بها، ومنها هذا الحديث الذي أخرجه مسلم.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٩٤)، وأبو داود (٤٢١٦)، والترمذي في جامعه (١٧٣٩).

(٢) أخرجه النسائي (المجتبى) (٥٢١١)، وابن ماجه (٣٦٤١).

(٣) هدي الساري، ابن حجر ص (٣٧٥).

الأمر الثالث: أن أصحاب الزهري كلهم الذين شاركوا يونس في رواية الحديث لم يذكروا هذه الزيادة وهم:

١- إبراهيم بن سعد^(١).

٢- زياد بن سعد^(٢).

٣- وشعيب بن حمزة^(٣).

وكذلك ممن روى هذا الحديث عن أنس لم يذكروا هذه الزيادة وهما:

١- حميد الطويل^(٤).

٢- وعبدالعزیز بن صهیب^(٥).

أما حديث عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، فزاد عباد: "يتختم في يمينه"، وفي هذه الرواية أمران:

الأول: أن عباداً قد خالف سبعة من الرواة ممن روى عن سعيد بن أبي عروبة.

والثاني: أن عباداً وإن كان ثقة إلا أنه مضطرب الحديث عن سعيد بن أبي عروبة، وسعيد قد اختلط ولم يعرف أروى عباد عنه قبل الاختلاط أو بعده.

وقد ذهب بعض العلماء إلى الجمع بين الروايات وهذا على أساس أن رواية اليمين واليسار صحيحة منهم:

(١) أخرج روايته: أحمد (١٣٣٣٠).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٠٩٣).

(٣) أخرج روايته: أحمد (١٣٣٥٢).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٥٨٧٠)، وأبو داود (٤٢١٧)، (١٧٤٠).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٥٨٧٤)، ومسلم (٢٠٩٢).

الجمع الأول: البيهقي.

قال في الأدب: «يجمع بين هذه الأحاديث بأن الذي لبسه في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر.

والذي لبسه في يساره هو خاتم الفضة، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها التصريح بأنه كان فضة ولبسه في يمينه فكأنها خطأ، فقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من فضة، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب، فعلى هذا فالذي كان لبسه في يمينه هو الذهب»^(١).

الجمع الثاني: البغوي.

قال في شرح السنة: «وكان آخر الأمرين من النبي -صلى الله عليه وسلم- لبسه في اليسار»^(٢)، ويدل عليه حديث عبدالله بن عمر^(٣)، ولكنه لا يصح.

الجمع الثالث: النووي.

قال في شرحه لصحيح مسلم: «وأما الحكم في المسألة عند الفقهاء فأجمعوا على جواز التختم في اليمين وعلى جوازه في اليسار لا كراهة في واحدة منهما واختلفوا أيتهما أفضل، فتختم كثيرون من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار واستحب مالك اليسار، وكره اليمين. وفي مذهبنا وجهان لأصحابنا: الصحيح أن اليمين أفضل لأنه زينة واليمين أشرف. وأحق بالزينة، والإكرام»^(٤).

(١) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١٠/٢٧٧-٢٧٨).

(٢) شرح السنة، البغوي (١/٧٣٥).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٧١، وابن عدي في الكامل (٣/٢٦١)، ولفظه: «أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتختم في يمينه، ثم إنه حوله في يساره»، وحكم عليه ابن حجر بأنه ضعيف. فتح الباري (١٠/٢٧٨).

(٤) شرح صحيح مسلم، النووي (١٤/٢٩٩).

يبقى هنا لماذا أخرج مسلم رواية باليمين ورواية باليسار؟

فالإمام مسلم الذي يتبين لي أنه أراد من إخراج الحديثين أن يبين الاختلاف في الحديث، وهذا لا يؤثر في صحة الحديث، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها البخاري.

الحديث الخمسون

مسألة رقم (٤٠٨) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي، وأبا زرعة، عن حديثٍ؛ رواه يونس بن يزيد، عن الزُّهريِّ، قال: أخبرني عبيدالله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه: أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- صلى بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر.

قلت: ورواه الأوزاعيُّ، عن الزُّهريِّ، عن سالمٍ، عن أبيه: أنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- صلى.

قال أبو زرعة: حديث سالم أشبه.

وقال أبي: حديث سالم أصحَّ^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال الإمام البخاري: «حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمنى ركعتين، وأبو بكر وعمر وعثمان صدرا من خلافته^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الزهري عن عبيدالله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر.

رواه يونس بن يزيد^(٣)، عن الزهري به.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٢/٣٢٩-٣٣٠).

(٢) صحيح البخاري (١٦٥٥).

(٣) أخرج روايته: البخاري (١٦٥٥)، والنسائي (المتجني) (١٤٥١)، وأحمد (٦٢٥٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٨٧).

الطريق الثاني: الزهري عن سالم بن عبدالله عن عبدالله بن عمر.

رواه كل من:

١- عمرو بن الحارث^(١).

٢- وعبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي^(٢).

٣- ومعمربن راشد^(٣).

٤- وعبدالرحمن بن نمر^(٤)، كلهم عن الزهري به.

رجح أبو حاتم وأبو زرعة رواية الزهري عن سالم بن عبدالله، وذلك لترجيحهما رواية من روى عن الزهري وهو الأوزاعي وهو ثقة في روايته عن الزهري، كيف وقد تابعه: عمرو بن الحارث ومعمربن وعبدالرحمن بن نمر في روايتهم عن الزهري عن سالم لذلك رجحا رواية الزهري عن سالم بن عبدالله في هذا الحديث قد اختلف الإمام البخاري ومسلم، فالبخاري قد أخرجه من طريق: يونس بن يزيد عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله، عن أبيه، أما مسلم فقد أخرجه من طريق: الأوزاعي عن سالم عن أبيه^(٥)، ثم أخرج من تابع الأوزاعي وهما: عمرو بن الحارث ومعمربن راشد، فوافق مسلمٌ أبا حاتم وأبا زرعة في ترجيحهما، وخالفهما البخاري.

(١) أخرج روايته: مسلم (٦٩٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٢٧٥٨).

(٢) أخرج روايته: مسلم (٦٩٤)، وأحمد (٤٥٣٣)، و(٦٢٥٥)، والدارمي (١٥٠٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٨٦)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٨٨٥)، وأبو يعلى (٥٤٣٨).

(٣) أخرج روايته: مسلم (٦٩٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤٢٦٤)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٨٨٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥١١٠)، وفي معرفة السنن والآثار (١٦٠٨).

(٤) أخرج روايته: ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/٣٦).

(٥) صحيح مسلم (٦٩٤).

لا شك أن الأوزاعي أوثق من يونس بن يزيد لكن يونس بن يزيد^(١) مقدم على الأوزاعي في الإمام الزهري وهذا ما نص عليه الأئمة.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: «قلت له -يعني أباه- أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس، وعقيلاً يؤديان الألفاظ، ...

قلت: أثبتهم مالك؟

قال: نعم، مالك أثبتهم، ولكن هؤلاء الذين بقروا علم الزهري يونس، وعقيل، ومعممر.

قلت له: فبعد مالك من ترى؟

قال: ابن عيينة^(٢).

وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي: «سمعت يحيى بن سعيد القطان وذكر يوماً أصحاب الزهري فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عيينة، ثم ثلث بمعممر، وذكر يونس بعده».

وقال يحيى بن معين: «يونس شهد الإملاء من الزهري للسلطان، وشعيب شهد أيضاً، قال: وعبد الرحمن ابن نمر عن الزهري ضعيف الحديث».

وقال إبراهيم بن الجنيد: «سئل يحيى بن معين -وأنا أسمع- من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معممر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزيدي، وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات^(٣)».

قال يحيى بن معين: «مالك أحب إلي من ابن عيينة، ويونس، ومعممر، وعقيل؛ يعني: في

(١) هو: يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٩١٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣٤٩/٢).

(٣) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٦٧٣/٢).

الزهري، وقد كان يونس وعقيل عالمين به^(١).

قال يحيى بن معين: «أثبت الناس في الزهري: مالك بن أنس، ومعمّر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة»^(٢).

وقال ابن المبارك: «ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمّر إلا ما كان من يونس فإنه كتب كل شيء».

قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: «فإبراهيم بن سعد؟»

قال: وأي شيء روى إبراهيم بن سعد عن الزهري إلا أنه في قلة روايته أقل خطأ من يونس^(٣).

قال الحافظ ابن رجب في بيانه لمنهج الإمام البخاري ومسلم: «وأما مسلم: فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض الشيء وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال: إنه مما وهم فيه.

وأما البخاري: فشرطه أشد من ذلك، وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط ولمن ندر وهمه، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه.

ونذكر لذلك مثلاً، وهو أن: أصحاب الزهري خمس طبقات:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمّر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٧٦٢).

(٢) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٤٤/٤).

(٣) تهذيب الكمال، المزي (٥٥٥/٣٢).

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري وإنما صحبوه مدة يسيرة ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي، والليث، وعبدالرحمن بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم، وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري...»^(١).

ولا يبعد أن الإمام الزهري رواه عن عبيد الله وسالم، وأن الوجهين صحيحان وأن صنيع الإمام البخاري أقوى وهذا بيّن واضح من كلام الأئمة المتقدم، والله تعالى أعلم.

(١) شرح علل الترمذي، ابن رجب (٢/٦١٣-٦١٤).

الحديث الحادي والخمسون

سؤال رقم (٨٠٧) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي، وأبا زُرعة، عن حديثٍ؛ رواه شُعبةٌ، عن الأعمشِ، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-: في التَّليَّةِ.

فقالا: هذا خطأ يُخالِفُهُ أصحاب الأعمشِ، فقالوا: عن الأعمشِ، عن عُمارة، عن أبي عطية، عن عائشة، عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-.

قُلْتُ لَهُمَا: الوهمُ مِمَّنْ هُوَ؟

فقالا: مِنْ شُعبةٍ^(١).

صنيع الإمام البخاري:

قال البخاري: «حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية عن عائشة رضي الله عنها قالت إني لأعلم كيف كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يلبي لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك. تابعه أبو معاوية عن الأعمش.

وقال شعبة: أخبرنا سليمان سمعتُ خيثمة عن أبي عطية سمعتُ عائشة -رضي الله عنها-^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة.

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٣/٢١٢-٢١٤).

(٢) صحيح البخاري (٦/١٠٨).

رواه كل من:

١ - سفيان الثوري^(١).

٢ - محمد بن فضيل^(٢).

٣ - وأبي معاوية محمد بن خازم^(٣).

٤ - وعبدالله بن نمير^(٤).

٥ - وأبي خالد الأحمر^(٥)، كلهم عن الأعمش به.

الطريق الثاني: الأعمش عن خيشمة^(٦) عن أبي عطية عن عائشة.

رواه شعبة بن الحجاج^(٧)، عن الأعمش به.

بيّن أبو حاتم وأبو زرعة أن الأكثرية من رواة الأعمش قد رووه عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة، وبيننا أن الوهم والخطأ من شعبة بن الحجاج.

وأما الدارقطني، فقد بيّن أن الوهم من شعبة، فقال في العلل: «يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه الثوري، وإسرائيل، ومحمد بن فضيل، وعبيدة بن حميد، وسعد بن الصلت، وعبد

(١) أخرج روايته: البخاري (١٥٥٠)، وأحمد (٢٥٤٨٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢٨/٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٨١١).

(٢) أخرج روايته: أحمد (٢٤٠٤٠).

(٣) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (١٥٥٠)، وأحمد (٢٥٩١٨).

(٤) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (١٣٦٣٧)، وأحمد (٢٥٩٣٥)، وأبو يعلى (٤٦٧١).

(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (١٣٦٣٧).

(٦) هو: خيشمة بن عبد الرحمن بن أبي سيرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الجعفي الكوفي ثقة وكان يرسل. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٧٧٣).

(٧) أخرج روايته: البخاري تعليقاً (١٥٥٠)، وأحمد (٢٤٦٩٠)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (١٥٩٢)، وأبو داود الطيالسي في مسنده

(١٥١٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٨١٢).

وقد رواه عن شعبة كل من: (محمد بن جعفر، وروح بن عباد، وأبي داود الطيالسي، وأبي عامر العقدي).

الله بن داود الخريبي، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي عطية، عن عائشة.

وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش، عن خيثمة، عن أبي عطية، عن عائشة، وقول شعبة وهم^(١).

وقال في التتبع: «قال الخريبي لم أصب عندي ذلك، ويشبه أن يكون الوهم دخل على شعبة من ذكر الأعمش خيثمة في حديثه، والله أعلم^(٢)».

فقد وجدتُ للحافظ ابن حجر ثلاثة مواقف من حديث شعبة بن الحجاج:

الأول: أورده البخاري لحكاية الخلاف.

وذلك في هدي الساري فأورد كلام الدراقطني في التتبع، وذكر أن رواية الخريبي أوضحت الحديث وبينت علته ثم قال ابن حجر: «وهو تحقيق حسن ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري، والله أعلم^(٣)».

الثاني: تصحيح الوجهين بالجزم بذلك.

وذلك في فتح الباري حيث قال: «والطريقان جميعاً محفوظان وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ورجح أبو حاتم في العلل رواية الثوري ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم وخيثمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبي عطية له من عائشة، والله أعلم^(٤)».

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدراقطني (٣٩٠٦).

(٢) التتبع ص (٣٧٣-٣٧٤).

(٣) هدي الساري، ابن حجر ص ٣٤٩، وقد تمسك الشيخ مقبل بن هادي بهذا القول ولم ينطرق إلى الموقفين التاليين لابن حجر، فهو إما غفل عنه أو رجح الموقف الأول لابن حجر، والله أعلم. الأزمات والتتبع، دراسة وتحقيق مقبل بن هادي ص (٣٧٤).

(٤) فتح الباري، ابن حجر (٣/٣٥٤).

الثالث: تصحيح الوجهين ولكن ليس على وجه الجزم.

وذلك في إتحاف المهرة حيث قال: «لعل للأعمش فيه شيخين»^(١).

فالذي يتبين من صنيع الإمام البخاري أنه أراد أن يبين الخلاف على الأعمش بدليل أن البخاري بعد أن أورد طريق سفيان الثوري أتبعه بأبي معاوية في متابعتة له، ثم أورد طريق شعبة بن الحجاج تعليقاً، ولو أراد البخاري تصحيح الوجهين لما أورده تعليقاً، صحيح أن طريق شعبة بن الحجاج قد أفادت التصريح بالسماع من الأعمش لخيشمة وكذلك التصريح بالسماع من أبي عطية لأم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها-، ولكن هذا لا يكفي، فقد خالف شعبة جميع أصحاب الأعمش في روايته لهذا الحديث، والله تعالى أعلم.

(١) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر (١٧/٦٥٦).

المبحث الثالث: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها مسلم.

الحديث الثاني والخمسون

سؤال رقم (٩) قال ابن أبي حاتم: «وسألتُ أبي وأبا زُرعة، عن حديثٍ، رواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وجرير بن حازم، وأبو معاوية الضرير ويحيى القطان، وابن عُيَينة وجماعة عن الأعمش، عن أبي وائل عن حذيفة، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- في المسح على الخفين.

ورواه أحمدُ بنُ يُونُس، عن أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ، عن الأعمش، وعاصم، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شُعبة، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم-.

فأيهما الصحيحُ من حديث الأعمش؟

قال أبي: الصحيحُ مِنْ حديث هُوَلاءِ النفر، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- وهم في هذا الحديث: أبو بكرُ بنِ عيَّاشٍ، إنّما أراد الأعمش: عن مُسلمِ بنِ صُبَيح، عن مسروق، عن المغيرة، ولم يُميز حديث أبي وائل من حديث مُسلم.

قُلْتُ لأبي زُرعة: فأيهما الصحيحُ؟

قال: أخطأ أبو بكرُ بنِ عيَّاشٍ في هذا، الصحيح من حديث الأعمش: عن أبي وائل، عن حذيفة.

ورواه منصور، عن أبي وائل عن حذيفة ولم يذكر المسح، وذكر أن النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بال قائماً.

قلت: فالأعمش.

قال الأعمش: ربما دلس.

وقلت لأبي وأبي زرعة حديث الأعمش، عن أبي وائل عن حذيفة أصح، أو حديث
عاصم عن أبي وائل عن المغيرة.

قال أبي: الأعمش أحفظ من عاصم.

قال أبو زرعة: الصحيح حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة عن النبي -صلى
الله عليه وسلم-^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثنا يحيى بن يحيى التميمي أخبرنا أبو خيثمة عن الأعمش
عن شقيق عن حذيفة قال: كنت مع النبي -صلى الله عليه وسلم- فأنتهى إلى سباطة
قوم فبال قائماً فتسحيت فقال أدنه فدنوت حتى قمت عند عقبه فتوضأ فمسح علي
خفيه»^(٢).

ثم قال: «حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا جرير عن منصور عن أبي وائل قال: كان
أبو موسى يشدد في البول ويبول في قارورة ويقول إن بني إسرائيل كان إذا أصاب جلد
أحدهم بول قرضه بالمقاريض فقال حذيفة لوددت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد
فلقد رأيتني أنا ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- نتماشى فأتى سباطة خلف حائط
فقام كما يقوم أحدكم فبال فانتبذت منه فأشار إلى فجئت فقمت عند عقبه حتى
فرغ»^(٢).

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (١/٤٠٣-٤٠٧).

(٢) صحيح مسلم (١/٢٢٨).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: الأعمش عن أبي وائل^(١) عن حذيفة.

رواه كل من:

١ - سفيان الثوري^(٢).

٢ - وشعبة بن الحجاج^(٣).

٣ - وجريير بن حازم.

٤ - وأبي معاوية محمد بن حازم^(٤).

٥ - ويحيى بن سعيد القطان^(٥).

٦ - وسفيان بن عيينة^(٦).

٧ - وحفص بن غياث^(٧).

٨ - ووكيع بن الجراح^(٨).

(١) هو: شقيق بن سلمة، أبو وائل الأسدي، أسد خزيمية، ويُقال: أحد بني مالك بن ثعلبة بن دودان، الكوفي. أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره. تهذيب الكمال، المزي (٢٧٦٧).

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة مخضرم. تقريب التهذيب (٢٨١٦).

(٢) أخرج روايته: عبد الرزاق في مصنفه (٧٥١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٦٣١٠)، والبخاري في شرح السنة (١٩٣).

(٣) أخرج روايته: البخاري (٢٢٤)، وأبو داود (٢٣)، والنسائي (المجتبى) (٢٦)، وابن خزيمة (٦١)، وابن حبان (١٤٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١١٩٨).

(٤) أخرج روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٣٧٣).

(٥) أخرج روايته: أحمد (٢٣٤١٤).

(٦) أخرج روايته: الحميدي في مسنده (٤٤٢).

(٧) أخرج روايته: أبو داود (٢٣).

(٨) أخرج روايته: ابن أبي شيبة (١٣١٨)، والترمذي في جامعه (١٣)، وابن ماجه (٣٠٥)، وأبو عوانة في مستخرجه (٣٧٣).

- ٩- وشريك بن عبد الله النخعي^(١).
- ١٠- وهشيم بن بشير^(٢).
- ١١- وجعفر بن عون^(٣).
- ١٢- ومحمد بن طلحة^(٤).
- ١٣- وعبد الله بن إدريس^(٥).
- ١٤- وأبي عوانة الواضح الشكري^(٦).
- ١٥- وعبد الواحد بن زياد^(٧).
- ١٦- وعيسى بن يونس^(٨).
- ١٧- وجعفر بن عون^(٩).
- ١٨- وزهير بن معاوية^(١٠).
- ١٩- ويحيى بن عيسى الرملي^(١١)، كلهم عن الأعمش به.

(١) أخرجه روايته: ابن ماجه (٣٠٥).

(٢) أخرجه روايته: ابن أبي شيبة (١٨٦٦)، وأحمد (٢٣٢٤١)، وابن ماجه (٣٠٥).

(٣) أخرجه روايته: البيهقي في السنن الكبرى (٤٨٩).

(٤) أخرجه روايته: البيهقي في السنن الكبرى (١٢١٧).

(٥) أخرجه روايته: البزار (٢٨٦٥).

(٦) أخرجه روايته: ابن حبان (١٤٢٥).

(٧) أخرجه روايته: ابن حبان (١٤٢٧).

(٨) أخرجه روايته: ابن الجارود (٣٦)، والنسائي في (المجتبى) (١٨).

(٩) أخرجه روايته: الدرامي (٦٦٨).

(١٠) أخرجه روايته: مسلم (٢٧٣).

(١١) أخرجه روايته: أبو عوانة في مستخرجه (٣٧٣).

الطريق الثاني: الأعمش عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة.

رواه أبو بكر بن عياش^(١)، عن الأعمش به.

الطريق الثالث: عاصم بن أبي النجود^(٢) عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة.

رواه كل من:

١- شعبة بن الحجاج^(٣).

٢- وشريك بن عبد الله النخعي^(٤).

٣- وزيد بن أبي أنيسة^(٥)، كلهم عن عاصم بن أبي النجود به.

(١) لم أجده.

(٢) هو: عاصم بن بحدلة، ابن أبي النجود الأسدي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ.

ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل الكوفة، قال: وهو مولى لبني جذيمة بن مالك بن نصر بن قعين بن أسد، وكان ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه. الطبقات الكبرى، ابن سعد (٦/٣٢٠).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه، فقال: كان رجلاً صالحاً قارئاً للقرآن، وأهل الكوفة يختارون قراءته وأنا أختار قراءته، وكان خيراً ثقة، والأعمش أحفظ منه، وكان شعبة يختار الأعمش عليه، في تثبيت الحديث.

وقال عبد الله أيضاً: سألت أبي عن حماد بن أبي سليمان وعاصم، فقال: عاصم أحب إلينا، عاصم صاحب قرآن، وحماد صاحب فقه.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صالح وهو أكثر حديثنا من أبي قيس الأودي، وأشهر منه، وأحب إلي منه.

وقال: وسألت أبا زرعة عنه، فقال: ثقة، فذكرته لأبي، فقال: ليس محله هذا، أن يقال: إنه ثقة، وقد تكلم فيه ابن عليه. فقال: كان كل من كان اسمه عاصم، سيء الحفظ، قال: وذكره أبي فقال: محله عندي محل الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٦/٣٤٠/رقم ١٨٨٧).

وقال يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب، وهو ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وقال الدارقطني: في حفظه شيء. تهذيب الكمال، المزي (٣٠٠٢).

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٠٥٤).

(٣) أخرج روايته: أبو داود الطيالسي (٤٠٦)، وابن ماجه (٣٠٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٤٠٦/٢٠/رقم ٩٦٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤٩١) من طريق أبي داود الطيالسي.

(٤) أخرج روايته: البزار (٢٨٩٠).

(٥) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير (٤٠٥/٢٠/رقم ٩٦٧).

الطريق الرابع: الأعمش عن مسلم بن صبيح عن مسروق عن المغيرة بن شعبة.

رواه كل من:

١- أبي معاوية محمد بن خازم^(١).

٢- وعيسى بن يونس^(٢)، كلاهما عن الأعمش به.

ممن تابع الأعمش: منصور بن المعتمر^(٣) عن أبي وائل عن حذيفة.

رواه كل من:

١- جرير بن عبد الحميد^(٤).

٢- وشعبة بن الحجاج^(٥)، كلاهما عن منصور به.

فقد بين أبو حاتم أن رواية الجماعة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة هي الصحيحة وأن الأعمش أحفظ من عاصم، وأن أبا بكر بن عياش قد وهم، مع أن ابن أبي حاتم قد نقل عن أبيه في الجرح والتعديل قوله: «وسئل أبي عن الأعمش ومنصور فقال الأعمش حافظ يخلط ويدلس ومنصور أتقن لا يدلس ولا يخلط»^(٦).

أما أبو زرعة فقد رجح أيضاً رواية الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة، بمتابعة منصور للأعمش وبين أن أبا بكر بن عياش قد أخطأ، ولكن أبا زرعة يرى أن زيادة المسح على

(١) أخرج روايته: مسلم (٢٧٤)

(٢) أخرج روايته: مسلم (٢٧٤)

(٣) هو: منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة ويُقال: منصور بن المعتمر بن عتاب بن عبد الله بن ربيعة، ويُقال: منصور بن المعتمر ابن عتاب بن فرقد، السلمى، أبو عتاب الكوفي. تهذيب الكمال، المزي (٦٢٠١).

قال ابن حجر: ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الأعمش. تقريب التهذيب، ابن حجر (٦٩٠٨).

(٤) أخرج روايته: البخاري (٢٢٥)، ومسلم (٢٧٣)، وابن خزيمة (٥٢).

(٥) أخرج روايته: البخاري (٢٤٧١)، والنسائي (المتجني) (٢٧)

(٦) الجرح والتعديل (١٧٨/٨).

الخفين غير صحيحة لتفرد الأعمش بها، وقال: "الأعمش: ربما دلس".

وقد رجح الأئمة رواية الأعمش ومنصور على رواية عاصم وحماد، لكنهم لم يتكلموا في زيادة الأعمش، إلا ما قاله الحافظ ابن حجر ورجح أنها زيادة من حافظ على ما سيأتي:

الأول: الإمام أحمد بن حنبل، قال: «سمعتُ أبا داود قال حدثنا شعبة قال أخبرنا عاصم بن بهدلة قال سمعت أبا وائل يحدث عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتى سباطة قوم فبال قائماً وما هو كما يقول الأعمش ما حدثنا أبو وائل إلا عن المغيرة بن شعبة قال شعبة وقد كنت قد سمعت حديث الأعمش منه فلقيت منصوراً فسألته فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتى سباطة قوم فبال قائماً»^(١).

الثاني: الإمام الترمذي، قال في جامعه: «وحديث أبي وائل، عن حذيفة أصح»^(٢).

وقال في العلل الكبير: «وروى حماد بن أبي سليمان، عن أبي وائل، عن المغيرة بن شعبة مثل رواية عاصم، والصحيح ما روى منصور والأعمش»^(٣).

الثالث: الإمام الدارقطني، قال العلل: «ورواه الأعمش ومنصور عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو الصواب»^(٤).

الرابع: الإمام البيهقي حيث رجح كلام الترمذي المتقدم^(٥).

الخامس: الحافظ ابن حجر، ففصل ذلك في الفتح فقال: «زاد مسلم وغيره من طرق

(١) العلل ومعرفة الرجال (١١٩/٣).

(٢) جامع الترمذي (٦٥/١).

(٣) العلل الكبير، الترمذي (٩٣/١).

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (٩٥/٧).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي (١٠١/١).

عن الأعمش "فتنحت فقال: ادن، فدنوت حتى قمت عند عقبه" وفي رواية أحمد عن يحيى القطان "أتى سباطة قوم فتباعدت منه، فأدناني حتى صرت قريباً من عقبه فبال قائماً، ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه" وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين، وهو ثابت أيضاً عند الإسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش، وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش، أن ذلك كان بالمدينة أخرج ابن عبد البر في التمهيد بإسناد صحيح، وزعم في الاستذكار أن عيسى تفرد به، وليس كذلك، فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك، وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سنذكره بعد.

واستدل به على جواز المسح في الحضر وهو ظاهر، ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة "أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتى سباطة قوم فبال قائماً" قال عاصم: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه، يعني أن روايته هي الصواب.

قال شعبة: فسألت عنه منصوراً فحدثني عن أبي وائل عن حذيفة يعني كما قال الأعمش، لكن لم يذكر فيه المسح، فقد وافق منصور الأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ولم يلتفت مسلم إلى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ، وقال الترمذي: حديث أبي وائل عن حذيفة أصح، يعني حديثه عن المغيرة، وهو كما قال، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن المغيرة، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال^(١).

فالإمام مسلم أخرج الحديث في صحيحه من رواية زهير بن معاوية عن الأعمش معنعناً

(١) فتح الباري، ابن حجر (١/٣٢٩).

بزيادة "المسح على الخفين" ثم جاء بمتابعة منصور للأعمش وليس فيها زيادة "المسح على الخفين".

فذهب أبو زرعة إلى أن زيادة "المسح على الخفين" قد تفرد بها الأعمش لأنه لم يروها إلا هو بهذه الزيادة، وربما دلسها.

وهذا مردود من وجهين:

الوجه الأول: أن الأعمش قد صح بالتحديث عن أبي وائل في ثلاثة طرق ممن روى عن الأعمش وهم:

١- من طريق: يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش حدثني شقيق عن حذيفة قال كنت مع النبي -صلى الله عليه وسلم- في طريق فتنحى فأتى سباطة قوم فتباعدت منه فأدناي حتى صرت قريباً من عقبه فبال قائماً ودعا بماء فتوضأ ومسح على خفيه^(١).

٢- ومن طريق: عبدالله بن الزبير الحميدي قال حدثنا سفيان قال حدثنا الأعمش قال سمعت أبا وائل يقول سمعت حذيفة يقول: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتى سباطة قوم فبال قائماً فذهبت أتحنى عنه فجذبني إليه حتى كنت عند عقبه فلما فرغ توضأ ومسح على خفيه^(٢).

٣- ومن طريق: شعبة بن الحجاج عن الأعمش سمع أبا وائل عن حذيفة: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أتى سباطة قوم فبال قائماً ثم دعا بماء فأتيت بماء فتوضأ ومسح على خفيه^(٣).

(١) أخرج روايته: أحمد (٢٣٤١٤).

(٢) أخرج روايته: الحميدي في مسنده (٤٤٢).

(٣) أخرج روايته: أبو داود الطيالسي (٤٠٦).

وقد قال شعبة: «كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش وأبي إسحاق وقتادة».

هذا إذا عنعن فكيف وقد صرح أن الأعمش سمع من أبي وائل، قال الحافظ ابن حجر بعد سياقه لكلام شعبة: «فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معننة»^(١).

وأيضاً: أن رواية الأعمش عن شيوخه المكثرين وإن عنعن فهي محمولة على السماع عند أهل العلم، لأنه مكثر عنهم، قال الذهبي في الميزان في ترجمة الأعمش: «ومتى قال "عن" تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ أكثر عنهم: كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»^(٢).

الوجه الثاني: تفرد الأعمش بزيادة "المسح على الخفين".

فالأعمش حافظ والزيادة التي ساقها في حديثه دليلٌ على حفظه وحفظ من أخذ عنه لهذا قال أبو حاتم في كلامه المتقدم "الأعمش أحفظ من عاصم"، فالأعمش لا يقارن بعاصم.

أما ترجيح رواية عاصم بن بهدلة عند أبي زرعة.

فخلاف أبي حاتم مع أبي زرعة راجعٌ إلى خلافهم في عاصم بن بهدلة، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: «سألتُ أبا زرعة عن عاصم بن بهدلة، فقال: ثقة».

ثم قال: «فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أن يقال هو ثقة وقد تكلم فيه ابن عليّة فقال كأن كل من كان اسمه عاصماً سيء الحفظ»^(٣).

(١) طبقات المدلسين، ابن حجر ص (٥٨).

(٢) ميزان الاعتدال، الذهبي (٤١٤/٢).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٦/٣٤٠/رقم ١٨٨٧).

وقال الإمام أحمد: «منصور والأعمش أثبت من حماد وعاصم»^(١).

وقد تقدم كلام الأئمة في عاصم بن بهدلة ولا يقارن بالأعمش لأن الأعمش إمام حافظ، فالراجع ما رجحه أبو حاتم، وبهذا يدل على صحة صنيع الإمام مسلم، والله تعالى أعلم.

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣/١٢١).

الحديث الثالث والخمسون

مسألة رقم (٥٦٧) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي، وأبا زُرعة، عن حديثٍ؛ رواه حُسينُ الجعفيُّ، عن زائدة، عن هشامٍ، عن مُحَمَّدِ بنِ سيرين، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: لا تَخْصُوا ليلةَ الجُمعةِ بِقيامٍ، ولا يومَ الجُمعةِ بِصيامٍ.

فقالا: هذا وهمٌ، إنما هو عن ابن سيرين، عن النَّبيِّ -صلى الله عليه وسلم- مُرسلاً، ليس فيه ذِكرُ أبي هريرة، رواه أيُّوبُ، وهشامٌ، وغيرُهُما كذا مُرسلاً.

قُلْتُ لَهُمَا: الوهمُ ممَّن هو من زائدة، أو من حُسينِ.

فقالا: ما أخلقه أن يكون الوهمُ من حُسينِ»^(١).

صنيع الإمام مسلم:

قال الإمام مسلم: «حدثني أبو كريب حدثنا حسين -يعني الجعفي- عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخاصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم»^(٢).

تخريج طرق الحديث:

الطريق الأول: ابن سيرين عن أبي هريرة.

رواه كل من:

(١) كتاب العلل، ابن أبي حاتم (٥٣٢/٢).

(٢) صحيح مسلم (١١٤٤).

١ - هشام بن حسان^(١).

٢ - وعوف الأعرابي^(٢).

٣ - وأيوب السخيتاني^(٣)، كلهم عن ابن سيرين به.

الطريق الثاني: عاصم الأحول^(٤) عن ابن سيرين من قوله.

رواه سفيان الثوري^(٥)، عن عاصم به.

الطريق الثالث: عاصم الأحول عن ابن سيرين عن سلمان الفارسي.

رواه سفيان الثوري^(٦)، عن عاصم الأحول به.

الطريق الرابع: ابن سيرين عن أبي الدرداء.

(١) أخرج روايته: مسلم (١١٤٤)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٧٥١)، وأبو عوانة في مستخرجه (٢٣٤٩)، وابن خزيمة (١١٧٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٦١٢)، والحاكم في المستدرک (١١٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٢٧٣)، من طريق: حسين بن علي الجعفي به.

وهشام هو: هشام بن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال أبو عبد الله البصري ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما. تقريب التهذيب، ابن حجر (٧٢٨٩).

(٢) ذكره الدارقطني في العلل (١٢٨/٨).

لكن أخرجه أحمد (٩١٢٧)، مختصراً، من طريق: هودّة بن خليفة، ولفظه: "نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يفرد يوم الجمعة بصوم".

هو: عوف بن أبي جميلة العبدي المحجري، أبو سهل البصري المعروف بالاعرابي، ولم يكن أعرابياً، واسم أبي جميلة بندويه، ويقال: رزينة. ويقال: اسم أبيه أبي جميلة رزينة، واسم أمه بندويه.

قال ابن حجر: ثقة رومي بالقدر وبالشييع من السادسة. تقريب التهذيب، ابن حجر (٥٢١٥).

(٣) ذكره الدارقطني في العلل والتتبع، وقال: "ولا يصح" لأن في إسناده مجهولاً. العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢٩/٨)، والتتبع ص (١٤٥).

(٤) هو: عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ثقة من الرابعة لم يتكلم فيه إلا القطان فكأنه بسبب دخوله في الولاية. تقريب التهذيب، ابن حجر (٣٠٦٠).

(٥) أخرج روايته: ابن أبي شيبه (٩٣٤٦)، ولفظه: "عن ابن سيرين قال: لا تخصوا يوم الجمعة بصوم بين الأيام، ولا ليلة الجمعة بقيام بين الليالي".

(٦) أخرج روايته: البزار (٢٥٤٢)، من طريق: مهران بن أبي عمر، ولفظه: "قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا تخصوا يوم الجمعة بصيام، ولا ليلتها بقيام".

رواه كل من:

- ١ - عاصم الأحول^(١).
- ٢ - وأيوب السخيتاني^(٢).
- ٣ - وهشام بن حسان^(٣).
- ٤ - ويونس بن عبيد^(٤).
- ٥ - وعبدالله بن عون^(٥)، كلهم عن ابن سيرين به.

الطريق الخامس: ابن سيرين يرفعه.

رواه كل من:

- ١ - هشام بن حسان.
- ٢ - وأيوب السخيتاني^(٦).
- ٣ - وعبدالله بن عون.

(١) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٢٧٥٢)، من طريق: الأسود بن عامر، ولفظه: "قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: يا أبا الدرداء لا تحض يوم الجمعة بصيام دون الأيام ولا تحض ليلة الجمعة بقيام دون الليالي".

(٢) أخرج روايته: عبد الرزاق (٧٨٠٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٦٠٦٩/٢١٨/٦)، ولفظه: "عن ابن سيرين قال: كان أبو الدرداء يجي ليلة الجمعة، ويصوم يومها، وأتاه سلمان - وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- آخى بينهما - فنام عنده، فأراد أبو الدرداء أن يقوم ليلته، فقام إليه سلمان فلم يدعه حتى نام وأفطر، قال: فحاء أبو الدرداء النبي -صلى الله عليه وسلم- فأخبره، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: عومر! سلمان أعلم منك، لا تحض ليلة الجمعة بصلاة، ولا يومها بصيام".

(٣) أخرج روايته: الدراقطني في العلل (١٢٨/٨)، من طريق: معاوية بن عمرو عن زائدة عن هشام به، ولفظه: "أن سلمان زار أبا الدرداء فذكر الحديث بطوله فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائماً فنهاه عن ذلك، فارتفعا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقصا عليه فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: عومر سلمان أفقه منك، ثم ذكر ذلك".

(٤) ذكره أبو مسعود الدمشقي في الأجوبة ١٧٨.

(٥) أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات (٨٥/٤).

(٦) هشام وأيوب ذكرهما أبو حاتم وأبو زرعة. العلل (٥٣٢/٢).

٤ - ويونس بن عبيد^(١)، كلهم عن ابن سيرين به.

وهم أبو حاتم وأبو زرعة رواية ابن سيرين عن أبي هريرة -رضي الله عنه- ورجحا أن الصحيح أنه مرسل عن ابن سيرين عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبيننا أن أيوب السخيتاني وهشام بن حسان قد روايا الحديث ولم يذكرأ أبا هريرة، ثم سأل ابن أبي حاتم ممن الوهم؟

فبيننا أن الوهم إما من زائدة بن قدامة أو من حسين الجعفي، وبيننا أن الأقرب الوهم من حسين الجعفي.

أما الدارقطني فرجح في التتبع والعلل أن الحديث عن ابن سيرين عن أبي الدرداء فقال بعد أن نقل رواية مسلم: «وهذا لا يصح، عن أبي هريرة وإنما رواه ابن سيرين، عن أبي الدرداء في قصة طويلة لسلمان، وأبي الدرداء ورواه أبو هشام وغيرهما كذلك...»^(٢).

وقال في العلل: «هو حديث يرويه عوف الأعرابي عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-».

وتابعه حسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وكلاهما وهم.

وأما حديث عوف فالوهم فيه منه على ابن سيرين، وأما حديث هشام فالوهم فيه من حسين الجعفي على زائدة لان زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا.

ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة على الصواب عن هشام عن محمد بن سيرين أن سلمان زار أبا الدرداء فذكر الحديث بطوله فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائما فنهاه من

(١) ابن عون ويونس ذكرهما أبو مسعود في الأجوبة ص (١٧٨).

(٢) التتبع، الدارقطني ص (١٤٥)، تحقيق مقبل الوداعي، دار الخلفاء، الكويت.

ذلك فارتفعوا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقصا عليه فقال النبي -صلى الله عليه وسلم- عويمر سلمان أفقه منك ثم ذكر ذلك.

وحدث بهذا الحديث شيخ من أهل الثغر عن ابن عيينة فوهم فيه عليه فقال عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه نهي أن يخص يوم الجمعة... الحديث.

حدثناه أبو طالب الحافظ من أصله ثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا الحسن بن عيسى الحربي بإذنه ثنا سفيان بذلك والصحيح عن ابن عيينة وغيره عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي الدرداء عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وكذلك رواه الثوري عن عصام الأحول عن ابن سيرين عن أبي الدرداء وهو الصواب^(١).

فبيّن الدارقطني أن حديث عوف الأعرابي الوهم فيه منه، وأما حديث هشام بن حسان فالوهم فيه من حسين الجعفي^(٢)، لأن زائدة من الأثبات وقد رواه معاوية بن عمرو عن زائدة

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (١٢٨/٨-١٢٩).

(٢) هو: الحسين بن علي بن الوليد الجعفي، مولاهم، أبو عبد الله، ويقال: أبو محمد، الكوفي المقرئ أخو الوليد بن علي وابن أخت الحسن بن الحر.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ما رأيت أفضل من حسين الجعفي، وسعيد بن عامر. تاريخ بغداد، الخطيب (١٣٣/١٣).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ثقة. تاريخ ابن معين، رواية الدارمي (٢٧٢).

وقال محمد بن عبد الرحمن الهروي: ما رأيت أتقن من حسين الجعفي، رأيت في مجلسه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلف بن سالم المخرمي. [الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٥٦/٣)].

وقال محمد بن بشير المذكر، عن سفيان بن عيينة: عجب لمن مر بالكوفة فلم يقبل بين عيني حسين الجعفي.

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: إن بقي أحد من الإبدال فحسين الجعفي.

وقال حميد بن الربيع الخزاز: أخرج ألي حسين الجعفي يوما صحيفة، فأملى علي عن زائدة فقطعه فقالت امرأة له: أي شيء بدا للحسين أن يحدث؟ قال: رأى رؤيا كأن القيامة قد قامت وكأن مناديا ينادي: ليقيم العلماء، فيدخلوا الجنة، قال: فقاموا وقيمت معهم، فقيل لي: اجلس لست منهم أنت لا تحدث، قال: فلم يزل يحدث في البرد والحرق والمطر وغير ذلك بالغداة والعشي حتى كتبنا عنه أكثر من عشرة آلاف. تهذيب الكمال، المزي (١٣٢٤).

وقال العجلي: كوفي ثقة... وكان صحيح الكتاب... وكان من أروى الناس عن زائدة يختلف إليه إلى منزله يحدثه. معرفة الثقات، العجلي (٣١١).

وقال ابن حجر: ثقة عابد. تقريب التهذيب، ابن حجر (١٣٣٥).

على الصواب عن هشام عن محمد بن سيرين أن سلمان زار أبا الدرداء فذكر الحديث^(١)،
ساق إسناد الحديث إلى ابن عيينة ثم حكم عليه بعدم الصحة لأن في الإسناد مجهولاً.

وقد رد أبو مسعود الدمشقي على الدراقطني فقال: «وحسين الجعفي من الأثبات
الحفاظ، وقول معاوية عن زائدة، عن هشام، عن محمد، عن بعض أصحاب النبي -صلى الله
عليه وسلم- ومما يقوي حديث حسين.

وحديث الصوم فله أصل عن أبي هريرة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أخرجه
مسلم والبخاري من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة.

وقد أخرجنا حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: نهى عن صوم يوم الجمعة من
حديث جابر.

وهذا ما يبين أن الحديث ثابت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فإن له أصلاً
وإنما أراد مسلم إخراج حديث هشام عن محمد بن سيرين لتكثر طرق الحديث^(٢).

قال سلم بن أخضر عن ابن عون قال: «كان محمد بن سيرين لا يرفع من حديث أبي
هريرة إلا ثلاثة أحاديث جاءكم أهل اليمن وصلى النبي -صلى الله عليه وسلم- إحدى
صلاتي العشي والآخر نسيه^(٣).

هكذا أخرج الإمام مسلم الحديث والذي يتبين أن الصواب مع أبي حاتم وأبي زرعة
وذلك لعدة أمور:

(١) أخرج روايته: الطبراني في المعجم الكبير كما عزاه الهيثمي إليه وقال: وهو مرسل ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد، الهيثمي
(٤٥٥/٣).

(٢) الأجدية للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدراقطني على صحيح مسلم ص ١٧٧-١٨٠، تحقيق إبراهيم آل كليب، دار الوراق،
الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ، الرياض.

(٣) تاريخ بغداد، الخطيب (٢٨٦/٣).

١- أن ابن سيرين رواه مراسلاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

٢- وأن روايته من حديث أبي هريرة وهم من حسين الجعفي كما قاله أبو حاتم وأبو زرعة.

٣- وكذلك مخالفة عوف الأعرابي لأصحاب ابن سيرين حيث إنهم يروونه عن ابن سيرين عن أبي الدرداء وهو يرويه عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

بهذا يتبين أن حسيناً الجعفي وعوفاً قد خالفا أصحاب ابن سيرين الأئمة الحفاظ وكل من روى الحديث من أصحاب أبي هريرة في ذكر النهي عن قيام ليلة الجمعة فلم يروها أحد من أصحاب أبي هريرة.

وقد وزن الإمام مسلم في مقدمته لصحيحه بين عوف الأعرابي وغيره فقال: «إذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب السخيتاني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراي وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباها إلا أن البون بينهما وبين هاذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم»^(١).

متن الحديث:

الحديث يشتمل على مسألتين:

الأولى: النهي عن إفراط الجمعة بصيام.

الثانية: النهي عن تخصيص ليلة الجمعة بقيام.

فالمسألة الأولى ثابتة صحيحة من طريق جمع من الصحابة منهم:

(١) مقدمة صحيح مسلم (٤/١).

أولاً: أبو هريرة فقد رواه عنه كل من:

- ١- أبي صالح^(١).
- ٢- وأبي رافع الصائغ^(٢).
- ٣- وعبد الله بن عمر القاري^(٣).
- ٤- وزباد الحارثي^(٤).
- ٥- وعامر بن لُدين الأشعري^(٥).
- ٦- ومجاهد بن جبر المكي^(٦).
- ٧- وأبي سلمة بن عبد الرحمن^(٧).

-
- (١) أخرج روايته: البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤)، وأبو داود (٢٤٢٠)، والترمذي في جامعه (٧٤٣)، والنسائي في السنن الكبرى (٢٧٥٦)، ولفظ البخاري: "لا يصومون أحدكم يوم الجمعة، إلا يوماً قبله أو بعده".
 - (٢) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٩/٢)، ولفظه: "أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهي عن صيام يوم الجمعة إلا في أيام قبله أو بعده".
 - (٣) أخرج روايته: الحميدي في مسنده (١٠١٧)، وعبد الرزاق (٧٨٠٧)، ولفظه: "ما نهي عن صيام يوم الجمعة ولكن محمد -صلى الله عليه وسلم- ورب هذا البيت نهي عنه".
 - (٤) أخرج روايته: أحمد (١٠٨٠٥)، ولفظه: "عن زياد الحارثي قال سمعت أبا هريرة قال له رجل أنت الذي تنهى الناس عن صوم يوم الجمعة قال فقال ها ورب هذه الكعبة ها ورب هذه الكعبة ثلاثاً لقد سمعت محمداً -صلى الله عليه وسلم- يقول: لا يصوم أحدكم يوم الجمعة وحده الا في أيام معه ولقد رأيت محمداً صلى الله عليه وسلم يصلي بنعليه وينصرف وهما عليه".
 - وجاء في نسخة أخرى لمسند الإمام أحمد بدل "بنعليه"، "بنعلاه"، قال الشيخ أحمد شاکر: "وأما بنعلاه فيجوز على لغة من يجعل المثني مبنياً على حد قول الشاعر: اشبهها ظلياناً وكان حقه أن يقول: أشبهها ظبيين، وقول الشاعر: إن أباهما وأبا أباهما. مسند الإمام أحمد (٥٧٣/٩).
 - (٥) أخرج روايته: أحمد (٨٠٢٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٩/٢)، ولفظه: "إن يوم الجمعة يوم عيد فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم إلا أن تصوموا قبله أو بعده".
 - (٦) أخرج روايته: النسائي في السنن الكبرى (٢٧٥٧).
 - (٧) أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٨/٢)، ولفظه: "لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا قبله يوماً أو بعده يوماً".

٨- وابن سيرين من طريق عوف الأعرابي عنه^(١)، كلهم عن أبي هريرة.

وهذه الرواية الأخيرة تحتمل أمرين:

١- إما أن يكون لعوف الأعرابي روايتان، هذه التي تناولت النهي عن أفراد الجمعة بالصيام والرواية الثانية التي ذكرها الدارقطني والتي تشتمل على المسألتين.

٢- وإما أن يكون هذا خطأً من الدارقطني حيث ظن أن عوفاً قد روى الحديث مشتملاً على المسألتين فنسب ذلك إليه، وإن كان الاحتمال الثاني أقرب فلا يمكن الجزم به لأن رواية عوف الأعرابي لم أجد التي ذكرها الدارقطني يقي الاحتمالان قائمين لأن الدارقطني في بعض الأحيان قد يشير إلى روايات في كتابه العلل ولا نجدتها في كتب الحديث وهذا إن دلّ فيدل على سعة إطلاع هذا الإمام الكبير.

ثانياً: وجابر^(٢).

ثالثاً: وجويرية^(٣).

رابعاً: وعبدالله بن عباس^(٤).

وغيرهم من الصحابة، أما الشطر الثاني من الحديث وهو تخصيص ليلة الجمعة بقيام فلم أجد له شاهداً.

قال الإمام مسلم في التمييز: "والحديث للزائد والحافظ، لأنه في معنى الشاهد الذي قد

(١) أخرج روايته: أحمد (٩١٢٧)، ولفظه: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرد يوم الجمعة بصوم".

(٢) أخرج روايته: البخاري (١٩٨٤)، ومسلم (١١٤٣).

(٣) أخرج روايتها: البخاري (١٩٨٦).

(٤) أخرج روايته: أحمد (٢٦١٥).

حفظ في شهادته ما لم يحفظ صاحبه^(١).

أما رواية ابن سيرين عن أبي الدرداء فمنقطعة^(٢)، بهذا يتبين أن الصواب مع أبي حاتم وأبي زرعة ومن تبعهما على ذلك.

يبقى هنا لماذا أخرج الإمام مسلم هذه الرواية في صحيحه؟

لا شك أن الإمام مسلم يعلم ما في هذه الحديث من إشكالات، فلننظر كيف أخرجها في صحيحه.

ففي باب كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً، كما بَوَّب الإمام النووي روى مسلم لنا أربعة أحاديث، فبتدأ برواية حديث جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- من طريق: ابن عيينة، روى من تابع ابن عيينة وهو ابن جريج، ولفظه: «أنهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن صيام يوم الجمعة؟

فقال: نعم ورب هذا البيت^(٣).

ثم روى حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- ولفظه: «لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده^(٤)».

ثم ختم الباب بروايته حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: «لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم^(٥)»، فالإمام مسلم أخر هذه الرواية بهذه الزيادة، فالذي يتبين لي أنه أراد أثبات هذه

(١) التمييز، مسلم ص ١٩٩.

(٢) قال الهيثمي: ((وهو مرسل ورجاله رجال الصحيح)). مجمع الزوائد (٣/٤٥٥).

(٣) صحيح مسلم (١١٤٣).

(٤) صحيح مسلم (١١٤٤).

(٥) صحيح مسلم (١٤٨)، (١١٤٤).

الزيادة لأنها من ثقة وهو كذلك، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد:

ففي نهاية هذا البحث أحببت أن أذكر أبرز النتائج وأهمها التي خرجت بها خلال بحثي ودراستي:

١- إن الأمامين أبا حاتم وأبا زرعة من أبرز علماء العلل، وكتاب العلل فيه مادة علمية واسعة فيما يتعلق بالعلل، وأنه من أبداع ما صنف في بابيه، وقد أودع ابن أبي حاتم فيه كل ما استفاده من إجابات أبيه وأبي زرعة للأسئلة التي وجهها إليهما مما يتعلق بالحديث.

٢- إتفاق علماء الأمة على أصحية صحيحي البخاري ومسلم، وأنهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل والتصحيح على الصحيحين بدعة ابتدعتها بعض الناس وهي من البدع الخطيرة على الصحيحين، وإن من انتقص أو هون من شأن الصحيحين، فإنه على ضلالة.

٣- أن جميع ما في الصحيحين هو صحيح عند البخاري ومسلم، وقد اشترط أن يذكرنا أصح ما عندهما من الأحاديث على وفق الشروط التي اعتمدوا عليها من سلامة النص النبوي من نكارة، أو اختلاف مخرِّج الرواية، أو ما تعلق بالإسناد من وقف للمرفوع، أو وصل للمنقطع، أو عدم سماع راوٍ من راوٍ، وربما يذكرون ما يخالف ذلك لبيان الاختلاف على الراوي.

٤- معرفة ما يجري فيه الخلاف بين المحدثين وتختلف بسببه أحكامهم على الأحاديث كالتفرد ونحوه، فأحاديث أعلها أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها الشيخان في صحيحيهما، وهناك أحاديث اختلف فيها حكم أبي حاتم وأبي زرعة مع حكم الأئمة بل اختلف حكم

أبي حاتم أحياناً مع أبي زرعة، وربما خالف ابن أبي حاتم أباه.

٥- الاحتياط الشديد لدى الأمامين أبي حاتم وأبي زرعة في قبول زيادة الراوي سواء كان في السند أم في المتن^(١).

٦- الإعمال بالتدليس، والتشديد في العنونة، بخلاف ما يذهب إليه بعض المجتهدين من طلبة العلم الذين قبول عنونة المدلس مطلقاً، إلا إذا تبين أنه دلّس تلك الرواية، والصحيح التفصيل^(٢).

٧- التنبيه على أنه ليس كلُّ متابعة أو شاهد يرفع من درجة الحديث ويقوّيه، وإن كان غير متّهم، بل كان ثقةً أحياناً، لأنهم يرون أنه أخطأ.

٨- بيان اختصاص بعض الأئمة ببعض الشيوخ، وتقديمهم فيهم على أئمة آخرين حال الخلاف، مثل كون محمد بن حازم أعلم بحديث الأعمش وهكذا.

٩- لا شك أن الحافظ ابن حجر هو خير من بيّن منهج الإمام البخاري في صحيحه، لكنه قد تجرد في بعض الأحاديث له أكثر من موقف، وقد وقفتُ عليها في مواضعها.

١٠- إن أصحاب شروح الصحيحين كانت لهم ثلاثة مواقف من الأحاديث التي معنا:

الأول: المدافع عن هذه الانتقادات.

(١) وقد أشار العلامة أحمد شاکر في معرض تحقيقه لكتاب الخلی لابن حزم إلى ذلك حيث قال في كلامه على حديث: " إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً فإنه إذا اضطجع إسترخت مفاصله." ((ومن عادة المتقدمين رحمهم الله الاحتياط الشديد فإذا رأوا رويّاً زاد عن غيره في الإسناد شيخاً أو كلاماً لم يروه غيره بادروا إلى اطراحه والإنكار على راويه، وقد يجعلون هذا سبباً للطعن في الراوي الثقة ولا مطعن فيه،...، والحق أن الثقة إذا زاد في الإسناد رويّاً أو في لفظ الحديث كلاماً كان هذا أقوى دلالة على حفظه وإتقانه، وأنه علم ما لم يعلم الآخر أو حفظ ما نسيه، وإنما ترد الزيادة التي رواها الثقة إذا كانت تخالف رواية من هو أوثق من وأكثر مخالفة لا يمكن بما الجمع بين الروایتين، فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيراً في الكلام على علل الحديث)). الخلی، ابن حزم، تحقيق الشيخ أحمد شاکر (١٩١/١).

(٢) انظر: تفصيل ذلك في كتاب: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر.

الثاني: المؤيد لها.

الثالث: الساكت عنها.

١١- إن منهجي أبي حاتم وأبي زرعة وصاحبي الصحيحين هو واحد بدليل أن المسائل التي في كتاب العلل قد بلغت ألفين وثمانمائة وأربعين مسألة قد وقع في مواضع كثيرة أحاديث قد أخرجها البخاري أو مسلم وكان الترجيح ما أخرج به البخاري ومسلم ألا في ثلاثة وخمسين حديثاً وهو موضوع بحثنا.

١٢- وقد بلغ عدد الأحاديث المعللة التي اتفق عليها البخاري ومسلم ثلاثة عشر حديثاً، والأحاديث المعللة في صحيح البخاري أربعة وثلاثين حديثاً، وفي صحيح مسلم اثنين وثلاثين حديثاً.

١٣- أما الأحاديث التي اتفق على تعليلها أبو حاتم وأبو زرعة فقد بلغت أربعة أحاديث، والأحاديث التي أعلها أبو حاتم تسعة وثلاثون حديثاً، والتي أعلها أبو زرعة ثمانية عشر حديثاً.

١٤- قد وافق أبو حاتم وأبو زرعة الأئمة النقاد في تعليل هذه الأحاديث، ولكن قد تفردا في تعليل ثلاثين حديثاً لم يُعلها غيرهما من النقاد وحتى ممن انتقد بعض أحاديث الصحيحين.

١٥- وقد تبين لي بعد دراسة هذه الأحاديث أن الحق مع صاحبي الصحيحين في جميع الأحاديث ألا في أربعة أحاديث كان الحق مع أبي حاتم أو أبي زرعة، وعشرة أحاديث قد ترجح عندي أن الوجهين صحيحان.

١٦- وأما الأحاديث الأربعة التي كان الحق مع أبي حاتم أو أبي زرعة، فقد كان منها: ثلاثة أحاديث في صحيح مسلم، وواحد في صحيح البخاري.

فالذي في صحيح البخاري فكان تعليقاً ومن المقرر عند أهل العلم أن الأحاديث المعلقة ليست من شرط البخاري في صحيحه، وأما الأحاديث الأربعة فكانت في صحيح مسلم، وقد تبين أن الإمام مسلم قد يسوق الاختلاف ولا يراد به التعليل، وأن الوهم اليسير في المتن لا يضر كما بينتُ ذلك في مواضعه، والله تعالى أعلم.

وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين

الفهارس

١ - فهرس الأحاديث والآثار.

٢ - فهرس الرواة المترجم لهم.

٣ - فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الأحاديث والآثار

إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة

إذا دخل أحدكم المسجد

أعطى النبي -صلى الله عليه وسلم- أبا سفيان يوم حنين

اقرأوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم

إن الله عز وجل حرم بيع الخنازير

إن الله عز وجل لا ينظر إلى صوركم

إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها

أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لم يجعل لها سكنى ولا نفقة

أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مسح على الخفين والخمار

أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن أكل كل ذي ناب

أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن بيع الثمار

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- اتخذ خاتماً من فضة

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- استنجد بحجرين

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- اصطنع خاتماً من ذهب

أن النبي -صلى الله عليه وسلم- صلى بمئى ركعتين

إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللَّهُ فِيمَ يَسْتَحِلُّ

أَنَّهُ قَالَ لِضُبَاعَةَ: اشْتَرِطِي

أَنَّهُ كَانَ ضَنْحَمَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ

أَنَّهُ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ

أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى بِسَلْعٍ

أَلَا إِنِّي أُوتَيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ

أَلَا خُمْرَتَهُ، وَلَوْ أَنَّ تَعْرُضَ عَلَيْهِ عَوْدًا

أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَفْوَ مِنْ أَحْلَاقِ النَّاسِ

بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَشْرَةَ رَهْطٍ

تُدْنِي الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ

تَسْمَوُا بِاسْمِي وَلَا تَكْتَبُوا بِكُنْيَتِي

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

حَجِي وَاشْتَرِطِي

حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِحُومَ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ

دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ الرُّمَيْصَاءَ

دَعَهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ

رَحِمَ اللهُ هَاجِرَ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ

رَحِمَ اللهُ عَبْدًا إِذَا بَاعَ سَمْحًا

رُكِبَ ابْنُ آدَمَ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ مِفْصَلًا

سَلِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ

سَمُّوا اللهُ عَلَيْهِ، وَكُلُّوا

صَلَى رَسُولُ اللهِ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ

غَفَرَ اللهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ سَهْلًا إِذَا بَاعَ

كَانَ النَّبِيُّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ضَخَمَ الْيَدَيْنِ

كَانَ النَّبِيُّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَذْكُرُ اللهُ

كَانَ النَّبِيُّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ

كَانَ النَّبِيُّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَلِي لَبِيكَ اللَّهُمَّ لَبِيكَ

كُلَّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٍ

كُنَّا نَسْلَمُ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-

كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَانْتَهَى إِلَى سِبَاطَةِ قَوْمٍ

كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكُ لَكُمْ فِيهِ

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ

لَا تَخُصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ

لَا عَقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ

لَا نَدَعَ كِتَابَ رَبِّنَا وَسَنَةَ نَبِيِّنَا

لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ

لَوْلَا أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ فَتَسْتَغْفِرُونَ

لَيْسَ الْوَاصِلُ الْمَكَافِيَّ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ

مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ

مَا مِنْ وَاٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ

الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ

الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ

مِثْلَ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ كَمِثْلِ نَهْرٍ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ

مَنْ اسْتَلَجَّ بِيَمِينٍ فِي أَهْلِهِ

مَنْ اسْتَلَجَّ فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ

مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ

مَنْ نَفَسَ عَنِ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً

نَدَبَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ الْحَنْدَقِ

نَعَمَ الْإِدَامُ الْحَلُّ

هبلت، أجنة واحدة هي إنما جنان

هذا جبريل أخذ برأس فرسه

والذي نفسي بيده لو أطلعت امرأة

والذي نفسي بيده لو لم تذبوا

يرحم الله أم إسماعيل

يُفُومُ الرَّجُلُ فِي رَشْحِهِ

يُؤْمُ الْقَوْمُ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ

فهرس الرواة المترجم لهم

| | |
|----------------------|-----------------------|
| صالح بن أبي الأخضر | إبراهيم بن إسماعيل |
| سعيد بن بشر | إبراهيم بن عثمان |
| سعيد بن سلمة | إبراهيم بن محمد |
| سليمان بن داود | إبراهيم بن موسى |
| سليمان بن عبد الجبار | أحمد بن عيسى |
| سليمان بن قرم | الأحوص بن جواب |
| عاصم بن بهدلة | أسامة بن حفص |
| عاصم بن سليمان | أسامة بن زيد |
| عامر بن شراحيل | أسباط بن نصر |
| عباد بن كثير | إسماعيل بن رجاء |
| عبد الله البهي | إسماعيل بن عبد الرحمن |
| عبد الله بن فروخ | أشعث بن سوار |
| عبد الله بن لهيعة | بجير بن سعد |
| عبد الجبار بن عمر | بسر بن سعيد |
| عبد الحميد بن جعفر | جعفر بن برقان |

| | |
|------------------------|--------------------|
| عبد الحميد بن الحسن | جعفر بن عون |
| عبد الرحيم بن سليمان | جويرية بن أسماء |
| عبد العزيز بن عبد الله | حاتم بن وردان |
| عبد العزيز بن محمد | الحارث بن عبيد |
| عبد القدوس بن محمد | حجاج بن أرطاة |
| عبد الملك بن حبيب | الحسين بن علي |
| عبد الملك بن سعيد | الحسين بن عياش |
| عبد الوهاب بن عطاء | حصين بن عبد الرحمن |
| عبدة بن سليمان | الحكم بن عتبية |
| عثمان بن حفص | الحكم بن فضيل |
| عروة بن المغيرة | حماد بن أبي سليمان |
| عكرمة بن عمار | حميد بن أبي حميد |
| عمار بن رزيق | خالد بن حيان |
| عمر بن أيوب | خالد بن سلمة |
| عمر بن عبد الله | زيد بن عطاء |
| مسور بن الصلت | عمر بن يونس |

| | |
|-------------------|-----------------------|
| عمرو بن عاصم | مروان بن محمد |
| عمرو بن عبد الله | منصور بن المعتمر |
| عمرو بن محمد | المنكدر بن محمد |
| عمرو بن الوليد | مطور بن الأسود |
| علي بن عاصم | نافع مولى ابن عمر |
| عوف بن أبي جميلة | النظر بن شميلة |
| فطر بن خليفة | هشام بن حسان |
| قبيصة بن عقبة | همام بن يحيى |
| قطن بن نسر | وهيب بن خالد |
| قرة بن عبد الرحمن | يحيى بن حسان |
| قيس بن الربيع | يحيى بن صالح |
| ليث بن أبي سليم | يحيى بن عبد الحميد |
| محاضر بن المورع | يحيى بن قيس |
| محمد بن بكر | يعقوب بن إبراهيم |
| محمد بن بكير | يونس بن يزيد |
| محمد بن سليم | أبو بكر بن أبي الدنيا |

| | |
|------------------------|--------------------|
| أبو بكر بن عياش | محمد بن عباد |
| أبو سعيد مولى عبد الله | محمد بن عبد الله |
| أبو عبيدة بن عبد الله | محمد بن عبد الرحمن |
| ضباعة بنت الزبير | محمد بن عثمان |
| زينب بنت نبيط | محمد بن مطرف |
| أم سليم بنت ملحان | محمد بن واسع |
| | محمد بن الوليد |

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الآحاد والمثاني، لأبن أبي عاصم، تحقيق الدكتور باسم الجوابرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، دار الراية - الرياض.
- ٢- الآداب، للبيهقي، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف ياسر بن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن للنشر - الرياض.
- ٤- الأجوبة عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم، لأبي مسعود، تحقيق الدكتور إبراهيم آل كليب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الوراق - الرياض.
- ٥- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور زهير الناصر وآخرين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٦- أحاديث أبي عروبة الحراني برواية أحمد الحاكم، تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، شركة الرياض السعودية - الرياض.
- ٧- أحكام الخواتيم وما يتعلق بها، لابن رجب، تحقيق عبد الله الطريفي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، الرياض.
- ٨- أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - وآدابه، لأبي الشيخ الأصفهاني، دراسة وتحقيق الدكتور صالح الونيان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض.
- ٩- الأدب المفرد، للبخاري، عليه تعليقات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى

١٩٤١هـ، دار الصديق- الجبيل.

١٠- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، دراسة وتحقيق وتخرّيج الدكتور محمد سعيد بن عمر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١١- أسئلة البرذعي، لأبي زرعة الرازي، تحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٠٢هـ.

١٢- الاستذكار، لابن عبد البر، وثق أصوله وخرج نصوصه الدكتور عبد المعطي قلعي، الأولى ١٤١٤هـ، دار قتيبة بيروت، دمشق. ودار الوعي - حلب، القاهرة.

١٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق عادل مرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الاعلام- عمان.

١٤- الأسماء والصفات، للبيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه عبد الله بن محمد الحاشدي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مكتبة السوادي للتوزيع - جدة.

١٥- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، تحقيق محمد الخالدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٦- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار العاصمة - الرياض.

١٧- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الوفاء-المنصورة.

١٨- الإلزامات والتتبع، للدارقطني، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، المكتبة السلفية - المدينة النبوية.

- ١٩- الأملع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ٢٠- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢١- الأم، للشافعي، تحقيق محمد زهري النجار، ١٩٧٣م، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٢- أمثال الحديث، للرامهرمزي، حققه وعلق عليه الدكتور عبد العلي الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، الدارالسلفية - بمباي.
- ٢٣- الأمثال في الحديث النبوي، لأبي الشيخ، تحقيق وتعليق عبد العلي الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، الدار السلفية - بمباي.
- ٢٤- الأنساب، للسمعاني، قدم لها محمد أحمد حلاق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٢٥- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن المعلمي اليماني، ١٣٧٨هـ، عالم الكتب - بيروت.
- ٢٦- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التحريح، لأبي زرعة العراقي، تحقيق كمال يوسف، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الجنان - بيروت.
- ٢٧- الإيمان، لابن منده، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٢٨- البحر الزخار، للبخاري، (المجلدات من الأول إلى التاسع)، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ومكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.

٢٩- البحر الزخار، للبزار (المجلدات العاشر والحادي عشر والثاني عشر)، تحقيق عادل بن سعد، مراجعة وتقديم بدر بن عبد الله البدر، ومشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية.

٣٠- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار هجر للطباعة والنشر - الجيزة.

٣١- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن، تحقيق مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة - الرياض.

٣٢- تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق الدكتور عمر تدمري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.

٣٣- تاريخ جُرْجَان، للسهمي، تحقيق العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، عالم الكتب - بيروت.

٣٤- تاريخ ابن أبي خيثمة، لابن أبي خيثمة، تحقيق صلاح بن فتحي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة.

٣٥- تاريخ دمشق، لابن عساکر، تحقيق عمر العمروي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار الفكر - بيروت.

٣٦- تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين، تحقيق أحمد نور سيف، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣٧- تاريخ الدوري عن ابن معين، تحقيق الدكتور أحمد بن محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

- ٣٨- التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٩- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، للخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- ٤٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق طارق بن عوض الله، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، دار العاصمة - الرياض.
- ٤١- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الغفار البنداري، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٢- تعظيم قدر الصلاة، للمروزي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، مكتبة الدار - المدينة النبوية.
- ٤٣- تفسير القرآن، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق الدكتور مصطفى مسلم، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ، مكتبة الرشد- الرياض.
- ٤٤- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق عادل مرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٤٥- تقييد المهمل وتمييز المشكل، للجواني، تحقيق علي العمران، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة.
- ٤٦- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، اعتنى به حسن عباس قطب، الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ، مؤسسة قرطبة - الجيزة.
- ٤٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، تحقيق عبد الرزاق المهدي، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ٤٨- التمييز، لمسلم بن الحجاج، حققه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر- الرياض.
- ٤٩- تهذيب الآثار، للطبري، قرأه وخرج أحاديثه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.
- ٥٠- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، تحقيق مصطفى عبد القادر.
- ٥١- تهذيب التهذيب، لابن حجر، تحقيق عادل مرشد، الطبعة الأولى ١٣٢٩هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٥٢- تهذيب السنن، لابن القيم، تحقيق أحمد محمد شاكر وحامد حامد الفقي بحاشية مختصر السنن للمنذري، دار المعرفة - بيروت.
- ٥٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، تحقيق الدكتور بشار عواد، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٥٤- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، علق عليه ووضع حواشيه صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٥- الثقات، لابن حبان، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.
- ٥٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق الدكتور عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار هجر - الجيزة.
- ٥٧- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ، الدار العربية - بغداد.

- ٥٨- جامع الترمذي، للترمذي، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي وكمال الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٥٩- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق وتعليق طارق عوض الله، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
- ٦٠- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.
- ٦١- حجة الله البالغة، الدهلوي، تحقيق السيد سابق، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار الجيل - بيروت.
- ٦٢- الجهاد، لعبد الله بن المبارك، الدار التونسية - تونس.
- ٦٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٦٤- خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الجيل - بيروت.
- ٦٥- الدعاء، للطبراني، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٦- دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٦٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦٨- الزهد، لهناد، تحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٦٩- الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك المروزي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.

٧٠- سؤالات البرقاني، للدارقطني، تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، كتب خانة لاهور - باكستان.

٧١- سؤالات الآجري لأبي داود السجستاني، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة دار الاستقامة - مكة المكرمة.

٧٢- سنن الدارقطني، للدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم، ١٣٨٦هـ، دار المحاسن للطباعة.

٧٣- سنن الدارمي، للدارمي، تحقيق عبد الله هاشم، ١٣٨٦هـ، باكستان.

٧٤- سنن أبي داود، لأبي داود، تعليق عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ، دار الحديث - حمص.

٧٥- السنن الكبرى، للنسائي، حققه وخرج أحاديثه حسن عبد المنعم شليبي، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٧٦- السنن الكبرى، للبيهقي، الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ، مجلس دائرة المعارف - الهند.

٧٧- سنن ابن ماجه، لابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

٧٨- سنن النسائي (المجتبى)، للنسائي، تحقيق مكتب التراث الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، دار المعرفة-بيروت.

٧٩- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٨٠- شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي، تحقيق كامل عويضة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز - الرياض.

٨١- شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي، تحقيق ماهر الفحل.

٨٢- شرح السنة، البغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ، بيروت.

٨٣- شرح صحيح البخاري، لابن بطلال، تحقيق ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

٨٤- شرح صحيح البخاري، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، بيروت.

٨٥- شرح صحيح مسلم، للنووي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، بيروت.

٨٦- شرح علل ابن أبي حاتم، لابن عبد الهادي، تحقيق مصطفى أبو الغيط، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، القاهرة.

٨٧- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، الأردن.

٨٨- شرح مشكل الآثار، للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، بيروت.

٨٩- شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحقيق محمد النجار، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، بيروت.

- ٩٠- شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق محمد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٩١- الشمائل المحمدية، للترمذي، تحقيق محمد الزعبي، دار العلم للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، جدة.
- ٩٢- صحيح البخاري، للبخاري، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، القاهرة.
- ٩٣- صحيح ابن حبان، لابن حبان، ترتيب علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ٩٤- صحيح ابن خزيمة، لابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ، بيروت.
- ٩٥- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ، مطبعة الحلبي - مصر.
- ٩٦- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي.
- ٩٧- الضعفاء الكبير، للعقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، إدارة البحوث بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ.
- ٩٨- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.
- ٩٩- الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، تحقيق زياد منصور، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، بيروت.

- ١٠٠- الفوائد المعللة، لأبي زرعة الدمشقي، تحقيق رجب عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي، ١٤٢٣هـ، الكويت.
- ١٠١- العظمة، لأبي الشيخ، دراسة وتحقيق الدكتور رضاء الله محمد المباركفوري، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار العاصمة - الرياض.
- ١٠٢- العقيدة المسندة، للبيهقي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ١٠٣- العلل، لعلي بن المديني، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٠٤- العلل الكبير، للترمذي، تحقيق حمزة مصطفى، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، عمان.
- ١٠٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ، باكستان.
- ١٠٦- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية المروزي وغيره، تحقيق وصي الله عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، الدار السلفية - الهند.
- ١٠٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار طيبة، الرياض.
- ١٠٨- علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق وشرح نور الدين عتر، ١٤٠٦هـ، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق.
- ١٠٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١١٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية،

١٤٢٦هـ، بيروت.

١١١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب، تحقيق أحمد فتحي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، بيروت.

١١٢- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، بيروت.

١١٣- الفروسية، لابن القيم، تحقيق مشهور بن حسن، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، دار الأندلس - حائل.

١١٤- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، دراسة وتحقيق الدكتور محمد الزهراني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الهجرة - الرياض.

١١٥- القاموس المحيط، للفيروزبادي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١١٦- القراءة خلف الإمام، للبخاري، خرج أحاديثه واعتنى بتصحيحه محمد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٧- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق محمد عوامة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القبلة - جدة.

١١٨- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق يحيى مختار، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، بيروت.

١١٩- كتاب العلل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور سعد الحميد، والدكتور خالد الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ، الرياض.

- ١٢٠- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، الهيثمي، تحقيق العلامة حبيب الأعظمي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، بيروت.
- ١٢١- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، حيدر آباد.
- ١٢٢- الكنى، للبنخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.
- ١٢٣- لسان العرب، لابن منظور، دار الكتب العلمية، تحقيق عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٢٤- لسان الميزان، لابن حجر، تحقيق جماعة من المحققين بإشراف محمد المرعشلي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٢٥- مجموع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ، بيروت.
- ١٢٦- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، تحقيق فريد الجندي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، القاهرة.
- ١٢٧- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، بيروت.
- ١٢٨- المحلى، لابن حزم الظاهري، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ، القاهرة.
- ١٢٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق حمي السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصمعي - الرياض.

- ١٣٠- مختار الصحاح، للرازي، تحقيق عصام فارس الحريستاني، دار عمار، الأردن، الطبعة التاسعة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٣١- المدخل إلى الصحيح، للحاكم، دراسة وتحقيق الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، القاهرة.
- ١٣٢- المستدرک على الصحيحين، للحاكم، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- ١٣٣- مسند أحمد، للإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، القاهرة.
- ١٣٤- مسند أحمد، للإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، بيروت.
- ١٣٥- مسند ابن الجعد، لعلي بن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر - بيروت.
- ١٣٦- مسند الحميدي، لأبي بكر الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.
- ١٣٧- مسند الروياني، للروياني، تحقيق أيمن علي، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٣٨- مسند الشاشي، للشاشي، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٠هـ، المدينة النبوية.
- ١٣٩- مسند الشافعي، للشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٤٠- مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، بيروت.

- ١٤٠- مسند الشهاب، للشهاب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، بيروت.
- ١٤١- مصنف ابن أبي شيبة، لابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، دمشق.
- ١٤٢- مسند الطيالسي، لأبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٤٣- مسند أبي يعلى، لأبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين أسد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، بيروت.
- ١٤٤- المسند، لأبي عوانة، تحقيق أيمن عارف، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، بيروت.
- ١٤٥- مسند ابن المبارك، لابن المبارك، تحقيق صبحي السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، مكتبة المعارف، الرياض.
- ١٤٦- مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، المدينة النبوية.
- ١٤٧- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، بيروت.
- ١٤٨- مسند الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، المدينة النبوية.
- ١٤٩- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، مكتبة العتيقة ودار التراث.
- ١٥٠- مصنف عبد الرزاق، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، كراتشي.

١٥١- المراسيل، لأبي داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، بيروت.

١٥٢- معجم الشيوخ، لابن عساكر، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار البشائر - دمشق.

١٥٣- معجم الصحابة، لابن قانع، تحقيق صلاح المصري، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٩٩٧م، المدينة النبوية.

١٥٤- المعجم الصغير، للطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، بيروت.

١٥٥- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، الوطن العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، بغداد.

١٥٦- المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق عوض الله، دار الحرمين، ١٤١٥هـ، القاهرة.

١٥٧- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار (٦٢٣/٢)، المكتبة الإسلامية، استانبول، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٥٨- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت.

١٥٩- معارف السنن شرح سنن الترمذي، للكشميري، ١٤١٣هـ، باكستان.

١٦٠- معرفة الثقات، للعجلي، تحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، المدينة النبوية.

١٦١- معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق سيد كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة

الأولى، ١٤١٢هـ، بيروت.

١٦٢- معرفة علوم الحديث، للحاكم، تحقيق معظم حسين، المكتبة لتجاري، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ، بيروت.

١٦٣- المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ، دار المعارف - دمشق.

١٦٤- مكانة الصحيحين، للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٦٥- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق مصطفى العدوي، دار الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، الكويت.

١٦٦- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ، بيروت.

١٦٧- المنتقى، لابن الجارود، حديث أكاديمي، باكستان.

١٦٨- منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله، لربيع بن هادي، دار الآثار، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ، القاهرة.

١٦٩- الموطأ، للإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، بيروت.

١٧٠- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ، بيروت.

١٧١- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مسعود عبد الحميد السعدي ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري، تحقيق محمود محمد الطناحي، وظاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٣- هدي الساري مقدمة صحيح البخاري، لابن حجر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، بيروت.

١٧٤- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، بيروت.

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل التمهيدي: واشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول: التعريف الموجز بالإمامين أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين

المبحث الثاني: التعريف بالعلة لغة واصطلاحاً

المبحث الثالث: مكانة الصحيحين

أحاديث الدراسة

الفصل الأول: الروايات التي أعلمها أبو حاتم

المبحث الأول: ما أعلمه أبو حاتم وأخرجها البخاري

المبحث الثاني: ما أعلمه أبو حاتم وأخرجها مسلم

المبحث الثالث: ما أعلمه أبو حاتم وأخرجها البخاري ومسلم

الفصل الثاني: الروايات التي أعلمها أبو زرعة

المبحث الأول: ما أعلمه أبو زرعة وأخرجها البخاري

المبحث الثاني: ما أعلمه أبو زرعة وأخرجها مسلم

المبحث الثالث: ما أعلمه أبو زرعة وأخرجها البخاري ومسلم

الفصل الثالث: الروايات التي أعلمها أبو حاتم وأبو زرعة

المبحث الأول: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها البخاري ومسلم

المبحث الثاني: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها البخاري

المبحث الثالث: ما أعله أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجها مسلم

الخاتمة

الفهارس

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع